

أدب الطلب ومنتهى الأرب

تأليف

محمد بن علي الشوكاني

تقديم

سعيد إسماعيل علي





دار الكتاب المصري

القاهرة

يستهدف هذا المشروع إعادة عرض كتابات النهضة وأعلامها، في العالم الاسلامي، خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين (١٩-٢٠م)، ويتوجه إلى قطاع عريض من القرّاء والمثقفين من طلاب الجامعات والمعاهد والباحثين المهتمين بالفكر النهضوي في تراثنا؛ كي يتمكنوا من الاطلاع على أفكار هؤلاء الرواد وأعمالهم، والتي تتعرض للأسئلة والتحديات التي واجهت الأمة العربية والاسلامية، لدى احتكاكها بالعالم الغربي منذ بدايات القرن الثالث عشر الهجري/التاسع عشر الميلادي، وكيف حاول علماء الأمة ومفكروها الاجتهاد في الإجابة عن هذه الأسئلة والتحديات في زمانهم. وما زال كثير من تلك القضايا مطروحا علينا؛ مما يلقي على علماء الأمة ومفكريها الآن استيعاب تلك الأفكار والاسترشاد بها ومن ثم مسئولية الاجتهاد في هذه القضايا من منطلق متغيرات العصر.

دار الكتاب اللبناني
بيروت

أدب الطلب ومنتهى الأرب

هـذا الكتـاب

انتهى الشـوكاني من تأليف هذا الكتاب منـذ نحو مائتي عام، وطُبـع لأول مرة عـام (١٣٩٩هـ/١٩٧٩م)، وهو واحد من أهم وأشهر المؤلفات التي حفل بها التراث الإسلامي في مجال التعليم والمتعلمين.

يتناول بالتفصيل الركنين الأساسيين لطلب العلم: الركن الأول أدب النفس وتربيتها، ويشتمل على أمهات الأخلاق التي يجب أن يتحلى بها طالب العلم، والأخلاق التي يجب أن يتخلى عنها، مثل: التعصب أو التقليد غير المستند إلى الأدلة والأسباب. أما الركن الثاني فهو أدب الدرس والتحصيل العلمي، ويخضع لمنهج متكامل يبدأ بعلوم الآلة كالنحو والصرف والبلاغة والمنطق ومصطلح الحديث وأصول الفقه، وينتهي بالمقاصد كأصول الدين والتفسير وعلم الحديث والفقه. كما يتضمن الكتاب كثيرًا من الخبرات العملية والتجارب الواقعية التي مر بها المؤلف في رحلته مع العلم، طالبًا متعلّمًا، وعالمًا معلّمًا.



أدب الطلب ومنتهى الأرب

تأليف

محمد بن علي الشوكاني

تقديم

سعيد إسماعيل علي

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٤ م

دار الكتاب المصري
القاهرة

دار الكتاب اللبناني
بيروت

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة - أثناء - النشر (فان)

الشوكاني، محمد بن علي، 1173-1250هـ، 1760-1834م.

أدب الطلب ومنتهى الأرب / تأليف محمد بن علي الشوكاني؛ تقديم سعيد إسماعيل علي. — الإسكندرية : مكتبة الإسكندرية، 2014.

ص. سم. (في الفكر النهضوي الإسلامي)

تدمك 5-249-452-977-978

يشتمل على إرجاعات ببليوجرافية

1. التربية الإسلامية. 2. التعليم الديني الإسلامي. 3. الثقافة الإسلامية. أ. علي، سعيد إسماعيل. ب. مكتبة الإسكندرية. ج. العنوان. د. السلسلة.

ديوي — 297.77 2013692417

ISBN: 978-977-452-249-5 رقم الإيداع: 17652/2013

تتقدم مكتبة الإسكندرية بالشكر والتقدير

للوكالة السويسرية للتنمية والتعاون Swiss Agency for Development and Cooperation (SDC)

ومؤسسة كارنيجي بنيويورك Carnegie Corporation of New York

على الدعم المادي والمعنوي الذي قدّمتاه للمشروع.

مصر - ٣٣ شارع قصر النيل- القاهرة - تليفون: ٢٣٩٢٢١٦٨/ ٢٣٩٣٤٣٠١/ ٢٣٩٢٤٦١٤

ص.ب. العتبة الرمز البريدي ١١٥١١ - القاهرة - ج.م.ع، فاكسميلى ٢٣٩٢٤٦٥٧ (٢٠٢)+

لبنان- بيروت شارع مدام كورى تجاه فندق بريستول - بيروت - تليفون ٧٣٥٧٣٢، فاكس / ٩٦١١٣٥١٤٣٣ +

الطبعة الأولى

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

First Edition

A.D. 2014 - H 1435

Website: www.daralkitabalmasri.com

E-Mail: info@daralkitabalmasri.com

المحتوى

كتاب

أدبُ الطلبِ ومنتهى الأَرب

الفصل الثاني

الفصل الثالث

مباحث عامة تتضمن إرشاد الباحث إلى بعض القواعد الكلية ليستغني بها عن كثير من الجزئيات

مقدمة السلسلة

إن فكرة هذا المشروع الذي أُطلِق عليه «إعادة إصدار مختارات من التراث الإسلامي الحديث في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريَّيْن / التاسع عشر والعشرين الميلادِيَّين»، قد نبعت من الرؤية التي تتبناها مكتبة الإسكندرية بشأن ضرورة المحافظة على التراث الفكري والعلمي في مختلف مجالات المعرفة، والمساهمة في نقل هذا التراث للأجيال المتعاقبة تأكيدًا لأهمية التواصل بين أجيال الأمة عبر تاريخها الحضاري؛ إذ إن الإنتاج الثقافي - لا شكَّ - تراكمي، وإن الإبداع ينبت في الأرض الخصبة بعطاء السابقين، وإن التجديد الفعال لا يتم إلا مع التأصيل. وضمان هذا التواصل يعتبر من أهم وظائف المكتبة التي اضطلعت بها، منذ نشأتها الأولى وعبر مراحل تطورها المختلفة.

والسبب الرئيسي لاختيار هذين القرنين هو وجود انطباع سائد غير صحيح؛ وهو أن الإسهامات الكبيرة التي قام بها المفكرون والعلماء المسلمون قد توقفت عند فترات تاريخية قديمة، ولم تتجاوزها. ولكن الحقائق الموثقة تشير إلى غير ذلك، وتؤكد أن عطاء المفكرين المسلمين في الفكر النهضوي التنويري - وإن

مر بمدٍّ وجزر - إنما هو تواصل عبر الأحقاب الزمنية المختلفة، بما في ذلك الحقبة الحديثة والمعاصرة التي تشمل القرنين الأخيرين.

يهدف هذا المشروع - فيما يهدف - إلى تكوين مكتبة متكاملة ومتنوعة، تضم مختارات من أهم الأعمال الفكرية لرواد الإصلاح والتجديد الإسلامي خلال القرنين الهجريَّيْن المذكورَيْن. والمكتبة إذ تسعى لإتاحة هذه المختارات على أوسع نطاق ممكن، عبر إعادة إصدارها في طبعة ورقية جديدة، وعبر النشر الإلكتروني أيضًا على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)؛ فإنها تستهدف في المقام الأول إتاحة هذه المختارات للشباب وللأجيال الجديدة بصفة خاصة.

ويسبق كلَّ كتاب تقديمٌ أعده أحد الباحثين المتميزين، وفق منهجية منضبطة، جمعت بين التعريف بأولئك الرواد واجتهاداتهم من جهة، والتعريف بالسياق التاريخي / الاجتماعي الذي ظهرت فيه تلك الاجتهادات من جهة أخرى؛ بما كان فيه من تحديات وقضايا نهضوية كبرى، مع التأكيد أساسًا على آراء المؤلف واجتهاداته والأصداء التي تركها الكتاب. وللتأكد من توافر أعلى معايير الدقة، فإن التقديمات التي كتبها الباحثون قد راجعتها واعتمدتها لجنة من كبار الأساتذة المتخصصين، وذلك بعد مناقشات مستفيضة، وحوارات علمية رصينة، استغرقت جلسات متتالية لكل تقديم، شارك فيها كاتب التقديم ونظراؤه من فريق الباحثين الذين شاركوا في هذا المشروع الكبير. كما قامت مجموعة من المتخصصين على تدقيق نصوص الكتب ومراجعتها بما يوافق الطبعة الأصلية للكتاب.

هذا، وتقوم المكتبة أيضًا - في إطار هذا المشروع - بترجمة تلك المختارات إلى الإنجليزية ثم الفرنسية؛ مستهدفة أبناء المسلمين الناطقين بغير العربية، كما ستتيحها لمراكز البحث والجامعات ومؤسسات صناعة الرأي في مختلف أنحاء العالم. وتأمل المكتبة أن يساعد ذلك على تنقية صورة الإسلام من التشويهات التي يلصقها البعض به زورًا وبهتانًا، وبيان زيف كثير من الاتهامات الباطلة التي يُتَّهم بها المسلمون في جملتهم، خاصة من قِبَل الجهات المناوئة في الغرب.

إن قسمًا كبيرًا من كتابات رواد التنوير والإصلاح في الفكر الإسلامي خلال القرنين الثالث عشر والرابع عشر الهجريين، لا يزال بعيدًا عن الأضواء، ومن ثم لا يزال محدود التأثير في مواجهة المشكلات التي تواجهها مجتمعاتنا. وربما كان غياب هذا القسم من التراث النهضوي الإسلامي سببًا من أسباب تكرار الأسئلة نفسها التي سبق أن أجاب عنها أولئك الرواد في سياق واقعهم الذي عاصروه. وربما كان هذا الغياب أيضًا سببًا من أسباب تفاقم الأزمات الفكرية والعقائدية التي يتعرض لها أبناؤنا من الأجيال الجديدة داخل مجتمعاتنا العربية والإسلامية وخارجها. ويكفي أن نشير إلى أن أعمال أمثال: محمد عبده، والأفغاني، والكواكبي، ومحمد إقبال، وخير الدين التونسي، وسعيد النورسي، ومالك بن نبي، وعلاَّل الفاسي، والطاهر ابن عاشور، ومصطفى المراغي، ومحمود شلتوت، وعلي شريعتي، وعلي عزت بيجوفتش، وأحمد جودت باشا - وغيرهم - لا تزال بمنأى عن أيدي الأجيال الجديدة من الشباب في أغلبية البلدان العربية والإسلامية، فضلاً عن الشباب

المسلم الذي يعيش في مجتمعات أوروبية أو أمريكية؛ الأمر الذي يلقي على المكتبة عبئًا مضاعفًا من أجل ترجمة هذه الأعمال، وليس فقط إعادة نشرها بالعربية وتيسير الحصول عليها (ورقيًّا وإلكترونيًّا).

إن هذا المشروع يسعى للجمع بين الإحياء، والتجديد، والإبداع، والتواصل مع الآخر. وليس اهتمامنا بهذا التراث إشارة إلى رفض الجديد الوافد علينا، بل علينا أن نتفاعل معه، ونختار منه ما يناسبنا، فتزداد حياتنا الثقافية ثراءً، وتتجدد أفكارنا بهذا التفاعل البناء بين القديم والجديد، بين الموروث والوافد، فتنتج الأجيال الجديدة عطاءها الجديد، إسهامًا في التراث الإنساني المشترك، بكل ما فيه من تنوع الهويات وتعددها.

وأملنا هو أن نسهم في إتاحة مصادر معرفية أصيلة وثرية لطلاب العلم والثقافة داخل أوطاننا وخارجها، وأن تستنهض هذه الإسهامات همم الأجيال الجديدة كي تقدم اجتهاداتها في مواجهة التحديات التي تعيشها الأمة؛ مستلهمة المنهج العلمي الدقيق الذي سار عليه أولئك الرواد الذين عاشوا خلال القرنين الهجريين الأخيرين، وتفاعلوا مع قضايا أمتهم، وبذلوا قصارى جهدهم واجتهدوا في تقديم الإجابات عن تحديات عصرهم من أجل نهضتها وتقدمها.

لقد وجدنا أن من أوجب مهماتنا ومن أولى مسئولياتنا في مكتبة الإسكندرية، أن نسهم في توعية الأجيال الجديدة من الشباب في مصر، وفي

غيرها من البلدان العربية والإسلامية، وغيرهم من الشباب المسلم في البلاد غير الإسلامية بالعطاء الحضاري للعلماء المسلمين في العصر الحديث، خلال القرنين المشار إليهما على وجه التحديد؛ حتى لا يترسَّخ الانطباع السائد الخاطئ، الذي سبق أن أشرنا إليه؛ فليس صحيحًا أن جهود العطاء الحضاري والإبداع الفكري للمسلمين قد توقفت عند فترات زمنية مضت عليها عدة قرون، والصحيح هو أنهم أضافوا الجديد في زمانهم، والمفيد لأمتهم وللإنسانية من أجل التقدم والحث على السعي لتحسين نوعية الحياة لبني البشر جميعًا.

وإذا كان العلم حصاد التفكير وإعمال العقل والتنقيب المنظم عن المعرفة، فإن الكتب هي آلة توارثه في الزمن؛ كي يتداوله الناس عبر الأجيال وفيما بين الأمم.

إسماعيل سراج الدين

مدير مكتبة الإسكندرية

والمشرف العام على المشروع

تقديم

سعيد إسماعيل علي

النهوض الحضاري لأمة من الأمم هو حركة كلية شاملة، وكأنها «عافية» و«صحة» سوية عامة يعيشها جسم الأمة، ليست هناك علاقة علة بمعلول بين عناصرها ونظمها بالمعنى «الخطي»، كأن يزعم أحد مثلاً أن الحال السياسي كان هو الحافز الذي حرك النهضة في العلوم والمعارف، أو أن التقدم المعرفي هو السبب الذي أدى إلى التقدم الاقتصادي... وهكذا، وإنما هي علاقة إن شئت سمها «بالجدلية»، وإن شئت فسمها بـ«التفاعلية» بين مختلف العناصر، كل منها يمكن أن يكون «علة»، كما يمكن أن يكون «معلولاً»، بلغة أهل المنطق.

وامتثالاً لهذا المنطق كان من الطبيعي أن تشهد التربية في الأمة الإسلامية حركة نهوض وتقدم طوال عصور الازدهار الحضاري الإسلامي، وخاصة في القرون الخمسة الأولى؛ لأن جسم الأمة في مجموعه كان يعيش «صحة وعافية»، سياسة واقتصادًا وثقافة ودينًا واجتماعًا، دون أن يعني هذا خلو هذا الجسم من بعض المظاهر المرضية، فهذا يكاد أن يكون مستحيلاً على وجه التقريب.

من أجل هذا توافرت للأمة الإسلامية في القرون الأولى من الهجرة معرفة تربوية زاهرة، كانت معرفة «أصيلة» حقًّا بمعنى أنها حملت طابع الأمة، في مرجعيتها الإسلامية، وخاصة لدى أعلامها من علماء الكلام والفقه. حتى هؤلاء الذين تأثروا بالفكر التربوي والفلسفي اليوناني مثل ابن سينا والفارابي، نلحظ لديهم حرصًا واضحًا على أن «يؤسلموا» ما يتناولونه من قضايا ومشكلات، بمعنى «إعادة الإنتاج» حتى يكون ملائمًا للثقافة الإسلامية، وتتقبله العقلية الإسلامية، وهو ما عرف لدى كثيرين بالتوفيق بين العقل والنقل أو بين الفلسفة والدين.

ولعل مزيدًا من التأمل لمسيرة الأمة الحضارية، يشير إلى أن النهوض بدأ سياسيًّا وعسكريًّا، ثم اقتصاديًّا، وبتوالي السنين، بدأ يقتحم الثقافة والعلوم والسلوك المجتمعي العام، ولذلك لا تجد مؤلفًا تربويًّا خلال القرنين الأول والثاني مثلاً، رغم أن الأمة كانت تعيش حركة صعود ضخمة إلى سماء النهوض الحضاري؛ لأن الجوانب الثقافية القائمة على القيم والعادات والأعراف والاتجاهات تحتاج إلى وقت أطول مما يشهده المجال السياسي والعسكري، والاقتصادي.

ومن هنا، عندما بدأ حال الأمة في التراجع، وجدنا أن التراجع في حال المعرفة التربوية، يتأخر عن ذلك، مما يفسر كيف أن إنتاجًا مهمًّا لهذا أو ذاك من المفكرين، قد ظهر في القرن السادس أو السابع أو الثامن الهجري.

وعندما تمكنت القوى الاستعمارية الغربية من السيطرة على الكثرة الغالبة من البلدان العربية الإسلامية، بدءًا من أواخر القرن الثامن عشر، تبين لها كيف أن الاستعمار العقلي هو أعتى وأدوم صورة للاستعمار، فالعسكر وأسلحتهم يمكن أن يُضربا، والاقتصاد يمكن أن يتغير، لكن العقل البشري عندما يخضع لاحتلال عقلية أخرى، يحدث التماهي بين العقلين، فلا تغدو مقاومة، بل ترحيب وتسويغ وتبرير وتأكيد.

ومن هنا فإن الدارس لتاريخ التعليم في الوطن العربي يمكنه أن يدرك كيف تم التركيز على إخلاء العقل الإسلامي من مؤثرات الثقافة الإسلامية، حيث أوهم كثيرين بأن هذه الثقافة، وليس التقاعس من جانب المسلمين، هو سبب التخلف، وأن نفض غبار التخلف لن يكون ممكنًا إلا بالتخلي عن هذه الثقافة والاندماج في الثقافة الغربية، وكتب التأريخ لحركة الفكر والثقافة حافلة بأمثلة تؤكد هذا[١].

ومن هنا فظهور عالم عربي إسلامي، في مثل هذه الفترة، منذ أواخر القرن الثامن عشر، وأوائل القرن التاسع عشر، مثل «الشوكاني»، على أرض اليمن آذن ببداية وعي، وإن استغرق وقتًا طويلاً حتى بدأ يأتي بأُكُله.

---

(١) سعيد إسماعيل علي، التربية الإسلامية في العصر الحاضر، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ٢٠٠٩، سلسلة قضايا إسلامية، ص ٥.

السياق الثقافي

إذا كان كل ما يحيط بنا في هذه الدنيا التي نعيشها، نباتًا وحيوانًا، وطائرًا، وجمادًا، بصورة أو بأخرى يتأثر بما حوله، وما يمر به من أحوال عبر السنين، طالت أو قصرت، فما بالنا بالإنسان، الكائن الحي الذي انفرد عن سائر الخلق، بعقل يفهم ويخطط ويربط ويستنتج ويعلل ويقارن، فضلاً عن فرط حساسية ووعي بما يحس؟

من هنا فإن القائم بعملية تأريخ للفكر البشري، من خلال قضية أو شخصية أو فترة أو دولة أو شعب، لابد له من أن يستقرئ «المسرح» الذي عاش عليه وفيه هذا وذاك، من حيث الظروف المحيطة والمتغيرات الفاعلة، والأحداث المهمة، وغير هذا وذاك مما نطلق على جملته «السياق الثقافي»، مع الوعي بأن هذا لا يعني بأي حال من الأحوال أن الإنسان وفكره مثله مثل الموقف السلبي القهري لقطعة الشمع، حيث تنطبع عليها المؤثرات المحيطة، بلا فاعلية، وتبادل تأثر وتأثير.

وإذا كان مفكرنا «الشوكاني» (١١٧٣ -١٢٥٠هـ/ ١٧٦٠ -١٨٣٤م) قد عاش على أرض اليمن، ففي هذا الإقليم الجنوبي من بلاد العرب، قامت حضارة يعود أقدم ما بلغنا من أخبارها إلى القرن العاشر أو الحادي عشر قبل الميلاد.. حضارة جذبت إليها أنظار العالم القديم، وأثرت فيه، وتأثرت به، وبلغت من الثراء

الحضاري، وذيوع الصيت ما جعل الكتاب الكلاسيكيين يتحدثون عنها بكثير من الإعجاب[١].

ففي تلك العهود، عاشت على مسرح الحوادث في العربية السعيدة ممالك في فترات متداخلة ومتعاقبة هي: معين، وقتبان، وحضرموت، ومملكة لم تظهر هويتها كاملة بعد، هي تلك التي كانت تُدعَى أوسان، وكانت تلك الممالك، على أغلب الأحوال، متعاصرة متعاونة، أحيانًا، أو متنافسة متناحرة، أحياناً أخرى، كل واحدة منها تستقل بنفسها تارة، وتدين بالولاء لبعض جاراتها تارة أخرى.

وكل ما نعرفه عن هذه الممالك عبارة عن إشارات موجزة في الكتب المقدسة، وفي كتابات الكلاسيكيين من اليونان والرومان، وكتب المؤرخين والإخباريين العرب بعد الإسلام، وعلى رأسهم الهمداني صاحب كتاب الإكليل، وعدد من النقوش المكتشفة يربو على الخمسة آلاف نقش، والزيادة مستمرة ومتوقعة[٢].

ويؤكد بعض المؤرخين[٣] أن حضارة اليمن القديم قد عرفت الانفتاح بحدوده ومفاهيمه القديمة، فضلاً عن قيام الدول على صعيد يخدم ويدعم الحضارة

(١) محمد عبد القادر بافقيه، تاريخ اليمن القديم، بيروت، صنعاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، مكتبة الجيل الجديد، ١٩٨٥، ص ١١.

(٢) المرجع السابق، ص ١٩.

(٣) عبد الحليم نور الدين، مقدمة في الآثار اليمنية، صنعاء، جامعة صنعاء، ١٩٨٥، ص ١٩٠.

اليمنية ومسيرتها. ولقد اتخذت الدولة– كما ذهب هؤلاء– الشكل المتكامل السليم للوضع الشرعي الذي يرتكز على حيازة الأرض، وحضور وتماسك أوصال الشعب، وتكوين الحكومة، وأكد هذا التكوين في صورته الشرعية سيادة الإنسان اليمني، وانتصار وسيلته الحضارية على الأرض، وكان الخروج العربي اليمني والإبحار المغامر في عرض البحر في خدمة الوساطة التجارية بين عالم المحيط الهندي وعالم البحر المتوسط شكلاً من أشكال الانفتاح على العالم.

ولقد تمكنت بعض الممالك اليمنية من أن تلعب أدوارًا بارزة وفعالة سجلتها صفحات التاريخ وهي تمارس وتتنعم بهذا الانفتاح على العالم. ويبدو أن هذا الانفتاح كان خطًّا من خطوط التوجه السياسي والاقتصادي الذي تبنته وعملت من أجله الممالك اليمنية، وهي سبأ ومعين وقتبان وحضرموت وأوسان وحمير، وما وهن العزم والتصميم أبدًا، ولا كف هذا الانفتاح أبدًا، بل كيف تكف عن سياسة الانفتاح وهي وسيلة من وسائل العمل الاقتصادي الذي يدعم البنية الاقتصادية لحساب المسيرة الحضارية على الصعيد اليمني[1]؟!

وهكذا كان هذا الشعب العربي القحطاني النبيل في عهد أسلافه المعينيين والسبئيين والحميريين على قدر كبير من الحضارة والثقافة ورفاهية العيش ورقي الزراعة والتجارة، حتى سمى الرومان بلاد اليمن «العربية السعيدة»، وشهد

(١) المرجع السابق، ص ١٩٠.

بذلك القرآن الكريم، حين قال سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾[سبأ/ ١٥]، وناهيك بالآثار والأطلال والأعمدة والأسوار الموجودة في بعض المدن كمأرب وصرواح ومعين وشبوة وبيحان البيضاء والسوداء وغيرها. وناهيك بالسدود العظيمة التي كانت تخزن مياه الأمطار المنحدرة من الجبال والأودية، وناهيك بالمزارع الزاهرة التي كانت تلك السدود تجري من تحتها الأنهار، وبالنقوش وكتابات الحرف المعروف بالمسند[١].

وبعد فترة طويلة من الجمود والتأخر، بدأت أنوار الإسلام تشرق على اليمن، وبغير استطراد في جوانب تاريخية متعددة، يهمنا بدرجة أساسية أن نشير إلى أحد الجوانب، ألا وهو التعليم، فاليمن قد بدأ يعرف الطريق إلى ما يمكن تسميته بالمدارس المسجدية، وهي تلك التي تجمع بين المدرسة والمسجد، ويُلحق بها بعض الحُجر (جمع حجرة، وتسمى الخُلوة) لإقامة المدرسين والطلبة الذين لا بيوت لهم في ذلك البلد، وإلا فالمدرسة بمعنى المسجد أقدم من ذلك[٢]، وكان ذلك في أواخر حكم الدولة الأيوبية، حين شرع المعز إسماعيل بن طُغْتكين بن أيوب ببناء أول مدرسة له في بزبيد سنة ٥٩٤ هـ وسماها «المدرسة المعزية»، ثم استمرت المدارس منذ ذلك الحين في الانتشار، وخاصة في عهد الدولة الرسولية الذي يعد

---

(١) أحمد وصفي زكريا، رحلتي إلى اليمن، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦، ص ٢٤.

(٢) إسماعيل بن علي الأكوع، المدارس الإسلامية في اليمن، صنعاء، جامعة صنعاء، ١٩٨٠، ص ٧.

من أخصب عصور اليمن ازدهارًا بالعلم وأوسعها عطاء بالإنتاج الفكري لاهتمام ملوك بني رسول بنشر العلم ورفع مكانة العلماء عندهم، وتكريمهم وفتح أبواب قصورهم لهم في أي وقت شاءوا؛ مما جعل كثيرًا من العلماء يولون وجوههم شطر مدينة تعز حاضرة الدولة الرسولية[١].

ثم جاءت الدولة الطاهرية في أعقاب اضمحلال ملك بني رسول، فسارت على النهج نفسه في بناء المدارس.

ثم دخلت اليمن في سبات حضاري وسياسي شديد الوطأة، قرونًا عدة، حتى استطاع العثمانيون الذين كانوا في قمة قوتهم في القرن السادس عشر، الدخول إلى اليمن، وبسط السيادة العثمانية عليه، لكنه ما لبث أن ثار على الحكم العثماني مجبرًا العثمانيين على الخروج عام (١٠٤٥هـ /١٦٣٥م)، عندما استطاع الإمام القاسم بن محمد وأولاده تجييش اليمنيين لمقاومة العثمانيين، مما ساعد على قيام الدولة القاسمية، وهي الدولة التي عاش في كنفها عالمنا، الشوكاني[٢].

وفي الوقت الذي استطاعت فيه الدولة العثمانية أن تبسط سيطرتها على الكثرة الغالبة من العالم الإسلامي العربي، كانت اليمن عصية عليها، فتثور إلى أن تستقل، ثم يعاود العثمانيون الغزو، وتتكرر الثورة عليهم، حتى الحملة العثمانية

(١) بدر سعيد علي الأغبري، صنعاء، دار الشوكاني للطباعة والنشر، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

(٢) محمد فؤاد شكري، الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر، القاهرة، دار الفكر العربي، د.ت، ص ٩٩.

الثالثة والأخيرة عام ١٨٤٩م، وعاش الشوكاني في عهد الدولة القاسمية، بعد الحملة العثمانية الثانية(١٦٣٦م)، حيث استمرت فترة الاستقلال اليمني مائتين وعشرين عامًا.

وعلى الرغم من الملامح المشتركة التي ميزت حكم العثمانيين خلال فتراتهم الثلاث للسيطرة على اليمن، كغيره من البلدان العربية، فإن حكمهم في الفترة الأولى اتسم بإهمال التعليم والثقافة، غير أنهم في الفترة الثانية حاولوا التقرب إلى الأهالي، وكسب ودهم بإدخال بعض الإصلاحات وإقامة بعض المنشآت، ومن ضمنها التعليم، وقد تذبذب ذلك الاهتمام بتعاقب الولاة(١).

وهكذا عاصر الشوكاني الفترة التي بدأت فيها قوى الاستعمار الأوربي تتجه إلى البلدان العربية الإسلامية، وخاصة ما بدأ على أيدي الحملة الفرنسية على مصر، حيث سعى الفرنسيون- في اتجاههم إلى إقامة العثرات أمام طريق التجارة مع الهند التي كانت بريطانيا قد استولت عليها- أن يحتلوا بعض الأماكن العربية التي تشكل معالم محطات مهمة على طريق الهند، وكان شريف مكة على حالة من الضعف بحيث وقف عاجزًا عن القيام بجهد ملموس وفعال لمقاومة محاولات الفرنسيين والإنجليز، مما دفعه إلى أن يطلب العون من إمام اليمن المنصور علي بن العباس(٢).

---

(١) أحمد علي الحاج، التعليم اليمني، جذور تشكله، واتجاهات تطوره، صنعاء، دار الفكر المعاصر، ١٩٩٩، ص ٢٨.

(٢) سيد مصطفى سالم، نصوص يمنية عن الحملة الفرنسية، القاهرة، مطبعة الجبلاوي، ١٩٧٥، ص ٦٩.

وتبدت نزعة الشوكاني الوطنية والإسلامية في قيامه بكتابة الرد على بعض خطابات شريف مكة إلى إمام اليمن، حيث كان منها على سبيل المثال[١]: «... ونحن إن شاء الله حرب لمن حارب المسلمين، سلم لمن سالم أهل هذا الدين المبين، مترقبين لانتهاز الفرص، منتظرين لتجريع الكافرين أعظم الغصص، قدنا بنادرنا بالرجال وأمرناهم بالاستعداد للقتال... والإسلام أعظم رابطة، والمؤمنون إخوة».

صحيح أنه هنا «كاتب» لما يريد الإمام قوله، لكن الأمر لم يكن ليخلو من إشارة عالمنا على الإمام بالأفكار الأساسية، فضلاً عن صياغتها وفق هذه الصياغة التي تنم عن الحس الديني العالي، وإلى عدم التسليم بما تريده قوى البغي الأجنبية.

وحقًّا ما استنتجه[٢] من وعي الشوكاني بوحدة الأمة الإسلامية، حيث فزع الرجل من استطاعة الفرنسيين أن يحتلوا مصر، وهي ما هي بالنسبة للعالم الإسلامي، واعتبار ما حدث صورة من صور الصراع بين فسطاط الإسلام وفسطاط الصليبيين، إلى الدرجة التي دفعت عالمنا أن يكتب قائلاً: «وهذا خطب لم يصب الإسلام بمثله، فإن مصر ما زالت بأيدي المسلمين منذ فتحت في زمن

(١) عبد الغني قاسم غالب الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، صنعاء، وبيروت، مكتبة الجيل الجديد، ومؤسسة الرسالة، ١٩٨٨، ص ٤٧.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٧، ٤٨.

عمر بن الخطاب ﷺ إلى الآن، ولم نجد في شيء من الكتب التاريخية ما يدل على أنه قد دخل مدينة مصر (القاهرة) دولة كفرية»... أما بالنسبة لما حدث من أيام العاضد ووزيره شاور في زمن الدولة الأيوبية، فالصليبيون لم يتعدوا الحدود الشمالية عند دمياط وما جاورها.

بل وزاد الشوكاني على ذلك بشهادته في دور مصر بالنسبة لحماية الإسلام، بأن «التتار دوخوا جميع بلاد الإسلام ولم يسلطهم الله على مصر، بل عادوا عنها خائبين مقهورين مهزومين، وكذا الأمر بالنسبة لحملة تيمور لنك».

هكذا يكون وعي عمالقة الفكر الإسلامي، حيث تتوحد في أنظارهم بلدان العالم الإسلامي، ولا ينحبسون داخل رقعة الوطن وحده، دون أن يعني هذا ما يروجه العلمانيون من أن أصحاب المرجعية الإسلامية لا يحفلون بـ «الوطن»، ذلك أن هذه المرجعية ليست أمرًا معلقًا في الهواء، بل يحملها ويتحملها مواطنون يعيشون على بقعة أرض معينة، بعزها وقوتها يعز الإسلام ويقوى، وهذا أرقى ما وصل إليه وعي عالم مثل الشوكاني، مثله مثل أمثاله من علماء الإسلام الكبار.

وكان لحركة محمد بن عبد الوهاب في شبه الجزيرة العربية آثارها من الناحيتين السياسية والفكرية، بعد تحالفه مع آل سعود، حيث وصل أتباعه

إلى الحديدة عام ١٢٢٠هـ، بعد أن تقدمت إلى «عسير»، شمال اليمن، مما دفع عددًا من القبائل اليمنية إلى أن تنقلب على الإمام المنصور، ووصلت إلى درجة محاصرة صنعاء نفسها، فكان أن استنجد الإمام بالدولة العثمانية، وبواليها في مصر في هذه الفترة محمد علي[١].

وإذا كانت الحركة الوهابية التي أخذت تبشر بمعان وتوجهات رأتها للإسلام، وتبنتها قوة عسكرية وسياسية لمحمد بن سعود، قد دخلت في صراع مرير مع الدولة العثمانية، فقد وجد إمام اليمن في هذه الفترة نفسه بين شقي رحى، فهو في الوقت الذي كان يقاوم فيه النفوذ العثماني ورغبة الدولة العثمانية في أن تنضم اليمن إلى سلسلة البلدان «العثمانية»، كان قد بدأ يستشعر خطر الحركة الوهابية التي بدأت تطرق أبواب اليمن، بل وتواجدت في أطرافها المجاورة، فكان عليه بناء على ذلك اصطناع المداهنة، ومن ثم لم يكمل مسيرته التي كان قد استعد لها لمواجهة القوات الوهابية على أرض تهامة، فإذا به يكتب إلى القوة الجديدة الواعدة، خاصة أنه قد بدا مقتنعًا بأن سعي الوهابيين لهدم الأضرحة والقبور أمر لا بأس به، مما دعاه أن يأمر بهدم عدد مهم منها في اليمن[٢].

ولما استطاع محمد علي، بناء على طلب الخليفة العثماني، أن يخوض غمار حرب ضروس ضد الحركة الوهابية على أرض الجزيرة، ووجد أن إمام اليمن

---

(١) فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن، بيروت، دار العودة، ١٩٧٩، ص ٣٠.

(٢) عبد الغني قاسم غالب الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، مرجع سابق، ص ٥٦.

«المتوكل على الله أحمد» قد استنجد به وبالدولة العثمانية، وجدها فرصة للمضي في تحقيق حلمه ببناء إمبراطورية عربية، فاتجه إلى منطقة عسير واحتلها، والمخلاف السليماني وتهامة، ثم أصبحت القوات المصرية مسيطرة على المنطقة الممتدة على طول الساحل اليمني، إلى الحديدة، وعدد من الثغور الداخلية في تهامة[١].

لكن القوة الإمبريالية الإنجليزية، وجدت أنها لو سكتت على توجهات محمد علي فإن ذلك يمكن أن يشكل تهديدًا وتقليصًا لخطواتها الرامية إلى السيطرة التامة على طريق الهند، مما يتطلب الاستيلاء على عدن باليمن، فتم لها ما أرادت، فضلاً عما حدث لدولة محمد علي عندما تكالبت عليه الدول الغربية وأملت معاهدة ١٨٤٠ التي بمقتضاها ضاعت أحلام محمد علي، وتُركت اليمن لحكم الأئمة، ووجود شكلي للدولة العثمانية.

وعاش الشوكاني معاصرًا ثلاثة من الأئمة، هم[٢]:

١- الإمام المنصور علي (١١٥١-١٢٢٤هـ). ووصف الشوكاني حكمه بقوله إنه ترك الحبل على الغارب للوزراء يتصرفون كيف شاءوا.

٢- الإمام المتوكل على الله أحمد (١١٧٠- ١٢٣١هـ)، ووصف بالإمام العادل، حيث كان أوفى الناس بالذمة والعهود.

---

(١) فاروق عثمان أباظة، الحكم العثماني في اليمن، مرجع سابق، ص ٣٥.

(٢) عبد الغني قاسم غالب الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، مرجع سابق، ص ٦١..

٣- الإمام المهدي عبد الله بن الإمام المتوكل أحمد (١٢٠٨- ١٢٦٧هـ). وقد وصف الشوكاني فترة حكمه بأنه اشتغل بوزرائه، يوليهم ثم يعزلهم ويصادر أموالهم، واشتغل وزراؤه بمن دونهم كذلك، وتدرجت الطريقة حتى وصل النهب والسلب إلى القاعدة الشعبية بطرق رسمية متعارفة!!

وهكذا عايش الشوكاني فترة مهمة لا بالنسبة لليمن وحدها، وإنما بالنسبة لعموم العرب والمسلمين، حيث تكالبت قوى بغي خارجي، وحالة تخلف طاحنة، وسعي للتطوير والإصلاح من قبل الوهابيين، وفقًا لما أوصلهم اجتهادهم إليه، فيجيء دور الشوكاني فريدًا حقًّا، بما دعا إليه من تجديد ونبذ للتقليد، وسعي للتنبيه على ما تشكله قوى البغي الأوربي من تهديد، لم تفلح صيحاته (أي عالِمنا) في درء الخطر القادم، حيث كان العالم العربي يغط في نوم عميق، لا توقظه صيحة مفكر من هنا وهناك.

من هو الشوكاني؟

كفانا الشوكاني جهد البحث في أصله ونسبه، ونهيًا للاختلاف في هذا الجانب أو ذاك مما يتصل كثيرًا بجوانب أصل ونسب كبار المفكرين والعلماء المسلمين، خاصة في بيئة وفي عصر، كانت وسائل التسجيل والتوثيق، والوعي بأهمية ذلك ليست على القدر المفروض، ذلك أنه تولى بنفسه الترجمة لشخصه، مع حرص واضح على توثيق ما يقول، حيث إن ترجمة المفكر أو العالم لنفسه ربما ينزلق

البعض فيها في صور مبالغة أو عُجب، فعرفنا منه أنه هو «محمد بن علي بن محمد ابن عبد الله الشوكاني، ثم الصنعاني»[١]. وهو في تتبعه لأصوله ونسبه، يؤكد لنا على أنه «يمني»، «عربي».

أما لقبه «الشوكاني»، فنسبة إلى «شوكان»، تلك القرية التابعة للسحامية، إحدى قبائل خولان، تبعد عن صنعاء أقل من مسافة يوم[٢]، وإن كان الأصح نسبته إلى هجرة شوكان، باتجاه الجنوب اليمني.

أما لقبه «الصنعاني»، فنسبة إلى مدينة صنعاء.

أما تاريخ مولده فهو وسط نهار الإثنين ٢٨ ذي القعدة، سنة ١١٧٣هـ.

ومن حسن حظه، أنه ولد لأب محب للعلم، كان قد ولد بهجرة شوكان عام ١١٣٠هـ، وحفظ القرآن، ثم انتقل إلى صنعاء سعيًا إلى مزيد من التحصيل المعرفي. وقد أفاض الشوكاني في ذكر ما حصله والده من المعارف والعلوم، ومزاولته القضاء والإفتاء، فترة من الزمن، مما كان له أثره الإيجابي على الابن .

وفضلاً عن هذا فقد أفاض الابن كذلك في حديثه عن الجوانب الشخصية والأخلاقية لأبيه، من حيث الحرص على التدين: معرفة وسلوكًا

(١) الشوكاني، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، ج٢، ص ٢١٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٨٠.

ومعاملات، وما يرتبط بهذا من أخلاقيات فاضلة، تنتظمها مجموعة قيم ترتبط بالإسلام ارتباطًا وثيقًا[١].

وإذا كان عالمنا قد استثمر علم أبيه وأخلاقياته استثمارًا ملحوظًا، فإن ما قد يكون مثيرًا للدهشة، أن يتجاوز ابن مستوى أبيه، فينقلب الحال ليصبح الأب، بعد ذلك تلميذًا لابنه، وإن كان التفكير المنطقي، وأخذ سنة التطور المعرفي بالاعتبار تتسق مع هذا.

وكان لعالمنا أخ آخر، اسمه «يحيى»، كان له كذلك حظ لا بأس به من التحصيل العلمي في بعض الجوانب[٢].

وتوفي الأب عام ١١٢١هـ، قرير العينين، ولم لا؟ وقد اطمأن إلى ما توافر لولديه من أسباب طلب العلم، والتحلي بمكارم الأخلاق.

ثم يتأكد ما كان لعالمنا من امتداد كذلك في البيئة العلمية نفسها، فيرزقه سبحانه وتعالى بولدين «أحمد» (١٢٢٩- ١٢٨١هـ)، و«علي» (المتوفى سنة ١٢٥٠هـ)، ويكون الاثنان كذلك درتين من درر سلسلة العلماء في اليمن.

وهكذا نجد أنفسنا أمام عالم ينبت من أب عالم، وينجب ولدين، يصبحان من العلماء، فإذا بالصورة كلها تنطق بمناخ يقوم على التدين، والأخلاقيات

(١) المرجع السابق، ص ٤٨٢.

(٢) عبد الغني قاسم غالب الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، مرجع سابق، ص ١٥٥.

الرفيعة، وسعي حثيث نحو طلب المعرفة وتحصيل العلم من مظانه المختلفة، كل يأخذ ممن سبقه، ويسلم الراية إلى من بعده، فتتواصل المسيرة، ويتحقق التراكم المعرفي، ويكسب العقل الإسلامي في هذه الفترة الحرجة من تاريخه «شموعًا» تنير الطريق لطلاب المعرفة.

ويبدو أننا قد ظلمنا اليمن بعض الشيء بتصور خلوه من مثل الشوكاني قيمة وعلو شأن علمي، فهناك من كان قبله، ومن عاصره، لكن، يبدو أن انعدام وسائل الاتصال، أو صعوبته في تلك الأزمان، لم يتح لهؤلاء العلماء فرص أن يعلم آخرون مظاهر اجتهاداتهم، وقد أثبت الدكتور المقالح أسماء عدد من هؤلاء، مثل محمد بن إبراهيم الوزير، والحسين أحمد الجلال (المتوفى عام ٨٤٠هـ)، والحسن بن مهدي المقبلي (توفي عام ١١٠٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل الأمير(توفي عام ١١٨٢هـ).

لكن ميزة الشوكاني اللافتة للنظر دون هؤلاء العلماء الأجلاء، هي قدرته الملحوظة على مقاومة ما كان سائدًا من صور التعصب والجمود، التي فتّت في عضد مثل هؤلاء الفضلاء، فآثروا الانسحاب، لكن الشوكاني، استطاع أن يقاوم ويصمد، ويواصل اجتهاداته، ودعوته إلى التجديد، فكانت رسالته التي تعد وقفة احتجاج عقلية صحيحة ضد تيار التعصب والتقليد والجمود، وحمل عنوانها معنى دالاً، حيث عنونها بـ«القول المفيد في حكم التقليد»[1].

---

(١) عبد الغني قاسم غالب الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، مرجع سابق، ص٢٣.

ولو اطلع القارئ على ما أثبته الشوكاني من كتب قرأها مستوعبًا ما تضمنته من معارف لأذهله الأمر، فهي تعد بالآلاف، وليست هي أي كتب، بل هي مما يشكل كثير منه علامات على الطريق، تعلم منها كثيرون، بحيث شكلت من غير مبالغة «مدارس» متنقلة، منها على سبيل المثال «مؤلفات الإمام أبي حامد الغزالي، ومؤلفات ابن حنبل، وابن تيمية، وابن قيم الجوزية، وأبي حنيفة، والإمام مالك..» وإن دل هذا على شيء فإنما يدل على ما كان يتمتع به هذا الرجل من سعة أفق وصدر جعلته لا ينغلق على المذهب الذي آمن به ألا وهو «الزيدية»، وإنما طالع ما كتبه كثير من المغايرين، فهو إذن، عندما كتب منددًا بالتقليد، داعيًا إلى التجديد، لم يقف عند حد الدعوة الكتابية والقولية، بل مارس هذا عملاً وسلوكًا.

وإذا كان المفكرون بما يكتبونه، ويذيعونه من أفكار ومعارف يقفون في مقدمة صف «المعلمين»، وإن كان ذلك دون اتصال مباشر، إلا أن الشوكاني، بالإضافة إلى هذا، قام بالتعليم المباشر، فحرص على أن يذيع ويشرح ما قرأه من كتابات الآخرين، وما توصل إليه هو، وبلغت كثرة دروسه أن خصص كل يوم عددًا غير قليل من الدروس التي لم تقتصر على فن بعينه، وإنما كأنها مائدة طعام تنوعت عليها المأكولات، بحيث يجد كل طالب ما يبتغيه ويشبع نهمه. ولابد من ملاحظة أن التخصص المعرفي لم يكن بارزًا في هذه الفترة، فهي معرفة موسوعية،

وبالتالي فإن المتصدي لها كتابة وتعليمًا وتدريسًا، لابد أن يكون ذا قدم راسخة وقدرة على حسن التواصل والتوصيل، والتوضيح والتحليل.

بل ويدهشنا الدكتور عبد الغني قاسم[١] عندما يؤكد أن الشوكاني لم يقف عند حدود المعرفة الأدبية والفقهية، واللغوية، بل سعى إلى تعلم بعض الجوانب مما يقع في دائرة العلم الطبيعي، والعلم الرياضي، اعتمادًا على قدرته على التعلم الذاتي، مع الفقر المعرفي الذي كان سائدًا بالنسبة إلى هذه القطاعات العلمية، لكنه الإصرار وعشق العلم، وامتثالاً لمفهومه هو (الشوكاني) لما يجب أن يكون عليه طالب العلم، ذو المرجعية الإسلامية.

لكن عالمنا، على كثرة قراءاته، وتفتحه الذهني، قد حُرم من قناة تعلم وتعليم وثقافة يصعب تفصيل ثمراتها، ألا وهي السفر والترحال طلبًا للعلم، وهو الأمر الذي كان شائعًا في كثير من فترات الحضارة الإسلامية، وعن طريقه تلاقحت الأفكار والمذاهب والاتجاهات، فلم يغادر الشوكاني مدينة صنعاء، علمًا بأن المسألة ليست مجرد أوراق تُقرأ في كتاب، لكن التفاعل الحياتي والتلاقح المعيشي، بين أجواء مختلفة وبيئات متباينة، كثيرًا ما يوقف المرتحل على جوانب لا يجدها في كتب. وقدم لنا الشوكاني تفسيرًا لسلوكه هذا في عدم السفر إلى أن والديه لم يأذنا له بذلك[٢]!

---

(١) المرجع السابق، ص ١٦٥.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٦.

وإذا كان الشوكاني قد أصبح صاحب مدرسة تمتد بطول وعرض العالم الإسلامي عامة، والعربي خاصة، تلاميذه من قرؤوا له وتأثروا به، فقد كان كعادة كبار العلماء الذين عرفتهم الحضارة الإسلامية، صاحب مدرسة مباشرة، يمارس فيه متعة التعليم وبهجته، حيث كان يمارس هذا يوميًّا على وجه التقريب، وربما طوال النهار وجزءًا من الليل، من خلال دروس كثيرة، يختلف إليها محبو العلم الديني، وعشاق المعرفة، ولِمَ لا؟ وقد لمسوا في الرجل نبعًا يفيض عليهم بالمعرفة الدقيقة النافعة.

ويقف الإنسان مندهشًا من كثرة ما علّم الرجل من علوم، ودروس قال إنها أحيانًا بلغت ثلاثة عشر درسًا في اليوم الواحد!

ولم تكن فترة قيامه بالتعليم فترة منفصلة جاءت بعد أن انتهى من طلب العلم، كما هي العادة في الكثرة الغالبة من العلماء والمفكرين، وإنما كان في بعض الأحيان، ما إن يفرغ من قراءة كتاب على يد أستاذ له، يسرع إلى تلاميذه كي يفيض عليهم بما فاض به أساتذته عليه، كأنه نهر، كلما تساقطت عليه أمطار غزيرة، فاض على ما حوله!

وشملت دروسه لتلاميذه أنساقًا معرفية ودينية، مثل: التفسير، والأصول، والمعاني، والبيان، والمنطق، والحديث، والجدل، والعروض، والنحو والصرف.

ووصل الأمر بعالمنا أن تطرق مع تلاميذه في مجالات قد لا يتطرق إليها عادة عالم الدين، مثل الحكمة، وشيء من الرياضيات، وعلم الهيئة، والعلم الطبيعي، وعلم المناظرة، وعلم الوضع.. وهكذا، فهو موسوعة فكرية تعليمية متحركة[1].

وما قد يدهش القارئ حقًّا، أن الرجل كان يفعل هذا وذاك دون أجر، اتساقًا مع النهج الذي كان حاكمًا منذ سنوات الإسلام الأولى عندما كان يُنظر إلى التعليم باعتباره (فريضة) ومفروض بناء على هذا ألا يتلقى معلمه أجرًا على قيامه بتعليمه لمن لا يعلم، وهي قضية أثارت جدلاً طويلاً بين عدد من علماء الدين، والتربية، حيث كرهها بعض، وحللها بعض آخر.

وكان من الطبيعي، لكثرة قيام عالمنا بالتدريس لأعداد كبيرة، ومتنوعة، أن يكون ذا خبرة بمستويات المتعلمين وقدراتهم، ومن هنا فقد كان يعبر عن مشقة تعليم تلك الطائفة من المتعلمين الذين يتوسطون بين العامة والخاصة، وربما يكون القصد منهم ما نصفهم في أيامنا الحالية «بأنصاف المتعلمين».

وأُتيحت الفرصة للشوكاني أن يتتلمذ على يد عدد مهم من العلماء الأكفاء، نذكر منهم:

---

(١) المرجع السابق، ص ١٨٢.

١- أحمد بن عامر الحدائي (توفي عام ١١٩٧هـ)، حيث قرأ عليه الأزهار وشرحها مما يقع في دائرة الفقه، مرتين، والفرائض مرتين.

٢- السيد إسماعيل بن الحسن المهدي (المتوفى عام ١٢٠٦هـ»، حيث قرأ عليه «مُلحة الإعراب» للحريري وشرحها المعروف «بشرح بحرق»، وفي علم الصرف والمعاني، والبيان والأموال[١].

٣- السيد الإمام عبد القادر بن أحمد الكوكباني (المتوفى سنة ١٢٠٧هـ)، حيث قرأ عليه جمع الجوامع وشرحه للمحلى (أصول فقه)، وحاشيته لابن أبي شريف، وبعض المواقف العضدية وشرحها للشريف (أصول الدين)، وبعض البحر الزخار (فقه) وحاشيته وتخريجه...إلخ.

٤- القاضي عبد الرحمن بن حسن الأكوع (المتوفى عام ١٢٠٧هـ)، الذي قرأ عليه: أوائل شفاء الأمير الحسين (حديث).. إلى غير هذا وذاك من كبار العلماء.

ولاحظ عبد الغني قاسم[٢] أن الشوكاني كان يطلب العلم الواحد أو أكثر، من عدة علماء في وقت واحد، فضلاً عن إتقانه دراسة مراجع الحديث- رواية ودراية- التي يهتم بها أهل السنة، مثل صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن الترمذي، وسنن ابن ماجه، وغيرها.

(١) عبد الغني قاسم غالب الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، مرجع سابق، ص ١٧٢.

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٧.

كذلك فإن هؤلاء الأساتذة ساعدوا على تنمية عدد من المهارات اللازمة للتدريس، والإفتاء، والقضاء، لديه، عن طريق «المصاحبة» و «الملازمة»، وهي ما يشبه ما نراه في أيامنا هذه ما يسمى «بالتلمذة الصناعية»، حيث يتعلم «الصبي الصغير» الكثير من متطلبات «الصنعة» من ملازمته لمعلمه، و«الأسطى»، كما يسمى في مصر، فمثل هذه المصاحبة تعلم الصغار جوانب، لا يتم تعلمها عن طريق الكتب، مثل طريقة التفكير، وكيفية مواجهة الصعاب والمشكلات، والقيم الملازمة لبعض السلوكيات.

وإذا كان الشوكاني قد استغرق وقتًا وجهدًا وطاقة ومهامٍّ في التحصيل المعرفي، مع امتلاك قدرات ومواهب على الفهم والتحليل والاستنباط والمقارنة، والوعي بمتغيرات واقع المسلمين، فإنه بذلك يكون قد تأهل لأن يقوم كذلك بمهمة الإفتاء، آمنًا إلى حد كبير عثرات الطريق، إلا ما كان بحكم الطبيعة البشرية الناقصة، حيث الكمال لله وحده. وساعده على حسن الإفتاء ورجاحة الرأي أنه قد بلغ مرتبة الاجتهاد، مما جعله صاحب مواقف فكرية متميزة، لا يقف عند حد ترديد ما قاله السابقون، وهو ما يتصل بما سوف نراه من دعوة ملحة إلى نبذ التقليد، والأخذ بأسباب الاجتهاد والتجديد والتطوير.

كذلك فقد «ابتلي» — حسب تعبيره هو- بتولي مهمة «القضاء، في سن مبكرة، حيث كان في الثلاثينيات من عمره، وقد شعر بأن هذه المهمة ثقيلة الوطء عليه لسببين: أولهما، لما هو معروف من أن القاضي قد يتعرض لخطأ يتسبب في

وقوع ظلم على إنسان، أو إفلات مخطئ من عقاب يستحقه، مما أكد تلك المقولة النبوية بأنه إذا كان يمكن أن يكون هناك قاض في الجنة، فإن هناك احتمالا في مقابل ذلك أن يكون هناك قاضيان في النار.

أما السبب الآخر، فهو خوف الشوكاني من أن يحول القضاء بينه وبين التدريس، الذي هو متعته الأكثر مجلبة للسعادة القلبية والطمأنينة النفسية، وهو الأمر الذي لم يحدث والحمد لله.

موقع الشوكاني
على خريطة الفكر الإسلامي، ونهج التجديد والإصلاح

تباشير نهضة

منذ أن نجح الأوربيون في إسقاط غرناطة، ثم بسط سيطرتهم على أرض الأندلس، مخرجين بذلك الإسلام والمسلمين من هذه البقعة المهمة الواسعة، وبدأ العالم الإسلامي يغط في نوم عميق، قيض الله ﷻ لهذه الأمة - التي لا ينبغي لها أن تغفل الأعين عمن يتربص بها - نفرًا من المفكرين والعلماء الذين أحسوا الخطر؛ فسعوا إلى إصلاح الخلل الواقع في حياة دار الإسلام: خلل «اللغة» و«خلل العقيدة»، و«خلل علوم الدين»، و«خلل علوم الحضارة» وبأناة وصبر عملوا وألفوا وعلّموا تلاميذهم، وبهمة وجد، أرادوا أن يُدخلوا الأمة في عصر النهضة، نهضة دار الإسلام من الوسن والنوم والجهالة والغفلة عن إرث أسلافهم العظام،

من هؤلاء خمسة من الأعلام هم[1]:

١- البغدادي، عبد القادر بن عمر، صاحب «خزانة الأدب» (١٠٣٠-١٠٩٣هـ/ ١٦٢٠- ١٦٨٣م) في مصر.

٢- الجبرتي الكبير، حسن بن إبراهيم الجبرتي العقيلي (١١١٠- ١١٨٨هـ/ ١٦٩٨- ١٧٧٤م) في مصر.

٣- ابن عبد الوهاب، محمد بن عبد الوهاب التميمي النجدي (١١١٥- ١٢٠٦هـ/ ١٧٠٣ - ١٧٩٢م) في جزيرة العرب.

٤- المرتضى الزبيدي، محمد بن عبد الرزاق الحسيني، صاحب «تاج العروس» (١١٤٥-١٢٠٥هـ/ ١٧٣٢-١٧٩٠م) في الهند ومصر.

٥- «الشوكاني»، محمد بن علي الخولاني الزيدي (١١٧٣- ١٢٥٠هـ/ ١٧٦٠- ١٨٣٤م) في اليمن.

فإذا أنعمنا النظر في هذه التواريخ، عرفنا أن «عصر النهضة» في بلداننا العربية الإسلامية وقع بين منتصف القرن الحادي عشر الهجري، إلى منتصف القرن الثاني عشر، وهو ما يقابل منتصف القرن السابع عشر الميلادي، إلى أوائل القرن التاسع عشر الميلادي، ولو أمعنا مزيد تأمل فسوف نجد أن حركة الغارة الأوربية على بلداننا قد بدأت في هذه الفترة نفسها، حيث قام المستشرقون:

(١) محمود محمد شاكر، رسالة في الطريق إلى ثقافتنا، القاهرة، دار الهلال، ١٩٩١، سلسلة كتاب الهلال، ص ١١٨.

الأيدي الناعمة لحركة الإمبريالية الأوربية المسلحة، بتنبيه الأوربيين بخطر ما لاحظوه من بدء مخاض نهوض فكري ويقظة ثقافية، يمكن أن توقظ هذا المارد الكبير، العالم الإسلامي، فيعاود مسيرته ونهضته[١].

لقد هب «البغدادي» في منتصف القرن الحادي عشر الهجري (السابع عشر الميلادي)، فكتب ما كتب قاصدًا أن يستعيد للمسلمين قدرتهم على التذوق من خلال تذوق اللغة والشعر والأدب وعلوم العربية. وكذلك هب ابن عبد الوهاب يقاوم بعض مظاهر أوقعت المسلمين في شبهة الشرك، لعمق غفلة وطول جهل، مريدًا أن يردوا المسلمين إلى صحيح التوحيد الخالص. وهب «الزبيدي» يذود عن حياض اللغة العربية وعلومها، لتصفو للمسلمين أداة فهم القرآن الكريم والحديث النبوي، وسائر المعارف والعلوم العربية والإسلامية. وكان الشوكاني، الشيعي الزيدي، مقتديًا بدوره طريقًا مماثلاً بالهجوم على التقليد، مما يعين على إحياء عقيدة السلف الصافية. أما الجبرتي الكبير، فقد كان محصلاً نابهًا للغة العربية وعلم الكلام، وهو الفقيه الحنفي، بل زاد على ذلك بالمضي قدمًا في تحصيل ما كان يسمى بالعلوم الحديثة، غير آبه بما قد يكون هناك من عقبات، وما قد يواجهه من عثرات طريق[٢].

---

(١) المرجع السابق، ص ١١٩.

(٢) المرجع السابق، ص ١٢٠.

في رحاب الزيدية

فإذا ما كثفنا القول عن عالمنا الشوكاني، فسوف نجد أنه كان ينتسب إلى الزيدية، مثل الكثرة الغالبة من أهل اليمن، حيث شاع أنهم يتوزعون بين «شوافع»، ينتسبون إلى الإمام الشافعي، وبين «زيود» ينتسبون إلى الإمام الشهيد زيد بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٧٩- ١٢٢هـ)[١].

والأمر الذي اشتهر وأصبح عرفًا في الدراسات الإسلامية هو أن «الزيدية» «فرقة» بالمعنى المتعارف عليه في علم الكلام الإسلامي، لكن النشأة، والتاريخ، بل والواقع المتجسد في البنية الفكرية للزيدية لا يقول إنها مستقلة استقلالاً كاملاً، كما لم تكن متميزة تمام التمايز عن تيار الاعتزال[٢].

وعلى الرغم من الإجماع على انتساب الشوكاني إلى الزيدية، فإنه كان مقدرًا ومعجبًا بمدرسة ابن تيمية، وخاصة ما قامت عليه من أصول وفروع أسّس لها ابن تيمية، ووصل الأمر بالشوكاني أن بالغ في الثناء على هذه المدرسة، حتى نقل عنه[٣] قوله: «أنا لا أعلم بعد ابن حزم مثله، وما أظن أنه سمح الزمان ما بين عصري الرجلين بمن يشابههما أو يقاربهما»، وبذلك نرى كيف جمع الشوكاني بين طرفين، بينهما اختلاف معروف، وتباين مؤكد، لكن يبدو أن ما جمع بينهما

---

(١) محمد عمارة، تيارات الفكر الإسلامي، القاهرة، دار المستقبل العربي، ١٩٨٣، ص ٩٧.

(٢) المرجع السابق، ص١١٨.

(٣) عبد المتعال الصعيدي، المجددون في الإسلام، القاهرة، مكتبة الآداب، ١٩٦٢، ص٤٧٢.

لدى الشوكاني هو أنهما كانا ثائرين على التقليد في الفروع، دون أن ينسينا هذا، الوعي بنزعة تقليد لا يخطئها متابع من قبل ابن تيمية لابن حنبل، وكذلك ابن حزم الذي كان مقلدًا لمذهب داود الظاهري.

ولما أعلن الشوكاني إدارة الظهر للتقليد، والاتجاه لبذل الجهد على طريق الاجتهاد، الذي ما يفضي عامة إلى تجديد وتطوير وإصلاح، وكان من مظاهر هذا تأليفه لكتابه: «السيل الجرار على حدائق الأزهار»، حيث بذل جهدًا حثيثًا لعدم التقيد بالمذهب الزيدي، ساندًا ما يتوصل إليه بالبراهين والأدلة، واجه ثورة عليه من الزيدية، وخاصة هؤلاء الذين جمدوا على الموروث، فجنحوا إلى التقليد بغير برهان وبغير دليل يقبله العقل وترتاح له النفس.

لكن الرجل لم يتراجع عن نهجه، وسلاحه في هذا ما كان يفتح الله عليه به من نظرات مؤيدة بالدليل من القرآن والسنة، ويتأكد صدق المقولة التي ترى في التقليد إفلاسًا، إلا إذا كان بدليل يقبله المنطق، ويرتاح إليه القلب العامر بالإيمان.

الهجوم على التقليد

وأثمر هذا كتابًا صغير الحجم، لكنه كبير المعاني والدلالات، خطير النتائج، أسماه «القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد»، ويقوم هذا البحث على

النقاط التالية[1]:

أولاً: تعريف التقليد بأنه اتباع قول الآخر دون دليل، فهو في حقيقته أخذ أقوال الأئمة الأربعة وغيرهم حجة مطلقة في الدين، سواء كانت صوابًا، موافقة للكتاب والسنة، أو كانت خطأً، قد جاءت الآيات والأحاديث بضدها، والذي يقول بأن الأئمة لم يخطئوا في مسألة قط فإنما جاهل جهلاً مطبقًا بأقوال الأئمة، وبالكتاب والسنة.

ثانيًا: الإفتاء بأن التقليد للأئمة الأربعة واجب، وأن الرجوع في فهم الدين والاتباع يجب أن يكون للكتاب والسنة حرام كما يدعيه المقلدة قول غير شرعي يحتاج إلى دليل، فالإيجاب والتحريم حكمان شرعيان، فمن أوجب على الناس شيئًا لم يوجبه الله ولا رسوله فهو آثم بلا شك؛ لأنه شرع للناس ما لم يأذن الله به، وكذلك من حرم على الناس أخذ دينهم من الكتاب والسنة وسؤال العلماء، سواء الأئمة الأربعة أو غيرهم من علماء الإسلام، فقد حكم حكمًا شرعيًّا يحتاج إلى دليل، وإلا كان قائلاً على الله بغير علم، ومحرمًا شيئًا لم يأذن الله بتحريمه، والشوكاني يطالب القائلين بوجوب تقليد الأئمة وتحريم مخالفتهم بالدليل من الكتاب والسنة، وهو يقول هذا وهو يعرف ألا وجود لآية في القرآن تأمر باتباع الأئمة الأربعة، ولا كذلك في سنة رسول الله ﷺ.

(١) الشوكاني، القول المفيد في أدلة الاجتهاد والتقليد، الكويت، دار القلم، ١٩٨٣، ص١٣.

ثالثًا: الأئمة الأربعة كانوا هم أنفسهم منكرين للتقليد، وفي رسالة الشافعي طائفة كثيرة من أقوالهم، وبالتالي فمن زعم أنه مطيع للأئمة في تقليدهم، فهو بذلك يكذب، ما داموا هم أنفسهم قد نهوا عنه وحذروا منه.

رابعًا: القول بجواز التقليد لمن قدر على السؤال عن الدليل قول شرك؛ لأن المسلم طلب منه أن تكون طاعته لله ورسوله مطلقًا، وطاعته لأولي الأمر من العلماء والأمر طاعة مقيدة بالموافقة لله ورسوله، ولا تكون كذلك إلا إذا كانت على بصيرة، ولا تكون على بصيرة إلا بالبحث عن الدليل(١).

خامسًا: القول بانحصار الاجتهاد في الأئمة الأربعة قول جاهل، فالأمة قبل الأئمة الأربعة وبعدهم لم تعدم أمثالهم وأفضل منهم، فأين فتاوى الأربعة من فتاوى ابن عباس، وابن مسعود، أو الخلفاء الأربعة ﵃، ولو جمعت فتاوى ابن عباس وفهمه للكتاب لأربى على علم الجميع، فلِم لا يدون فقهه ويكون مذهبًا قائمًا بنفسه؟ وقد جاء بعد الأئمة الأربعة من جمع مذهبهم جميعًا وأربى عليه، بل كان من تلاميذهم أمثالهم أو خيرًا منهم علمًا وعملاً، ومن خالفهم في كثير من مسائلهم. فالقول بأن فضل الله انحصر فيهم، وأن الأمة جفت ونضب معينها بعدهم إلى قيام الساعة إنما هو تعطيل لقيام رسالة هذه الأمة التي لن يبعث فيها نبي آخر إلى قيام الساعة، وإنما يبقى العلماء المجتهدون الذين يجددون لهذه الأمة شبابها

---

(١) المرجع السابق، ص١٤.

وقوتها[١].

سادسًا: من أكبر الفساد في الأرض الإفتاء بقول من قول الأئمة، مع علم المفتي بأن النص بخلافه، فهذا كتمان للحق، قول للباطل. أما إذا أفتى بالقول وهو لا يعلم أصواب هو موافق للكتاب أم لا فهو أدهى وأمرّ أيضًا؛ إذ يكون قد أفتى بالجاهل، والجاهل لا يكون مفتيًا، فأمر هذا كما قال الشاعر:

فإن كنت لا تدري فتلك مصيبة وإن كنت تدري فالمصيبة أعظم!

وعلى وجه العموم فهناك من الباحثين من رأى أن الشوكاني لم يتخلص حقيقة من ربقة التقليد، بحكم تأثره الشديد بابن تيمية[٢]، إذ أخذ عليه ما أخذه بعض من القرون السابقة على مدرسة ابن تيمية؛ لأنها تبالغ في التعصب له حتى تقع بهذا في تقليده في كل ما ذهب إليه، ولا يكون هناك فرق بينها وبين من يقلده، وقد حملها هذا على الوقوف عند المسائل التي أثارها في الفروع، يدافعون عنها بما كان يدافع به، ويرددونه قرنًا بعد قرن، كأنه ليس هناك مسائل غيرها يجب أن تخالف فيها المذاهب المشهورة كما خالفها ابن تيمية فيها، ولم يعبأ باتفاقهم عليها، وبلغ من جمود هذه المدرسة أنها تكاد تكون أشد من غيرها على من

(١) المرجع السابق، ص١٥.

(٢) عبد المتعال الصعيدي، المجددون في الإسلام، مرجع سابق، ص٤٧٤.

يحاول في هذا ما حاول ابن تيمية، ويرجع الصعيدي هذا إلى جموده على ظواهر النصوص، وكراهيته سلوك التأويل فيها على غير ما فعله المعتزلة والأشعرية.

والحق أن في هذا غلوًّا في النقد، حيث افتقد تقييم الاتجاه في ضوء سياقاته الثقافية، فمن ينظر إلى حال اليمن الفكرية والعقلية في عهد الشوكاني، يجد أن الرجل كان متقدمًا بمراحل طويلة، ومن هنا فقد عُدَّ من المجددين، بينما لو قيمناه بمعايير عصر لاحق، يمكن أن يصدق هذا الذي قاله عبد المتعال الصعيدي.

في عالم التفسير القرآني

واقتحم عالمنا آفاق تفسير القرآن الكريم، مزودًا بالكثير من مقومات المفسر كما ينبغي أن يكون، فضلاً عن نزعته الإصلاحية والتجديدية، وهو ما تضمنه كتابه «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير»، حيث يلحظ القارئ تضمن العنوان على مفهومي «الرواية» و«الدراية»، ما يفيد أن الرجل مع التزامه بالنصوص، وتأثره السابق الإشارة إليه بابن تيمية، فهو يُعمل عقله، ويحسن استخدام مهاراته في التعامل مع الأدلة المنطقية والبراهين العقلية، فيما لا يخالف صحيح الدين وثوابت الشريعة.

فها هو يشرح ذلك في تفسيره[1] بقوله:

(١) فتح القدير، الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، بيروت، دار الفكر، ١٩٨٣، ج١، ص ١٢.

«إن غالب المفسرين تفرقوا فريقين، وسلكوا طريقين: الفريق الأول اقتصروا في تفاسيرهم على مجرد الرواية، وقنعوا برفع هذه الراية، والفريق الآخر جردوا أنظارهم إلى ما تقتضيه اللغة العربية، وما تفيده العلوم الآلية.. وكلا الفريقين قد أصاب.. فإن ما كان من التفسير ثابتًا عن رسول الله ﷺ، وإن كان المصير إليه متعينًا... غير أن الذي صح عنه من ذلك إنما هو تفسير آيات قليلة بالنسبة إلى جميع القرآن... وأما ما كان منها ثابتًا عن الصحابة ﷺ، فإن كان من الألفاظ التي قد نقلها الشرع إلى معنى مغاير للمعنى اللغوي بوجه من الوجوه، فهو مقدم على غيره، وإن كان من الألفاظ التي لم ينقلها الشرع، فهو كواحد من أهل اللغة الموثوق بعربيتهم. فإذا خالف المشهور المستفيض لم تقم الحجة علينا بتفسيره الذي قاله على مقتضى لغة العرب، فبالأولى تفاسير من بعدهم من التابعين وسائر الأئمة. وأيضًا كثيرًا ما يقتصر الصحابي ومن بعده من السلف على وجه واحد مما يقتضيه النظم القرآني باعتبار المعنى اللغوي، ومعلوم أن ذلك لا يستلزم إهمال سائر المعاني التي تفيدها اللغة العربية، ولا إهمال ما يستفاد من العلوم التي تتبين بها دقائق العربية وأسرارها كعلم المعاني والبيان، فإن التفسير بذلك هو تفسير باللغة، لا تفسير بمحض الرأي المنهي عنه...».

وينتهي الشوكاني إلى القول «... وبهذا نعرف أنه لابد من الجمع بين الأمرين، وعدم الاقتصار على مسلك أحد الفريقين، وهذا هو المقصد الذي وطنت نفسي عليه».

وأنت إذا تأملت جملة القواعد التي التزم بها في تفسير القرآن الكريم، فسوف تجد أنها في جملتها قد تضمنت المقومات الأساسية للتفكير العلمي المنهجي، فضلاً عن حرصه على الاتساق مع ما دعا إليه وحثّ، ويكفينا هنا الإشارة إلى قاعدة: «رفض التقليد»[١]، و«الإنصاف وعدم التعصب لمذهب من المذاهب»، و«الأخذ في كل فن عن أهله» فضلاً عن مجموعة أساسية من القواعد أشار إليها[٢] فيما يلي:

- ضرورة البحث عن مواقع الألفاظ العربية وموارد كلام أهلها وما كانوا عليه، فما وافقه فهو الأحق بالقبول والأولى بالرجوع إليه.

- الالتزام بما اعتقده السلف الصالح من الصحابة والتابعين. وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن الرجل هنا يخالف ما طالب به من نبذ التقليد، لكننا نبادر إلى القول إنه لم ينكر التقليد بصفة مطلقة، وإنما أنكر أن يكون هذا التقليد بغير دليل، وإلا لانهار ركن أساسي في التقدم العلمي الذي يقوم على «التراكم»، بأن نستوعب ما توصل إليه السابقون، ثم نبني عليه ونتقدم. كذلك فإن جملة القواعد المعتمد عليها بعضها يشد أزر بعض، بحيث يكون بينها اتساق وتعاضد، وهذا ما تؤكده القاعدة التالية:

(١) سعيد مراد، بحوث ودراسات فلسفية، القاهرة، الأنجلو المصرية، ١٩٩٠، ص ٣١٧.

(٢) المرجع السابق، ص٣١٨، ٣١٩.

- إعمال الفكر وإمعان النظر ودقة الكشف، والبحث في كل ما جاء به أهل العلم، وقبول ما جاء به كل واحد منهم، أو رده استنادًا إلى الكتاب والسنة، وما أجمع عليه الصحابة والتابعون بدليل[١].

- الاجتهاد، والمجتهد على التحقيق هو من يأخذ الأدلة الشرعية من مواطنها على الوجه الصحيح، ويفرض نفسه وكأنه كان موجودًا زمن النبوة وعند نزول الوحي.

- ينبغي عدم الطعن على علم من العلوم دون دراية أو معرفة بموضوعه وغايته وفائدته.

النظرة الموسوعية

والمفكرون العظام يتسمون في الغالب بالموسوعية التي تدفعهم إلى أن يكونوا أصحاب رؤية كلية شاملة. ومن هنا نجد للشوكاني آراء مما يدخل في باب الفلسفة، ومن ذلك موقفه من علم الكلام، وإن كان للرجل هنا موقفان: عام، وخاص[٢]: أما الموقف العام ففيه ينصح بالاشتغال بكل علم أو فن، ومن ذلك علم الكلام، حتى لا يقع طالب العلم في التقليد، أو بالأحرى النفور من العلم قبل معرفته استنادًا إلى آراء الغير، وإلا فإنه يقدح فيما لا يدري ما هو، وأولى به السكوت والاعتراف بالقصور.

---

(١) المرجع السابق، ص ٣١٩.

(٢) أحمد محمود صبحي، الزيدية، القاهرة، الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٤، ص ٥٦٣.

ومن ثم فإنه ينصح طالب العلم، بعد إتقان أصول الفقه، بالاشتغال بفن الكلام المسمى- عند البعض- بأصول الدين، عليه أن يأخذ من مؤلفات الأشعرية بنصيب، ومن مؤلفات المعتزلة بنصيب، ومن مؤلفات الماتريدية بنصيب، ومن مؤلفات المتوسطين بين هذه الفرق كالزيدية بنصيب.

على أن الشوكاني يأخذ على كتب الكلام أنها تورد ما يوافق مذهب المؤلف بالحجج القواطع والبراهين الراجحة، حتى إذا عرض لمعتقد المخالف طفف؛ فأورد حججًا واهية حتى يسهل عليه دمغه ودفعه[١].

كذلك يأخذ الشوكاني على علم الكلام عدم وقوف المتكلمين على ما ينبغي السكوت عنه. ومن هنا نجد للشوكاني موقفًا خاصًّا بشخصه هو، شكا فيه أن علم الكلام قد أورثه حيرة، وإن استدرك بقوله إنه لم يشتغل بهذا العلم إلا بعد رسوخ قدمه في أدلة الكتاب والسنة، وإنه يقدر في نفسه أنه لو لم يكن لديه إلا مقالات علم الكلام فما كان ليجد غير الحيرة، أما وقد دخل إلى تلك المسائل من باب الشرع فإنه كان في راحة من تلك الحيرة[٢].

ونحن نتفق مع رأي صبحي[٣] أن الشوكاني كان قاسيًا، إن لم يكن متجنيًا، وأن الاستناد إلى العقل يحصن المرء من الخزعبلات، وليست مقالات

(١) المرجع السابق، ص ٥٦٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٥٦٥.

(٣) المرجع السابق، ص ٥٦٦.

علم الكلام بخزعبلات، ولا يحق لمنصف، بل داع إلى الإنصاف أن يرمي بقواعد علم أيًّا كان من حالق، وهو تعبير الشوكاني، مع أنه نفسه أقر بضرورة هذا العلم لفهم علوم اللغة وعلوم الدين، ووجود بعض علماء كلام «يشطون» في فكرة هنا أو هناك، لا يعني هجر العلم نفسه، وهو يقوم على منهج عقلي جيد.

وكان للشوكاني كذلك آراء تتناول المسألة الاجتماعية من جوانب مختلفة، فمن ذلك ما نستنتجه من نزعته إلى تعزيز حقوق الإنسان، والاتجاه إلى المساواة، ذلك أن البعض تصور أن العقوبة ترفع من على العصاة من أهل بيت النبوة، مع أن حديث رسول الله ﷺ المؤكد أن ابنته فاطمة لو سرقت فسوف يطبق عليها الحد بقطع اليد، وأن التمييز في توقيع العقوبات بناء على الأصل الاجتماعي هو الذي أهلك أممًا كثيرة في الماضي.

ويستعين الشوكاني بآيات قرآنية لتأكيد ما ذهب إليه، مثل قوله عز وجل: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب/ ٣٠]، فالأمر هنا لا يقف عند حد المساواة، وإنما يزيد على ذلك لأن أهل بيت النبوة، قدوة لسائر المسلمين، ومن ثم يصبح الواجب بالنسبة إليهم مضاعفًا، مما يؤدي إلى أن يتضاعف قدر العقوبة[١].

(١) الشوكاني، الإمام محمد بن علي، الرسائل السلفية، رسالة إرشاد السائل إلى دلائل المسائل، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٣٠، ص ٤٤.

كذلك قال تعالى: ﴿ وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ ٱلْأَقْرَبِينَ ﴾ [الشعراء/ ٢١٤]، فهم أحق بتحمل المسئولية، وهذا وذاك مما يمكن أن يشيع فكر المساواة، والعدل بين الناس، حيث إن غياب هذا من أشد عوامل التخلف الاجتماعي.

وانتصر الشوكاني في كتاباته للمظلومين في المجتمع اليمني، ومن مظاهر هذا شجبه لما كان عدد من القضاة اليمنيين يفرضونه من غرامات مالية على المتخاصمين، بل إنه أفتى بتحريم ذلك؛ لأنه شكل من أشكال الظلم الاجتماعي[١].

وإذا كانت الأصوات تتعالى من بعض الفرق في كثير من بلداننا العربية بفصل الدين عن السياسة، فإن الشوكاني يرى أن هذا نتيجة ما خضعت له البلدان العربية من تقاليد غربية تمثلت في عدد غير قليل من القوانين الوضعية، وهو ما دعاه إلى أن يعقد مقارنة بين حالة الدولة والمجتمع، عندما التزما بالأصول والقواعد الإسلامية، وبينها عندما بدأ يخضعان لعدد من القوانين الوضعية، حيث قامت على الفصل بين الدين والسياسة، وخرج عالمنا من مثل هذه المناقشة إلى أن فصل الدين عن الحياة المجتمعية منفذ إلى صور كثيرة من الفساد[٢].

---

(١) عبد الغني قاسم غالب الشرجي، الإمام الشوكاني، حياته وفكره، ص ٣٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٣٦٠.

بعض الأفكار العامة في الكتاب

بين أيدينا ثلاث نسخ

أولاهما: عنوانها «أدب الطلب»، وكانت قد أهديت لنا من مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، أثناء مهمة علمية قمنا بها في صنعاء عام ١٩٩٠، والمركز هو الذي حققها ونشرها بصنعاء عام ١٩٧٩.

الثانية: عنوانها الأساسي «طلب العلم وطبقات المتعلمين»، وأسفل هذا عنوان أصغر هو نفس العنوان الخاص بالنسخة السابقة «أدب الطلب ومنتهى الأرب»، وواضح أنها نسخة مصورة، نشر دار الأرقم، لكنها تخلو من أية بيانات أخرى، تتصل بأي مدينة، وبتاريخ الطباعة والنشر.

الثالثة: عنوانها الأساسي «أدب الطلب»، وأسفل هذا «ومنتهى الأرب» بخط أصغر، وهي بتحقيق ودراسة عبد الله يحيى السريحي، نشر دار ابن حزم، ومكتبة الإرشاد بصنعاء عام (١٤١٩هـ/١٩٩٨م)، واعتمد فيها على مخطوطتين للكتاب إحداهما بخط المؤلف، وهي من أدق الطبعات، واعتمدنا عليها في طبعتنا هذه.

ويمكن النظر إلى كتاب «أدب الطلب» للشوكاني باعتباره حلقة مهمة من حلقات ما نسميه «بالأدب التربوي الإسلامي»، والذي يستند بالدرجة الأولى إلى كتاب الله ﷻ، وسنة رسوله ﷺ. وإذا كنا نصنفه هذا التصنيف، فلابد أن

نضع بعين الاعتبار، ما كان عليه الشوكاني، مثل كثيرين من مفكري الإسلام وعلمائه، من طابع موسوعي، بحيث يطل هذا بين الأفكار المتناولة أو بين السطور.

فمن بين فئات وموضوعات متعددة تضمنتها سور القرآن الكريم، نجد التوجيه إلى حسن التكوين وسواء الصحة النفسية، والقواعد المؤسسة للسلوك الإنساني، سواء مع نفسه أو مع غيره من الناس، أو مع الله ﷻ، علامة بارزة، وقسمة لا تخطئها عين، مما جعل كتاب الله ينبوعًا لا ينضب، يستعين به علماء التربية المسلمون لتوجيه سلوك المسلم سواء السبيل، والاجتهاد على طريق التنظير أحيانًا. والشيء نفسه بالنسبة لسنة رسول الله ﷺ.

وقد التزم جمع غفير من مفكري الإسلام وعلمائه وفلاسفته، منذ القرون الأولى، بالاعتماد على هذين المصدرين في التفكير التربوي، وكان من أوائل من قام بهذا: ابن سحنون، والقابسي، في بلاد المغرب، وانضم إلى الصف كثيرون بعد ذلك، مثل: السمعاني، وابن جماعة، وابن سينا، والغزالي، والزرنوجي، وابن الجوزي، وابن عبد البر، وابن خلدون، وغيرهم، بحيث توافر لدينا تراث تربوي على قدر عالٍ من كفاءة النظر وعمق البصر، وسعة الإحاطة ودقة التحليل.

لكن هذا الذي بدأ يصيب الأمة الإسلامية، لتقع في جُب التراجع والتخلف والضعف، انتقلت عدواه إلى العقل التربوي الإسلامي، فإذا به يعيد إنتاج ما كان، دون قدرة على التجديد، فحركة الناس تتغير وتتطور، وتستجد

أمور، وتبرز أحداث، وتختلف أحوال، وتنشأ قضايا، تفرض التفكير فيها وكيفية مواجهتها بقيم تربوية بانية، وسلوكيات هادية، ومفاهيم دقيقة محيطة، وهو ما بدأنا نفتقده، بعد القرن الثامن الهجري على وجه التقريب.

حتى إذا بدأ العالم الإسلامي يدخل بيت الطاعة الأوربي- قسرًا وقهرًا- منذ أواخر القرن الثامن عشر، بدأ التعليم، ومن ثم التفكير التربوي يدخل بدوره بيت الطاعة الأوربي نفسه، تحت مظلة التطوير والتحديث.

وزاد الطين بلة، سيطرة توجه تصور أنه يكفي للإنسان أن يعلم علمًا، ليكون بذلك قادرًا على تعليمه للآخرين، غفلة عن أن الأمر ليس كذلك، فلمهارة التعليم قواعد ومفاهيم وأسس لا بد من العلم بها والتدرب عليها، وظن أغلب المشتغلين بالتعليم، أن الموروث التربوي الإسلامي يخلو من ذلك، فبدؤوا يتجهون إلى المصادر الأوربية، وبدأ إعداد المعلم في مصر منذ العام ١٨٨٠م، يقوم على أساس الدولة الأجنبية صاحبة النفوذ في ذلك الوقت (١٨٨٠م)، فإذا بالتوجيه الفرنسي، يسيطر على أول معهد لإعداد المعلمين في العالم الإسلامي.

وإذا كان المهمومون بالتعليم قد غفلوا عن الموروث التربوي الإسلامي في عصور الحضارة الإسلامية، فكيف بهم يغفلون عن الطابع التربوي والتوجيه السلوكي لكل من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، يمكن إعادة القراءة

لهما، وإعمال العقل والتفكير في استنباط أسس وقواعد ومفاهيم وتوجهات العمل التربوي؟

هنا تجيء القيمة العلمية والتربوية لكتاب الشوكاني، الذي عاود جهد النهوض، بأن يستنبط ويستقرئ ما يجب أن يكون عليه التعلم والتعليم، معتمدًا في ذلك على مصدري الإسلام الأساسيين، فضلاً عن مخزون ضخم من الخبرة والممارسة العملية للرجل، حيث ظل طوال حياته معلمًا ومتعلمًا.

الهدف من الكتاب

ومن أفضل ما يبدأ به مؤلف أي كتاب، أن يجيب عن سؤال مفترض وهو: لماذا هذا الكتاب؟ وهو ما يدفع إلى إعلان الهدف منه، وهو ما يشكل عقدًا بين القارئ والمؤلف، يتعهد فيه المؤلف بأن يخصص كل ما تضمه الأوراق ما يخدم الهدف المعلن، والقارئ الذي يقبل على قراءة الكتاب، كأنه يقول إنه موافق على هذا الهدف، ومن أجل ذلك يتعهد- بطريق غير مباشر- بالفهم والاستيعاب.

والذي يتأمل المقصد الذي قصده الشوكاني من كتابه، يجده يصل إلى مقصد محيط وشامل، يستوعب مراحل العملية التعليمية من مبتدئها إلى منتهاها، فتأمل قوله عما يتضمنه الكتاب[1]: «ما ينبغي لطالب العلم اعتماده في

(١) الشوكاني، أدب الطلب ومنتهى الأرب، الطبعة الحالية، ص ٣.

طلبه والتحلي به في إيراده وإصداره وابتدائه وانتمائه، وما يشرع فيه ويتدرج إليه حتى يبلغ مراده على وجه يكون به فائزًا بما هو الثمرة والعلة الغائية التي هي أول الفكر وآخر العمل».

أما أبرز ما تضمنه كتاب «أدب الطلب» من قضايا، فهي:

إحسان النية

فأول ما يطلبه الشوكاني من طالب العلم، هو نفسه أول ما يُطلب من المسلم في كل ما يسعى، ألا وهو أن يحسن النية، مصداقًا لتأكيد رسول الله ﷺ من أن الأعمال بالنيات، حتى إن العمل يتشكل ويتجه وفق النية، حتى ولو كان هذا العمل أو القول ظهر أمام الناس مباينًا للنية.

وما يستوقفنا هنا، فكرة رددها كثيرون من علماء التربية المسلمين، حيث حرصوا على تنزيه النية في طلب العلم عن الاتصال بشأن منفعة دنيوية، مما يحتاج الأمر معه إلى بعض مراجعة، وعمق تأمل، فعِلم اليوم كله على وجه التقريب، موجه للاشتباك مع هموم الدنيا، فهل هناك تناقض بين هذا وبين ذاك الذي أصبحنا اليوم نحرص عليه من حيث توجيه المعرفة لخدمة الحياة الإنسانية؟

في رأينا، ألا تناقض، عندما لا نحمل المنفعة الدنيوية التي أشار إليها شيخنا على ذلك المفهوم الذي يجعل منها منفعة شخصية بحتة، ونستند في هذا أن آيات القرآن الكريم نفسها، دائمًا ما تؤكد أن الله ﷻ خلق هذا وذاك، مما

يصعب حصره، لسعادة الإنسان، وتيسير سبل معيشته، شريطة الالتزام بمنظومة قيم تجعل من الضروري أن تتسع دائرة النفع لأكبر عدد من الناس، وأن تسهم في مهمة الإعمار، وألا تسبب ضررًا لآخرين، وهل يمكن لنا أن ننسى دعوة رسول الله ﷺ بأن يعلمنا الله ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا؟ فضلاً عن الالتزام بالمنظومة الأخلاقية الإسلامية، من صدق وإتقان وإخلاص، وأمانة، وحياء وعفة.. إلخ.

نبذ التعصب

وقد استحوذت هذه القضية مساحة واسعة من الكتاب، حيث التعصب مضاد للنهج العلمي؛ لأنه يربط طالب المعرفة بفكرة أو تصور، أو مجموعة بشرية، ربطًا جامدًا يرفض عملية المراجعة، ويأنف من النقد، ويتجنب المرونة.

والتعصب هو ضد العدل والإنصاف، وأعمق تفسيرات الشوكاني لذم التعصب، هو أن المتعصب يجعل صاحب الرأي الذي تعصب له وكأنه قد أصبح شارعًا لا متشرعًا، ومكلِّفًا لا مكلَّفًا، وهذا من أسوأ ما يمكن تصوره. وفضلاً عن ذلك فإن التعصب يوصد باب الاجتهاد، وبالتالي تجف ينابيع الفكر، إذ يجيء هذا نسخة من ذاك، وتتحول مسألة التعلم والتعليم والتفكر والتفكير إلى عملية اجترار لا تسمن ولا تغني من جوع.

ويطيل الشوكاني في رواية بعض الروايات عن خبرته الشخصية في التعلم والتعليم، وكيف عوّد نفسه على عدم التعصب لرأي من الآراء، ما لم يقم على أدلة منطقية وبراهين شرعية يقبله فهمه ويقوم عليها اجتهاده، مما لا بد أن يترك لدى القارئ انطباعًا بأن هذه القضية، قضية العدل والإنصاف الفكري، هي القضية المركزية في التربية عند الشوكاني، فوجودها الصحيح، باب إلى إثراء الفكر وتعزيز الدين، واختفاؤها باب إلى التأخر والتناحر والجمود، والعقم المعرفي.

ويكشف الشوكاني عن أسباب التعصب، لعل أبرزها أن ينشأ إنسان في مجتمع معين، يأخذ بمذهب خاص، بحيث تدور التفسيرات والمواقف والمعالجات والتأويلات كلها حول هذا المذهب، وبمرور الأيام وتعاقب السنين، تتجذر أفكار هذا المذهب في نفوس الناس، فيجدون أنفسهم قد أخذوها أبًا عن جد، حتى يخيل إليهم أنها وحدها التي تمثل الحق كله، وبالتالي فإن ما يخالفها مما يراه أقوام آخرون يكون خطأ، وهذا ظلم وغياب للإنصاف.

والشوكاني لا يقف عند حد الشرح والتفسير لمثل هذا الجانب وغيره، وإنما هو كثيرًا ما يعرج إلى أمثلة من علماء ومفكرين، في أنحاء مختلفة من العالم الإسلامي، وعبر حقب متعددة، جهروا بالحق، حتى ولو خالف الموروث، والذي اعتاده الناس، وتحملوا الإيذاء والمصاعب المتعددة، مصرين على ما رأوه حقًا، ويأبى الله إلا أن يجعل من أفكار هؤلاء منارات يستضيء بنورها ملايين المسلمين في عصور وحقب تالية، مثل ما حدث للإمام أحمد بن حنبل، فضلاً

عن أمثلة أخرى يسوقها الشوكاني لبعض علماء اليمن، ومما أضفاه الشوكاني من الحيوية والواقعية لحديثه، حرصه على أن يسوق أمثلة أخرى يستند فيها إلى خبرة حياتية مر بها هو نفسه؛ مما يزيد المسألة إيضاحًا، حتى يقتنع القارئ بأن الحديث ليس ترفًا نظريًا، وإنما هو مبني على ممارسات وخبرات، وقد توسع شيخنا بعض الشيء في روايات تشير إلى ما واجهه من تعصب، إزاء إيضاحات أراد أن يؤكد عليها مما يخالف الموروث الشعبي الشائع، خاصة بعض الافتراءات التي قال بها متعصبون مذهبيون مما ينال بعض الصحابة الكرام ﭫ.

وأضاف الشوكاني إلى أسباب وعوامل التعصب، حب الشرف والمال، مما يدفع البعض إلى المعاندة والمكابرة، وهو ما لمسناه كثيرًا في سنوات الدعوة الإسلامية الأولى، حيث عاند بعض أشراف مكة، واستكبروا وكأنهم لا يريدون أن يروا الحق الذي بشر به رسول الله ﷺ. وهناك من المنافقين، من يرى الحق جيدًا، لكنه، إذ يقف بين يدي كبير من الكبراء أو غني من الأغنياء، ممن يرون رأيًا آخر، نجده يكتم ما يراه، ويمالئ.

وينبه شيخنا إلى أن أبرز مضار هذا الاتجاه، ألا يجد كبار المسئولين والأغنياء فرصة لكشف الغطاء عن الحقائق المخفاة عنهم، ويقعون في وهم الظن بأن ما يرونه حقًا هو الصحيح، فيزداد البلاء، ويزداد الضرر.

كذلك من عوامل البعد عن الإنصاف في الرأي، والعدل في الفكر، ما يقع بين بعض أهل العلم والفكر أنفسهم من صور الجدل، فقد يكشف مجادل أو محاور ما يكون لدى خصمه من عوار، لكن نجد غيره يعاند وتأخذه العزة بالإثم، فيأبى أن يتراجع ويعدل فيما رأى وعرض، متصورًا أن هذا يقلل من شأنه، بينما العكس هو الصحيح، مما تصوره الحكمة القاضية بأن الرجوع إلى الحق فضيلة.

ومن أسباب التعصب أيضًا ما قد يكون من علاقات قرابية، إذ قد يجد مشتغل بالعلم أن واحدًا من أهل قرابته قد قال برأي ما، وقد يكون هذا الرأي مجانبًا للحقيقة، لكنه يضعف أمام رابطة القرابة، مضحيًا بما هو حق. وهذا الجانب بصفة خاصة يشيع بين العرب أكثر من غيرهم، حيث إنهم أكثر الشعوب تقديرًا للقرابة وافتخارًا بالأنساب والتحدث بما كان للسلف، وكأنهم قد تميزوا عن سائر البشر بالرؤية الحقة، والموقف الصائب.

والأشد صعوبة حقًّا هو أن تتبنى دولة مذهبًا بعينه، تحمل الناس جميعًا عليه.

وينصح الشوكاني من ينتبه إلى مثل هذه الصور من التعصب أن يسلك تجاهه مسلكًا يتسم بالتعقل والملاينة، فلا يجاهر بعكس ما يراه المخالف مرة واحدة، ويشرع في جذب القلوب إلى ما يطلبه الله من عباده ورغبهم في ثواب المنقادين إلى الشرع، المؤثرين للدليل على الرأي وللحق على الباطل.

وتوقع التنكيل بالمجاهر ليس مبررًا للقعود، فكم من علماء اضطهدوا، ثم انتشر علمهم وبلغوا ما لم يبلغه سواهم، وأضحت كلمتهم العليا، ولم ينتشر لمعارضيهم المؤذين لهم من المباحث العلمية رسالة أو مؤلف، ومن أمثلة هؤلاء العلماء الذين ذكرهم الشوكاني: مالك بن أنس، البخاري، ابن حزم. ثم يذكر بعض علماء اليمن الذين تفتحوا على أهل السنة ونبهوا الناس إلى الحديث مثل ابن الوزير، وقد أثنى عليه الشوكاني كثيرًا، ثم الحسين بن أحمد الجلال (توفي سنة ١٠٨٤هـ)، وصالح بن مهدي المقبلي (توفي سنة ١١٠٨هـ)، ومحمد بن إسماعيل الأمير (توفي عام ١١٨٢هـ)، ثم شيخ الشوكاني العلامة عبد القادر بن أحمد (١٢٠٧هـ)، وكلهم تعرض للاضطهاد والإيذاء من المقلدين، ثم انتشرت علومهم وعرف الناس لهم فضلهم[١].

ويتحدث الشوكاني في بعض المواضع عن أهل الرأي حديثًا سلبيًّا مما قد يوحي للوهلة الأولى بأن هذا يتناقض مع نزعة الاجتهاد والتجديد التي يوصف بها الرجل، لكننا في الحقيقة، نرى في زمننا الحالي، أناسًا يسرفون في استخدام الرأي، تفسيرًا لبعض الأمور الدينية، إلى درجة تجعل مما يتوصلون إليه مخالفًا مخالفة صريحة للشريعة، مثلما رأينا في أحدهم الذي أفتى بأن شرب السجائر لا يبطل الصوم، باعتبار ما يخرج منها ويدخل مجرد «دخان»، وهذا ما يفسر

(١) المرجع السابق، ص ٢٠، ٢١.

إصرار الشوكاني على ضرورة الاستناد إلى «دليل»، والدليل هنا هو آيات قرآنية وأحاديث نبوية.

وهناك نفر يجترئون على السنة النبوية بحجج ضعيفة أحيانًا ومتهافتة أحيانًا أخرى، فضلاً عن تأويلات أخرى ما أنزل الله بها من سلطان، والأحاديث الموضوعة معروفة قد يستند إليها بعض الناس لتمرير ما يرون، مما يوجب دقة النظر والتحسب، والاعتماد على أهل الجرح والتعديل أساسيّ هنا.

ومن قوة نزعة الإنصاف في الحق لدى شيخنا توقفه بالمعارضة لبعض التفسيرات التي وجدها عند عدد من المتشيعين للزيدية، والتي ينسب هو نفسه إليها.

وقد أفاض الشوكاني في بيان عديد من أمثلة التعصب بين أصحاب الفرق والمذاهب المختلفة، سواء بالنسبة لما حدث في اليمن، أو بالنسبة لما حدث له هو شخصيًّا، أو بالنسبة لبعض الوقائع التاريخية، والتأكيد على أن المسألة عادة لا تقف عند حد المستوى الفكري وإبداء الرأي، بل تجر عددًا من الآفات الاجتماعية التي يصل بعضها إلى التعارك المادي، وزرع خصومات وبذر عداوات تجر الكثير من الويلات على الأطراف كلها.

ومن أسباب التعصب التي عرّج الشوكاني عليها، ما يقوم به بعض المؤلفين من التعرض مع الأسف الشديد لمسألة تتصل بالعقيدة، بحجة أن منطق

العقل يقتضي هذا الذي يقول، ثم إذا بالذين يأتون بعد ذلك- وتحت وطأة المطبوع الذي أحيانًا ما يكتسب هالة، تصل أحيانًا إلى قدر من القداسة- يظنون فيما سبق أن قيل إنما هو الحق، وكأن الزمن أكسبها بدوره قوة وتقديرًا، فيتعصب لها، وهو ما رأى الشوكاني أن بعض مسائل علم الكلام مما يقع في هذا الباب، وهو الأمر الذي انتقده بعض من كتبوا عن الشوكاني، وخاصة من المشايعين لعلم الكلام.

ما ينبغي لطالب العلم أن يتعلمه

وعندما وصل الشوكاني إلى هذه القضية، لم يرد أن يسوق أحكامًا مطلقة، فالناس منازل ودرجات وطبقات في القدرة على التحصيل المعرفي، ومن هنا فقد رأى أن يصنف طلاب العلم إلى فئات أربع:

الفئة الأولى، وهي الأعلى، يستهدف أصحابها طلب العلم للعلم، ويجدّ في السعي على طريق المعرفة بحيث نجده وقد أصبح مرجعًا ذا اعتبار، ومن ثم يتجه إليه الناس يبتغون أخذ ما يريدون معرفته عنه، ثقة فيه واعتمادًا عليه.

وينصح الشوكاني أصحاب هذه الفئة بدراسة علم النحو، وهو لا يكتفي بذكر اسم العلم المطلوب دراسته، بل يقترح الكتب والمصادر التي يفضل أن يعتمد عليها الدارس، مثل الألفية لابن مالك وشروحها، والمفصل للزمخشري، والكتاب لسيبويه[1].

(١) المرجع السابق، ص ١٢٤.

كذلك لا بد من دراسة مختصرات المنطق، وفهم معانيه، ويقترح بعضًا من الكتب المتخصصة في ذلك.

وبعد ذلك ينصح بدراسة علم المعاني والبيان، ومن المفضل الاشتغال بفنون قريبة المأخذ كفن الوضع، وفن المناظرة.

وهناك أيضًا فن أصول الفقه، ويتبع ذلك من المفضل الاشتغال بفن الكلام، المسمى بأصول الدين، وكنا قد تناولنا موقف شيخنا من هذا المجال في جزء سابق.

ويضيف إلى ما سبق، ضرورة الاشتغال بعلم التفسير، والانكباب على كتبه على اختلاف أنواعها وتباين مقاديرها، والاعتماد في تفسير كلام الله ﷻ ما ثبت عن رسول الله ﷺ، ثم عن الصحابة. وأوجب قبل قراءة التفا سير الاطلاع على علوم الأداء، وكل ما كان له مدخل في التلاوة وسائر العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز[١].

ويتصل بعملية الإعداد لأفراد هذه الفئة أيضًا، الاشتغال بعلم السنة المطهرة، فإنه الذي تكفل ببيان الكتاب العزيز، وفي سبيل ذلك هناك كثير من المراجع والكتب الأساسية التي لابد من الاطلاع عليها بتعمق وحسن فهم،

---

(١) المرجع السابق، ص ٦٧.

وخاصة كتب علم اصطلاح أهل الحديث، وأشهرها مؤلفات ابن الصلاح، والألفية للعراقي.

والوعي بما مرت به الأمم من أحوال وأحداث، مما يتكفل به علم التاريخ، مجال مهم، فللتاريخ عظاته وعبره، وكشف لسنن الله في خلقه.

ويستوقفنا هنا ذلك الإلحاح الذي نجده متكررًا في كتابات شيخنا من أهمية الاعتماد أكثر على: «أهل الإنصاف الذين لا يتعصبون لمذهب من المذاهب، ولا يقصدون إلا تقرير الحق وتبين الصواب». ويزيد: «وبالجملة فالمجتهد على التحقيق هو من يأخذ بالأدلة الشرعية من مواطنها..»[١].

ويأبى الشوكاني إلا أن ينصح بتوسيع الآفاق، بالنصح بمزيد من الدراسة لأنساق معرفية أخرى غير العلوم الشرعية: كالعلم الرياضي والطبيعي والهندسة والهيئة والطب: «وبالجملة فالعلم لكل فن خير من الجهل به بكثير»[٢].

وحتى يؤكد أهمية دراسة مثل هذه العلوم مما يقع خارج العلوم الشرعية يقول: «ولقد وجدنا لكثير من العلوم التي ليست من علم الشرع نفعًا عظيمًا وفائدة جليلة».

---

(١) المرجع السابق، ص ١٣٥، ١٣٦.

(٢) المرجع السابق، ص ١٣٧.

لكن شيخنا يسوق حديثًا مطولاً بعض الشيء، قد يفهم منه البعض أن القابلية للتحصيل العلمي، غير متاحة لكل الناس، حيث هناك من يتسمون بوضاعة النزعة، وخشونة السلوك، على اعتبار أن الناس معادن، ولكل معدن خصائص وسمات، لا تتيسر لغيره، لكننا يجب أن نفهم ذلك على أساس أن الاشتغال بالعلم يفرض منظومة محددة من الأخلاقيات، والتزامات بقواعد وأصول، يؤدي طول التمرس بها والحرص عليها، وكأنها قد أصبحت «طبيعة» ثابتة، وهو ما قد نقول به في بعض الأحيان، فنصف شخصًا بأن ليس من «طبيعته» كذا وكذا من احتمالات السلوك وتوقعات التصرف، ومن هنا نفهم ما نسب إلى رسول الله ﷺ من أن واضع العلم عند غير أهله كمقلد الخنازير الجوهر[1].

الفئة الثانية: يكون همّ أصحابها أن يقفوا على ما يطلبه الشارع منهم بغير زيادة أو نقصان، فكأن الواحد من أفرادها لا يريد من تحصيل العلم إلا فائدته الشخصية، لا بالمعنى الأناني الضيق، وإنما بمعنى إفادة سلوكه وفهمه، في الحلال والحرام، وما يجب وما لا يجب، وإلى هذه الفئة يمكن أن نضع الكثيرين من السلف الصالح.

وصاحب هذه الفئة هو من يطلب ما صدق عليه مسمى الاجتهاد، ويسوغ به العمل بأدلة الشرع، وهو يكتفي بأن يأخذ من كل فن من فنون الاجتهاد بنصيب يعلم به ذلك الفن علمًا يستغني به عن الحاجة إليه، أو يهتدي

---

(١) المرجع السابق، ص ١٤٦.

به إلى المكان الذي به ذلك البحث، فيتجه إلى تعلم علم مثل علم النحو من أجل أن يتزود بمهارة أصول التحدث والكتابة من الناحية اللغوية، فمن اعوجت لغته اعوج فكره، وهو ما تؤكد عليه منذ عدة عقود، فلسفة شهيرة من فلسفات العصر، ألا وهي فلسفة التحليل، التي تحصر همها في التحليل اللغوي، حتى تكشف عن مدى الصحة والصواب في كلام العلماء والمفكرين.

ولا بد لعضو هذه الفئة أيضًا من الاشتغال بحفظ مختصر من مختصرات الأصول الفقهية وقراءة شرح من شروحه، ثم يشتغل بقراءة تفسير من التفاسير المختصرة، ثم سماع ما لا بد من سماعه من كتب الحديث.

الفئة الثالثة: وأهل هذه الفئة يتسمون بمحدودية الجهد العقلي المنشود، ومن ثم فأفهامهم تقتصر على ما درسوه من متون ومختصرات، ومن المحتمل أن يستعينوا في هذا بتوجيه الأسئلة بإلحاح على بعض العلماء والمعلمين.

وغاية ما يسعى إليه أصحاب هذه المرتبة هي إصلاح ألسنتهم، وتقويم أفهامهم بما يقتدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع، وعدم تحريفه وتصحيفه وتغيير إعرابه.

وهنا ينبغي للدارس أن يتعلم شيئًا من علم الإعراب، ثم يتعلم اصطلاح علم الحديث، وقد فصل الشوكاني بعض هذه الجوانب في كتابه «القول المفيد في حكم التقليد».

الفئة الرابعة: يسعى أفرادها إلى دراسة ما يحقق غرضًا يقصده، سواء مما يتصل بدينه أو دنياه، ومما ينطبق عليه هذا هو الاهتمام بطلب العلم لتيسير أحواله المعيشية ومصادر رزقه، من غير قصد الوصول إلى علم الشرع، تمامًا مثل ما يفعله من يريد أن يكون واعيًا بصناعة من الصناعات التي لها تعلق بالعلم، كمن يريد أن يكون شاعرًا ومنشئًا أو حاسبًا، فإنه ينبغي له أن يتعلم ما يتوصل به إلى ذلك المقصد(١).

وبالتالي فإن من أراد أن يكون شاعرًا- مثلاً- عليه أن يتعلم من علم النحو والمعاني، والبيان ما يفهم به مقاصد أهل هذه العلوم، ويستكثر من الاطلاع على علم البديع والإحاطة بأنواعه، والبحث عن أسراره، وعلم العروض والقوافي، ويمارس أشعار العرب ويحفظ ما يمكنه حفظه منها... وهكذا بالنسبة لغير هذا وذاك من الصناعات والمهن والأعمال.

وهكذا الشأن بالنسبة لمن يريد أن يكون حاسبًا، من حيث ضرورة الاشتغال بعلم الحساب ومؤلفاته معروفة في كل زمان.

وأيًّا كان الأمر فالشوكاني يشدد على عدم التهاون أو التكاسل، أو فتور الهمة، بل لابد من السعي الحثيث إلى الوصول إلى سقف المنشود، وهو في هذا

---

(١) المرجع السابق، ص ١٥٦.

يستشهد بشعر عميق المغزى والدلالة، مثل:

إِذَا غَامَرتَ في شَرَفٍ مَرومِ   فلا تَقْنَع بِمَا دُونَ النّجُومِ
فَطعْمُ المَوتِ في أَمرٍ حَقِـيرٍ   كَطَعْمُ المَـوتِ في أَمْرٍ عَظِيمِ

ويفيض الشوكاني هنا في الحديث عن قيمة العلم وشرف طلبه، بذكر بعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وهو الأمر الذي نراه بكثرة في كتابات الجمهرة الكبرى من المفكرين وعلماء التربية المسلمين، إلى الدرجة التي اعتبروا فيها الحصول على أعلى مستوى من العلم، يجعل صاحبه يزيد على مرتبة الملوك.

ولابد من الوعي هنا بأن دافع كثيرين في هذا التوجه، هو أن الكثرة الغالبة مما اشتغلوا به هو ما يتصل بالدين، وإن كان الدين نفسه، عندما يعيه المسلم حق الوعي وعمق الفهم، يجد أنه يوسع من دائرة المعرفة بحيث تشمل كل آيات الله في هذا الكون، حيًّا كان أو جمادًا.

ومن الملاحظ أن شيخنا يكرر عند النصح بتحصيل ما اتصل بمعرفة هذا النسق أو ذاك من الأنساق المعرفية، «حفظ» كذا وكذا من المتون والمختصرات، مما لا بد أن يثير دهشة كثيرين في أيامنا الحالية، حيث تحظى ثقافة «الذاكرة» بالنقد والهجوم الشديد، لكن تأمل «السياقات التاريخية» لابد أن يدفعنا إلى حسن تفهم هذه النزعة، فالطباعة، إن كانت معروفة في بعض المناطق، فإنها لم

تكن منتشرة، ولا ميسرة، ومن ثم فالاعتماد على النسخ، مع احتمالات معروفة للمسخ والضياع والتشوه بفعل عوامل بيئية أو حوادث، فيكون الاعتماد على الذاكرة هو الأفضل، مما جعل الكثرة الغالبة من متعلمي العصور الماضية «حُفَّاظًا»، علمًا بأن الحفظ لا يتعارض مع أن يسعى الحافظ إلى فهم ما حفظه.

ولعلنا في أيامنا الحالية، نشكو مر الشكوى بأننا أصبحنا ننسى كثيرًا، بحيث لم يعد هذا قاصرًا على كبار السن، وذلك لأن التقدم المذهل في التقنيات الحديثة، أصبحت تتكفل بالحفظ، ويسهل لأي إنسان أن يسترجع ما تم حفظه في ثوان معدودة بضغطة «زر»، وبالتالي أصبحت ذاكرتنا تعتمد على هذه التقنيات، ومن المعروف، كما يؤكد لنا أهل الطب، أن العضو في جسم الإنسان الذي لا يعمل، تتراجع كفاءته، وربما تُفتقد كلية، لا قدر الله، وهكذا، مثلما نرى لبعض الأدوية التي اختُرعت للشفاء، آثارًا جانبية، يمكن أن تضر إن لم نتخذ الإجراءات الوقائية التي تحول بينها وبين الإضرار بمن يتناولها.

ولعل هذا يكون دافعًا للمشتغلين بالعلوم التربوية والنفسية، وما يتصل بالمخ والأعصاب للتوصل إلى ما يحافظ على حيوية الذاكرة الإنسانية.

مؤلفات الإمام الشوكاني

تعددت مؤلفات الشوكاني وتنوعت، وبلغت كمًّا يثير الدهشة، ولم يُتح لكل ما كتب أن يعرف طريقه إلى الطباعة والنشر، وقد اعتمدنا على القائمة التي نشرها الدكتور عبد الغني قاسم في رسالته للدكتوراه المنشورة عن الشوكاني، وكذلك ما أثبته الدكتور صبحي في كتابه عن «الزيدية»، في إثبات عدد مما تمت طباعته، على سبيل التمثيل لا الحصر:

١- إتحاف الأكابر بإسناد الدفاتر، حيدر آباد، ١٣٢٨هـ.

٢- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، القاهرة، المطبعة الأميرية، ١٣٤٧هـ.

٣- أمناء الشريعة، مع رسائل أخرى- تحقيق د. إبراهيم إبراهيم هلال، دار النهضة العربية، بيروت، ١٣٩٦هـ.

٤- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، القاهرة، مطبعة السعادة، ١٣٤٨هـ.

٥- التحف في مذاهب السلف، القاهرة، المطبعة المنيرة، ١٣٤٣هـ.

٦- تحفة الذاكرين في شرح عدم الحصن الحصين للجزري، القاهرة، المكتبة الحابية، ١٣٥٠هـ

٧- تنبيه الأفاضل على ما ورد في زيادة العمر ونقصانه من الدلائل، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٢.

٨- الدراري المضيئة – شرح الدرر البهية (ج١، ج٢) – ط١، د.ن ، ١٩٢٨.

٩- الدر النضيد في إخلاص كلمة التوحيد، القاهرة، المطبعة المنيرية، ١٣٥١هـ.

١٠- ديوان الشوكاني- أسلاك الجواهر- تحقيق حسين عبد الله العمري (استنسل)، ١٩٨٢م.

١١- ذكريات الشوكاني، رسائل للمؤرخ اليمني محمد بن علي الشوكاني، تحقيق د. صالح رمضان محمود، وزارة الثقافة، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، عدن، طباعة دار العودة، بيروت، ١٩٨٣م.

١٢- الرسائل السلفية، رسالة التحف في مذهب أهل السلف، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٣٠م.

١٣- رسالة الدواء العاجل في دفع العدو الصائل مع رسالتين أخريين، تعليق وتصحيح محمد حامد الفقي، القاهرة، د.ت.

١٤- السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق قاسم غالب أحمد وآخرين (ج١، ج٢)، لجنة إحياء التراث الإسلامي بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، ١٩٧٠م.

١٥- العقد الثمين في إثبات الوصية لأمير المؤمنين، القاهرة، المطبعة المنيرية، ١٣٤٨هـ.

١٦- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، تحقيق عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، أشرف على تصحيحه عبد الله عبد اللطيف، ترجمة المؤلف للمشرف على التصحيح، القاهرة، ط١، مطبعة السنة المحمدية، ١٩٦٠م.

١٧- نيل الأوطار (المجلد الأول ج١)، (المجلد الثاني ج٣، ج٤)، (المجلد الثالث ج٥)، (المجلد الرابع ج٧، ج٨)، مكتبة دار التراث، القاهرة، د.ت.

ومما ظل مخطوطًا، وربما طبع بعضه، بعد صدور المرجعين اللذين اعتمدنا عليهما:

١- الأبحاث البديعة في وجوب الإجابة إلى أحكام الشريعة.

٢- الأبحاث الرضية في الكلام على حديث «حب الدنيا رأس كل خطيئة».

٣- إرشاد الثقات إلى اتفاق الشرائع على التوحيد والمعاد والنبوات.

٤- أمنية المتشوق في تحقيق حكم المنطق.

٥- الأيات البديعة في وجوب الإجابة إلى أحكام الشريعة.

٦- بحث في الاستدلال على ثبوت كرامات الأولياء.

٧- بحث في أن إجابة الدعاء لا ينافي سبق القضاء.

٨- البغية في مسألة الرؤية (وفيه تابع ابن الوزير، وخالف المعتزلة، والزيدية، في جواز رؤية الله في الآخرة).

٩- التحف في الإرشاد إلى مذهب أهل السلف.

١٠- رسالة في حكم الاتصال بالسلاطين.

١١- رسالة رفع المظالم والمآتم.

١٢- الروض الوسيع في الدليل المنيع على عدم انحصار علم البديع.

خاتمـــة

من مظاهر القيمة التاريخية لعَلَم، سواء في المجال الثقافي أو السياسي أو الاقتصادي، أو غير هذا وذاك، أن تكون له آثار تتبدى فيمن يأتي من بعده، لكن بالنسبة للشوكاني، فلم يكن الأمر خاضعًا لنفس المقولة، إلا – في الغالب- على المستوى الفردي عند بعض تلاميذه المباشرين، أو غير المباشرين، وفي تصورنا أن هذا – ربما – يرجع إلى أحد العوامل التالية، أو كلها مجتمعة:

١- كان الرجل منتميًا إلى عصر موغل في تخلف المجتمع الذي نشأ فيه، ومن ثم فلم يجد نفسه في بيئة يمكن أن تكون حاضنة لما يدعو إليه، أو تقدره حق التقدير، وعلى سبيل المثال، فبعد أن زال حكم العثمانيين عن اليمن سنة (١٣٣٦هـ/ ١٩١٨م) ارتاح الأئمة الزيدية واستقلوا في جباله وتهائمه كلها استقلالاً تامًّا، وظلوا سائدين نحو قرنين ونصف لا ينازعهم خلالها أي منازع غريب. وقد كان ينتظر من الأئمة المذكورين، بعد أن استقلوا وسادوا

وهدأ بالهم أن ينصرفوا إلى تنظيم شئون اليمن وإعادة عمرانه بعد أن أنهكته الحروب والكوارث الماضية، وأن يعنوا بالمشاريع والأعمال الخيرية المفروض صدورها من أمثالهم ذوي العلم والفضل العزيزين، والسيطرة البالغة إلى حد التقديس، ولا سيما أموال الضرائب والصدقات المأخوذة من الرعية، وقد كانت تجبى إليهم كلها دون هوادة، وتكنز في خزائن صنعاء، لكنّ شيئًا من ذلك لم يحصل(١).

إن الزهرة الجميلة، والنغمة الشجية، والطعام حلو المذاق... كل هذا وأمثاله، لابد له من «جهة استقبال» تنفعل به وتستجيب، كذلك الفكر المتقدم، والعلم المستنير، والعقلية المتعمقة، تحتاج كذلك إلى «بيئة صديقة»، قد لا تنفعل وتستجيب في الحال، لكنها تضع من البذور والأسس التي يمكن أن يبني عليها من يأتون فيما بعد، لكن شيخنا، صادف بيئة مغايرة إلى حد كبير، إلى الدرجة التي جعلت اليمن يصل إلى ما بعد منتصف القرن العشرين، وكأنه «جيب حضاري» ينتمي إلى عصور بعيدة في ماضٍ سحيق.

٢- يضاف إلى هذا موقع اليمن الجغرافي، الذي جعلها تكاد تنفصل عن مثيلاتها من البلدان والشعوب العربية الإسلامية، صحيح أنها جزء من شبه الجزيرة العربية، لكن قسوة الظروف الصحراوية، طوال قرون وعقود، لم تتح توفير وسائل اتصال، مثلما هو اليوم، جعل اليمنيين لا يدرون ما يحدث في

(١) أحمد وصفي زكريا، رحلتي إلى اليمن، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٦، ص ٦٦.

البلدان الأخرى، وبالتالي يندر، إن لم ينعدم، التفاعل الحضاري والتلاقح الثقافي. وصحيح أن جزءًا واسعًا يقع على ساحل المحيط، وفي الطريق إلى بلدان آسيا الوسطى وشرقيها، لكن مرة أخرى، كانت نوعية الحكام من عينة هؤلاء الذين يريحهم أن يستمر من يحكمونهم يغطون في نوم عميق.

٣- وعندما نقارن بين الشوكاني وآخرين من رواد النهضة العربية الحديثة، نجد الشوكاني، يقف فردًا على الطريق، على غير ما كان من محمد بن عبد الوهاب الذي شكل «حركة»، فضلاً عن احتضان قوة سياسية وعسكرية لدعوته. وكذلك، رأينا مثالاً آخر في الحركة السنوسية في ليبيا، وابن باديس في الجزائر. صحيح أن العالم كله، ومنه العالم الإسلامي، شهد مفكرين «فرديين»، مثل الفارابي وابن سينا والكندي والغزالي، لكن برز مع هؤلاء المناخ الحضاري العام، الذي مثل بالنسبة إلى كل منهم الظهير «الجماعي» الذي يؤازر بعض أفراده، ويشجع ما كان يطلقه هذا وذاك من أفكار.

٤- ومع ذلك، فإذا انتبهنا إلى معيار آخر لتقييم الجهود الفكرية التي يبذلها هذا أو ذاك من أصحاب الرأي ومنتجي الثقافة، ألا وهو مقدار تقدم ما خطوه قياسًا على ما كان قبل أن يوجدوا، فسوف نجد الشوكاني قد شكل بالفعل علامة على الطريق ينبغي أن يُعترف له بها.

الصفحة الأولى من المخطوطة الأصلية بخط الشوكاني

أدبُ الطلبِ ومنتهى الأَرب

تأليف

محمد بن عليّ الشَّوكَانيّ

١٤٣٥ هـ / ٢٠١٣ م

طُبع لأول مرة في عام (١٣٩٩ هـ/ ١٩٧٩م)

[مقدمة المؤلف] (١)

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك لا أحصي ثناءً عليك أنت كما أثنيت على نفسك، وأصلي وأسلم على رسولك وآله وأسألك التثبيت والهداية وأعوذ بك من الخذلان والغواية.

وبعد، فإني قد عزمت - عزم الله لي على الخير - على أن أجمع في هذه الورقات ما ينبغي لطالب العلم اعتماده في طلبه والتحلي به في إيراده وإصداره وابتدائه وانتهائه، وما يشرع فيه ويتدرج إليه حتى يبلغ مراده على وجه يكون به فائزًا بما هو الثمرة والعلة الغائية، التي هي أول الفكر وآخر العمل. وسميته «أدب الطلب ومنتهى الأرب».

وإني أتصور الآن أن الكلام بمعونة الله ومشيئته لا بدّ أن يتعدى إلى فوائد ومطالب ينتفع بها المنتهي كما ينتفع بها المبتدئ، ويحتاج إليها الكامل كما يحتاج إليها المقصّر ويعدها المتحققون بالعرفان من أعظم الهدايا.

فأول ما على طالب العلم أن يحسن نيته ويصلح طويّته ويتصور أن هذا العمل الذي قصد له والأمر الذي أراده هو الشريعة التي شرعها الله سبحانه

---

(١) كل ما بين معقوفتين [ ] هو زيادة على المخطوطة الأصلية للكتاب. (هذا الهامش يشير إلى إضافة مراجعي مكتبة الإسكندرية للنص الأصلي للكتاب، وسوف يستعمل الرمز (م) لاحقًا للإشارة إلى ذلك).

لعباده، وبعث بها رسله، وأنزل بها كتبه، ويجرد نفسه عن أن يشوب ذلك بمقصد من مقاصد الدنيا، أو يخلطه بما يكدره من الإرادات التي ليست منه، كمن يريد به الظفر بشيء من المال، أو الوصول إلى نوع من الشرف، أو البلوغ إلى رئاسة من رئاسات الدنيا، أو جاه يحصله به. فإن العلم طيّب لا يقبل غيره ولا يحتمل الشركة، والروائح الخبيثة إذا لم تغلب على الروائح الطيبة فأقل الأحوال أن تساويها وبمجرد هذه المساواة لا تبقي للطيّب رائحة، والماء الصافي العذب الذي يستلذه شاربه كما يكدره الشيء اليسير من الماء المالح فضلاً عن غير الماء من القاذورات، بل يُنَغِّص لذته مجرد وجود القذاة فيه ووقوع الذباب عليه. هذا على فرض أن مجرد تشريك العلم مع غيره له حكم هذه المحسوسات، وهيهات ذاك؛ فإن من أراد أن يجمع في طلبه العلم بين قصد الدنيا والآخرة فقد أراد الشطط وغلط أقبح الغلط، فإن طلب العلم من أشرف أنواع العبادة وأجلّها وأعلاها، وقد قال الله سبحانه: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [البينة/ ٥] فقيّد الأمر بالعبادة بالإخلاص الذي هو روحها، وصحّ عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - حديث «إنما الأعمال بالنيّات، وإنما لكل امرئ ما نوى» وهو ثابت في دواوين الإسلام كلها، وقد تلقته الأمة بالقبول، وإن كان أحاديًّا أجمع جميع أهل الإسلام على ثبوته وصحته.

وقد تقرّر في علم البيان والأصول بأن (إنما) من صيغ الحصر، وثبت القول بذلك عن الصحابة. رُوي عن ابن عباس أنه احتجّ على اختصاص الربا بالنسيئة

بحديث «إنما الربا في النسيئة»، ولم يخالفه الصحابة في فهمه وإنما خالفوه في الحكم مستدلين بأدلة أخرى مصرحة بثبوت ربا الفضل، وكما أن هذا التركيب يفيد ما ذكرناه من الحصر، كذلك لفظ الأعمال بالنية أو بالنيات كما ورد في بعض ألفاظ الحديث الثابتة في الصحيح، فإن الألف واللام تفيد الاستغراق وهو يستلزم الحصر، وهكذا ورد في بعض ألفاظ الحديث لا عمل إلا بنيّة، وهي أيضًا من صيغ الحصر بل هي أقواها، والمراد بالأعمال هنا أفعال الجوارح حتى اللسان فتدخل الأقوال ومن نازع في ذلك فقد أخطأ، ثم لا بد لقوله بالنيات من تقدير متعلق عام؛ لعدم ورود دليل يدل على المتعلق الخاص، فيقدر الوجود أو الكون أو الاستقرار أو الثبوت أو ما يفيد مفاد ذلك، فيكون التقدير إنما وجود الأعمال وكونها واستقرارها أو ثبوتها بالنيات فلا وجود أو لا كون أو لا استقرار أو لا ثبوت لما لم يكن كذلك وهو ما ليس فيه نية.

لا يقال إن تقدير الثبوت والوجود والكون ونحوها يستلزم عدم وجود الذات مع عدم النية وقد وجدت في الخارج، لأنا نقول المراد الذات الشرعية وهي غير موجودة ولا اعتبار بوجودات غير شرعية، ونفي الذات هو المعنى الحقيقي فلا يُعدل عنه إلى غيره إلا لصارف ولا صارف هنا، على أنه لو فُرض وجود صارف إلى المعنى المجازي لم يكن المقدر ههنا إلا الصحة أو ما يفيد مفادها، وهي مستلزمة لنفي الذات، فتقرر بمجموع ما ذكرنا أن حصول الأعمال وثبوتها لا يكون إلا بالنية، فلا حصول أو لا ثبوت لما ليس كذلك، فكل طاعة من الطاعات

وعبادة من العبادات إذا لم تصدر عن إخلاص نية وحسن طويّة لا اعتداد بها ولا التفات إليها، بل هي إن لم تكن معصية فأقل الأحوال أن تكون من أعمال العبث التي هي بما يصدر عن المجانين أشبه منها بما يصدر عن العقلاء.

ومن أهم ما يجب على طالب العلم تصوّره عند الشروع واستحضاره عند المباشرة، بل وفي كل وقت من أوقات طلبه مبتديًا ومنتهيًا متعلّمًا وعالمًا، أن يقرّر عند نفسه أن هذا العمل الذي هو بصدده هو تحصيل العلم كما شرعه الله لعباده، والمعرفة لما تعبّدهم به في محكم كتابه وعلى لسان رسوله، والوقوف على أسرار كلام الله عَجَلَّ ورسوله – صلى الله عليه وآله وسلم – وإن هذا المطلب الذي هو بسبب تحصيله ليس هو من المطالب التي يقصدها من هو طالب للجاه والمال والرياسة، بل هو مطلب يتاجر به الرب سبحانه، وتكون غايته العلم بما بعث الله به رسله وأنزل فيه كتبه، وذلك سبب الظفر بما عند الله من خير، ومثل هذا لا مدخل فيه لعصبية ولا مجال عنده لحمية، بل هو شيء بين الله سبحانه وبين جميع عباده، تعبّدهم به تعبّدًا مطلقًا أو مشروطًا بشروط، وأنه لا يخرج عن ذلك فرد من أفرادهم بل أقدامهم متساوية في ذلك عالمهم وجاهلهم وشريفهم ووضيعهم وقديمهم وحديثهم، ليس لواحد منهم أن يدّعي أنه غير متعبّد بما تعبّد الله به عباده، أو أنه خارج عن التكليف، أو أنه غير محكوم عليه بأحكام الشرع ومطلوب منه ما طلبه الله من سائر الناس، فضلاً عن أن يرتقي إلى درجة التشريع وإثبات الأحكام الشرعية وتكليف عباد الله سبحانه بما يصدر عنه من الرأي، فإن

هذا أمر لم يكن إلا لله سبحانه لا لغيره من البشر كائنًا من كان إلا فيما فوضه إلى رسله، وليس لغير الرسل في هذا مدخل بل الرسل أنفسهم متعبّدون بما تعبّدهم الله به، مكلّفون بما كلفهم به، مطلوبون بما طلبه منهم وتخصيصهم بأمور لا تكون لغيرهم لا يوجب خروجهم عن كونهم كذلك، بل هم من جملة البشر ومن أفراد العباد في التكليف بما جاؤوا به عن الله، وقد أخبروا بهذا وأخبر به الله عنهم كما في غير موضع من الكتاب العزيز ومن السنّة المطهرة، وكما وقفنا عليه في التوراة والإنجيل والزّبور مكررًا في كل واحد منها.

وإذا كان هذا حال الرسل - عليهم الصلاة والسلام - في التعبد بالأحكام الشرعية والتوقف في التبليغ على ما أمرهم الله تعالى بتبليغه، فلا يشرّعون لعباده إلا ما أذن لهم الله به وأمرهم بإبلاغه، وليس لهم من الأمر شيء إلا مجرد البلاغ عن الله والتوسط بينه وبين عباده فيما شرعه لهم وتعبّدهم به، كما هو معنى الرسول والرسالة لغةً وشرعًا عند من يعرف علم اللغة ومصطلح أهل الشرع، ولا ينافي هذا وقوع الخلاف بين أئمة الأصول في إثبات اجتهاد الأنبياء ونفيه؛ فإن الخلاف المحرر في هذه المسألة لفظي عند من أنصف وحقق، فكيف بحال غيرهم من عباد الله ممن ليس هو من أهل الرسالة ولا جعله الله من أهل العصمة كالصحابة فالتابعين فتابعيهم من أئمة المذاهب فسائر حملة العلم؟ فإن من زعم أن لواحد من هؤلاء أن يُحْدِث في شرع الله ما لم يكن فيه، أو يتعبّد عباد الله بما هو خارج عن ما هو منه، فقد أعظم على الله الفرية وتقوّل على الله تعالى بما

لم يقل، وأوقع نفسه في هوّة لا ينجو منها، وطرحها في مطرح سوء، ووضعها في موضع شرّ، ونادى على نفسه بالجهل والجرأة على الله تعالى والمخالفة لما جاءت به الشرائع وما أجمع عليه أهلها؛ فإن هذه رتبة لم تكن إلا لله ومنزلة لا ينزلها غيره ولا يدّعيها سواه، فمن ادعاها لغيره تصريحًا أو تلويحًا فقد أدخل نفسه في باب من أبواب الشرك، وكان ذلك هو الفائدة التي استفادها من طلبه والربح الذي ربحه من تعبه ونصبه، وصار اشتغاله بالعلم جنايةً عليه ومحنةً له ومصيبةً أصاب بها نفسه وبليّة قادها إليها، ومعصية كان عنها بالجهل وعدم الطلب في راحة. وهكذا من لم يحسن لنفسه الاختيار ولا سلك فيها مسالك الأبرار ولا اقتدى بمن أمر الله الاقتداء به من أهل العلم اللذين جعلهم محلاًّ لذلك ومرجعة.

فإذا تقرر لك هذا وعلمت بما فيه من الضرر العظيم الذي يمحق بركة العلم ويشوّه وجهه، ويصيّره بعد أن كان من العبادات التي لا تشبهها طاعة ولا تماثلها قربة، معصية محضة وخطيئة خالصة، تبيّن لك نفع ما أرشدتك إليه من تحري الإيمان الذي من أعظم أركانه وأهم ما يحصّله لك أن تكون منصفًا غير متعصّب في شيء من هذه الشريعة، فإنها وديعة الله عندك وأمانته لديك فلا تخنها وتمحق بركتها بالتعصب لعالم من علماء الإسلام بأن تجعل ما يصدر عنه من الرأي ويُروى له من الاجتهاد حجة عليك وعلى سائر العباد، فإنك إن فعلت ذلك كنت قد جعلته شارعًا لا متشرّعًا ومكلِّفًا لا مكلَّفًا ومتعبِّدًا لا متعبَّدًا؛ وفي هذا من الخطر عليك والوبال لك ما قدمّناه، فإنه وإن فضلك بنوع من أنواع العلم

وفاق عليك بمدرك من مدارك الفهم فهو لم يخرج بذلك عن كونه محكومًا عليه متعبَّدًا بما أنت متعبَّد به، فضلاً عن أن يرتفع عن هذه الدرجة إلى درجة يكون رأيه فيها حجة على العباد واجتهاده لديها لازمًا لهم، بل الواجب عليك أن تعترف له بالسبق وتقرّ له بعلو الدرجة اللائقة به في العلم، معتقدًا أن ذلك الاجتهاد الذي اجتهده والاختيار الذي اختاره لنفسه بعد إحاطته بما لا بدّ منه هو الذي لا يجب عليه غيره ولا يلزمه سواه؛ لما ثبت في الصحيح عنه - صلى الله عليه وآله وسلم - من طرق أنه «إذا اجتهد الحاكمُ فأصاب فله أجران وإن اجتهد فأخطأ فله أجر» وفي خارج الصحاح من طرق «أنه إذا أصاب فله عشرة أجور» وقد صححه الحاكم في المستدرك، وفضل الله واسع وعطاؤه جمّ.

وليس لك أن تعتقد أن صوابه صواب لك أو خطأه خطأ عليك، بل عليك أن توطن نفسك على الجد والاجتهاد والبحث بما يدخل تحت طوقك، وتحيط به قدرتك حتى تبلغ إلى ما بلغ إليه من أخذ الأحكام الشرعية من ذلك المعدن الذي لا معدن سواه، والموطن الذي هو أول الفكر وآخر العمل، فإن ظفرت به فقد تدرجت من هذه البداية إلى تلك النهاية، وإن قصرت عنه لم تكن ملومًا بعد أن قررت عند نفسك وأثبت في تصوّرك أنه لا حجة إلا لله، ولا حكم إلا منه، ولا شرع إلا ما شرعه، وأن اجتهادات المجتهدين ليست بحجة على أحد ولا هي من الشريعة في شيء، بل هي مختصة بمن صدرت عنه لا تتعداه إلى غيره، ولا يجوز له أن يحمل عليه أحدًا من عباد الله، ولا يحل لغيره أن يقبلها عنه

ويجعلها حجة عليه يدين الله بها، فإن هذا شيء لم يأذن الله به، وأمر لم يسوغه لأحد من عباده، ولا يغرّك ما استدل به القائلون بجواز التقليد؛ فإنه لا دلالة في شيء مما جاءوا به على محلّ النزاع، وقد أوضحنا ذلك في مؤلف مستقل وهو (القول المفيد في حكم التقليد) فارجع إليه إن بقي في صدرك حرج، فإنك تقف فيه على ما يريحك وينثلج به صدرك ويفرخ عنده روعك.

فإن قلت: وكيف يقتدر على تصوّر ما أرشدت إلى تصوره، ويتمكن من توطين نفسه على ما دللت عليه مَن أراد الشروع في العلم بادئ بدء، وهو إذ ذاك لا يدري ما الشرع ولا يتعقل الحجة ولا يعرف الإنصاف ولا يهتدي إلى ما هديته إليه إلا بعد أن يتمرّن ويمارس، ويكون له من العلم ما يفهم به ما تريد منه؟ قلت: ما أرشدتُ إليه يعرف بمجرد العقل وسلامة الفطرة، وعدم ورود ما يرد عليها مما يغيرها، وعلى فرض ورود شيء من المغيّرات عليها كاعتقاد حقية التقليد ونحوه، فارتفاع ذلك يحصل بأدنى تنبيه، فإن هذا أمر يقبله الطبع بأول وهلة لمطابقته للواقع وحقيته وكل ما كان كذلك فهو مقبول، والطبائع تنفعل له انفعالاً بأيسر عمل وأقل إرشاد، وهذا أمر يعلمه كل أحد ويشترك في معرفته أفراد الناس على اختلاف طبقاتهم؛ ولهذا نبّه عليه الشارع فقال: «كلُّ مولود يُوْلَدُ على الفطرة، ولكن أبواه يهوِّدانه وينصِّرانه ويمجسانه» وهو ثابت في الصحيح.

وإني أخبرك أيها الطالب عن نفسي تحدثًا بنعمة الله سبحانه، ثم تقريبًا لما ذكرت لك من أن هذا الأمر كامن في طبائع الناس ثابت في غرائزهم. وإنه

من الفطرة التي فطر الله الناس عليها، إني لما أردت الشروع في طلب العلم ولم أكن إذ ذاك قد عرفت شيئًا منه حتى ما يتعلق بالطهارة والصلاة إلا مجرّد ما يتلقاه الصغير من تعليم الكبير لكيفية الصلاة والطهارة ونحوهما، فكان أول بحث طالعته بحث كون الفرجين من أعضاء الوضوء في «الأزهار» وشرحه؛ لأن الشيخ الذي أردت القراءة عليه والأخذ عنه كان قد بلغ في تدريس تلامذته إلى هذا البحث، فلما طالعت هذا البحث قبل الحضور عند الشيخ رأيت اختلاف الأقوال فيه، فسألت والدي رحمه الله عن تلك الأقوال: أيها يكون العمل عليه؟ فقال: يكون العمل على ما في الأزهار. فقلت: هل صاحب الأزهار أكثر علمًا من هؤلاء؟ قال: لا، قلت: فكيف كان اتباع قوله دون أقوالهم لازمًا؟ فقال: اصنع كما يصنع الناس فإذا فتح الله عليك فستعرف ما يأخذ به وما يترك. فسألت الله عند ذلك أن يفتح عليَّ من معارفه ما يتميز لي به الراجح من المرجوح، وكان هذا في أول بحث نظرته وأول موضع درسته وقعدت فيه بين يدي العلم، فاعتبر بهذا ولا تستبعد ما أرشدتك إليه فتحرم بركة العلم وتمحق فائدته.

ثم ما زلت بعد ذلك كما وصفت لك، أنظر في مسائل الخلاف وأدرسها على الشيوخ ولا أعتقد ما يعتقده أهل التقليد من حقية بعضها بمجرد الإلْف والعادة والاعتقاد الفاسد والاقتداء بمن لا يُقتدى به، بل أسائل من عنده علم بالأدلة عن الراجح، وأبحث في كتب الأدلة عن كل ما له تعلق بذلك، وأستروح إليه وأتعلل به مع الجد في الطلب واستغراق الأوقات في التعلم خصوصًا علوم

الاجتهاد وما يلتحق بها، فإني نشطت إليها نشاطًا زايدًا لما كنت أتصوره من الانتفاع بها حتى فتح الله بما فتح ومنح ما منح، فله الحمد كثيرًا حمدًا لا يحاط به، ولا يمكن الوقوف على كنهه.

فإذا وطّنت نفسك أيها الطالب على الإنصاف وعدم التعصب لمذهب من المذاهب ولا لعالم من العلماء، بل جعلت الناس جميعًا بمنزلة واحدة في كونهم منتمين إلى الشريعة محكومًا عليهم بها، لا يجدون لأنفسهم عنها مخرجًا ولا يستطيعون متحولاً فضلاً عن أن يرتقوا إلى (ما هو فوق ذلك من كونه يجب على أحد من الأمة العمل على رأي) واحد منهم أو يلزمه تقليده وقبول قوله؛ فقد فزت بأعظم فوائد العلم وربحت بأنفس فرائده، ولأمر ما جعل صلى الله عليه وآله وسلم المنصف أعلم الناس وإن كان مقصرًا، فإنه أخرج الحاكم في المستدرك وصححه مرفوعًا «أعلم الناس أبصرهم بالحق إذا اختلف الناس، وإن كان مقصرًا في العمل، وإن كان يزحف على إسته» هكذا في حفظي فليراجع المستدرك، فانظر كيف جعل صلى الله عليه وآله وسلم المنصف أعلم الناس وجعل ذلك هو الخصلة الموجبة للأعلمية، ولم يعتبر غيرها، وإنما كان أبصر الناس بالحق إذا اختلف الناس لأنه لم يكن لديه هوى ولا حميّة ولا عصبية لمذهب من المذاهب أو عالم من العلماء؛ فصفت غريزته عن أن تتكدر بشيء من ذلك، فلم يكن له مأرب ولا مقصد إلا مجرد معرفة ما جاء عن الشارع؛ فظفر بذلك بسهولة من غير مشقّة ولا تعب؛ لأنه موجود إما في كتاب الله، وهو بين أظهرنا في المصاحف

الشريفة مفسر بتفاسير العلماء الموثوق بهم، وإما في سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وهي أيضًا موجودة، قد ألف أهل العلم في أدلة المسائل من السنّة كتبًا متنوعة، منها ما هو على أبواب الفقه، ومنها ما هو على حروف المعجم فكان تناوله يسيرًا، ثم قد تكلم الأئمة على صحتها وحسنها وضعفها فجاؤوا بما لا يحتاج الناظر معه إلى غيره، ووضعوا في ذلك مؤلفات مشتملة على ذلك اشتمالاً على أحسن وجه وأبدع أسلوب، ثم أوضحوا ما في السنّة من الغريب، بل وجمعوا بين المتعارضات، ورجحوا ما هو راجح، ولم يدعوا شيئًا تدعو إليه الحاجة، فإذا وقف على ذلك من قد تأهلّ للاجتهاد وظفر بعلومه أخذه أخذ غير أخذ من لم يكن كذلك، وعمل عليه مطمئنة به نفسه، ساكنة إليه، نافرة عن غيره، هاربة منه.

[الفصل الأول]

[الأسباب المؤدية إلى التعصب وإلى الخروج عن دائرة الإنصاف]

واعلم أن أسباب الخروج عن دائرة الإنصاف والوقوع في موبقات التعصب كثيرة جدًّا:

[أولاً: أثر البيئة والتنشئة الاجتماعية وقصور العلماء عن أداء رسالتهم]

فمنها - وهو أكثرها وقوعًا وأشدها بلاءً - أن ينشأ طالب العلم في بلد من البلدان التي قد تمذهب أهلها بمذهب معيّن واقتدوا بعالم مخصوص، وهذا الداء قد طبق في بلاد الإسلام وعم أهلها ولم يخرج عنه إلا أفراد قد يوجد الواحد منهم في المدينة الكبيرة وقد لا يوجد؛ لأن هؤلاء الذين ألفوا هذه المذاهب قد صاروا يعتقدون أنها هي الشريعة، وأن ما خرج عنها خارج عن الدين مباين لسبيل المؤمنين ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم/ ٣٢]، فأهل هذا المذهب يعتقدون أن الحق بأيديهم، وأن غيرهم على الخطأ والضلال والبدعة، وأهل المذهب الآخر يقابلونهم بمثل ذلك؛ والسبب أنهم نشأوا فوجدوا آباءهم وسائر قراباتهم على ذلك، ورثه الخلف عن السلف والآخر عن الأول، وانضم

إلى ذلك قصورهم عن إدراك الحقائق بسبب التغيير الذي ورد عليهم ممن وجوده قبلهم، وإذا وُجد فيهم من يعرف الحق والمحقين، فهو لا يستطيع أن ينطق بذلك مع أخص خواصه وأقرب قرابته فضلاً عن غيره، لما يخافه على نفسه أو على ماله أو على جاهه بحسب اختلاف المقاصد وتباين العزائم الدينية، فيحصل من قصور هؤلاء مع تغيّر فطرهم بمن أرشدهم إلى البقاء على ما هم عليه واعتقاد أنه الحق وخلافه الباطل، وسكوت من له فطنة ولديه عرفان وعنده إنصاف عن تعليمهم معالم الإنصاف، وهدايتهم إلى طرق الحق، ما يوجب جمودهم على ما هم عليه، واعتقادهم أن الحق مقصور عليه منحصر فيه، وأن غيره ليس من الدين ولا هو من الحق، فإذا سمع عالمًا من العلماء يفتي بخلافه أو يعمل على ما لا يوافقه، اعتقد أنه من أهل الضلال ومن الدّعاة إلى البدعة، وهذا إذا عجز عن إنزال الضرر به بيده أو لسانه، فإن تمكن من ذلك فعله معتقدًا أنه من أعظم ما يتقرّب به إلى الله ويدخره في صحائف حسناته ويتاجر الله به، وهذا معلوم لكل أحد، وقد شاهدنا منه ما لا يأتي عليه حصر ولا تحيط به عبارة.

بل قد يبلغ هذا المتعصب في معاداة من يخالفه إلى حد تجاوز به عداوته لليهود والنصارى، ولو علم المخدوع المغرور بأن سعيه ضلال وعمله وبال وأنه من ﴿بِٱلۡأَخۡسَرِينَ أَعۡمَٰلًا . ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعۡيُهُمۡ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَهُمۡ يَحۡسَبُونَ أَنَّهُمۡ يُحۡسِنُونَ صُنۡعًا﴾ [الكهف / ١٠٣-١٠٤] لأقصر عن غوايته وارعوى عن بعض جهله، لكنه جهل قدر نفسه وخسران سعيه، وتحامى غيره من أهل

المعرفة والفهم إرشاده إلى الحق وتنبيهه على فساد ما هو فيه مخافة على نفسه منه وممن يشابهه في ذلك؛ فتعاظم الشر وطم البلاء وتفاقم الأمر وعمّ الضرر. ولو نظر ذلك المتعصب بعين الإنصاف ورجع إلى عقله وما تقتضيه فطرته الأصلية لكف عن فعله وأقصر عن غيه وجهله، ولكنه قد حيل بينه وبين ذاك، وفرغ الشيطان منه إلا من عصم الله وقليل ما هم. وهكذا صاحب المعرفة وحامل الحجة وثاقب الفهم لو وطّن نفسه على الإرشاد وتكلم بكلمة الحق ونصر الله سبحانه ونصر دينه وقام في تبيين ما أمره الله بتبيينه؛ لحمد مسراه وشكر عاقبته، وأراه الله سبحانه من بدائع صنعه وعجائب وقايته وصدق ما وعد به من قوله ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓ﴾ [الحج/ ٤٠] ﴿إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد/٧] ما يزيده ثباتًا، ويشد من عضده، ويقوي قلبه في نصرة الحق ومعاضدة أهله.

ومن تأمل الأمر كما ينبغي عرف أن كل قائم بحجة الله إذا بيّنها للناس كما أمره الله، وصدع بالحق، وضرب بالبدعة في وجه صاحبها، وألقم المتعصب حجرًا، وأوضح له ما شرعه الله لعباده، وأنه في تمسّكه بمحض الرأي مع وجود البرهان الثابت عن صاحب الشرع، كخابط عشوي وراكب العمياء، فإن قُبِلَ منه ظفر بما وعده رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – من الأجر في حديث «لأن يهدي الله على يديك رجلاً» الحديث، وإن لم يُقْبل منه كان قد فعل ما أوجب الله عليه، وخلّص نفسه من كتم العلم الذي أمره الله بإفشائه، وخرج

من ورطة أن يكون من الذين يكتمون ما أنزل الله من البينات والهدى، ودفع الله عنه ما سوّلته له نفسه الأمّارة من الظنون الكاذبة، والأوهام الباطلة، وانتهى حاله إلى أن يكون كعبه الأعلى، وقوله الأرفع، ولم يزده ذلك إلا رفعةً في الدنيا والآخرة، وحظًّا عند عباد الله، وظفرًا بما وعد الله به عباده المتقين. وهم وإن أرادوا أن يضعوه بكثرة الأقاويل وتزوير المطاعن وتلفيق العيوب، وتواعدوه بإيقاع المكروه به وإنزال الضرر عليه، فذلك كله ينتهي إلى خلاف ما قدروه، وعكس ما ظنوه، وكانت العاقبة للمتقين كما وعد به عباده المؤمنين ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر/ ٤٣] ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ إِلَّا عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ [البقرة/ ١٩٣].

ولقد تتبعّت أحوال كثير من القائمين بالحق، المبلغين له كما أمر الله، المرشدين إلى الحق؛ فوجدتهم ينالون من حسن الأحدوثة وبعد الصِّيت وقوة الشهرة وانتشار العلم ونفاق المؤلفات وطيرانها وقبولها في الناس، ما لا يبلغه غيرهم ولا يناله من سواهم، وسأذكر لك هنا جماعةً ممن اشتهرت مذاهبهم وانتشرت أقوالهم وطارت مصنفاتهم بعد ما نالهم من المحنة ما نالهم، كإمام دار الهجرة مالك بن أنس فإنه بلي بخصوم وعاداه ملوك، فنشر الله مذاهبه في الأقطار واشتهر من أقواله ما ملأ الأنجاد والأغوار. كذلك الإمام أحمد بن حنبل فإنه وقع له من المحن التي هي منح ما لا يخفى على من له اطلاع، وضُرب بين يدي المعتصم العباسي ضربًا مبرحًا، وهمّوا بقتله مرةً بعد مرةً، وسجنوه في الأمكنة المظلمة، وكبلوه بالحديد، ونوعوا له أنواع العذاب، فنشر الله من علومه

ما لا يحتاج إلى بيان ولا يفتقر إلى إيضاح، وكانت العاقبة له، فصار بعد ذلك إمام الدنيا غير مدافع، ومرجع أهل العلم غير منازع، ودوَّن الناس كلماته وانتفعوا بها، وكان يتكلم بالكلمة فتطير في الآفاق، فإذا تكلم في رجل بجرح تبعه الناس وبطل علم المجروح، وإن تكلم في رجل بتعديل كان هو العدل الذي لا يحتاج بعد تعديله إلى غيره، ثم الإمام محمد بن إسماعيل البخاري أصابه من محمد بن يحيى الذُّهليّ وأتباعه من المحنة ما مات به كمدًا، ثم جعل الله تعالى كتابه الجامع الصحيح كما ترى، أصح كتاب في الدنيا وأشهر مؤلف في الحديث، وأجل دفتر من دفاتر الإسلام.

ثم انظر أحوال من جاء بعد هؤلاء بدهر طويل كابن حزم المغربي (الأندلسي ت٤٥٦ هـ)، فإنه أصيب بمحن عظيمة بسبب ما أظهره من إرشاد الناس إلى الدليل، والصدع بالحق وتضعيف علم الرأي، حتى أفضى ذلك إلى امتحان الملوك له وإيقاعهم به وتشريده من مواطنه وتحريق مصنّفاته، ومع ذلك نشر الله من علومه ما صار عند كل فرقة، وفي كل بلاد، وبين ظهراني كل طائفة، ثم كذلك شيخ الإسلام تقي الدين بن تيمية أحمد بن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، فإنه لما أبان للناس فساد الرأي وأرشدهم إلى التمسك بالدليل، وصدع بما أمره الله به، ولم يخف في الله لومة لائم، قام عليه طوائف من المنتمين إلى العلم، المنتحلين له من أهل المناصب وغيرهم، فما زالوا يحاولون ويصاولون ويسعون به إلى الملوك، ويعقدون له مجالس المناظرة، ويفتون تارةً بسفك دمه، وتارةً بتشريده،

وتارةً باعتقاله، فنشر الله من فوائده ما لم ينشر بعضه لأحد من معاصريه، وترجمه أعداؤه فضلاً عن أصدقائه بتراجم لم يتيسر لهم مثلها، ولا ما يقاربها لأحد من الذين يتعصبون لهم ويدأبون في نشر فضائلهم ويطرؤون في إطرائهم، وجعل الله له من ارتفاع الصّيت وبُعد الشهرة ما لم يكن لأحد من أهل عصره، حتى اختلف من جاء بعد عصره في شأنه، واشتغلوا بأمره فعاداه قوم وخالفهم آخرون، والكل معترفون بقدره معظمون له خاضعون لعلومه، واشتهر هذا بينهم غاية الاشتهار، حتى ذكره المترجمون لهم في تراجمهم فيقولون: وكان من المائلين إلى ابن تيمية أو المائلين عنه.

وهذه الإشارة إنما هي لقصد الإيضاح لك لتعلم بما يصنعه الله لعباده وعلماء دينه وحملة حجته، وفي كل عصر من هذا الجنس من تقوم به الحجة على العباد.

وانظر في أهل قطرنا فإنه لا يخفى عليك حالهم إن كنت ممن له اطلاع على أخبار الناس وبحث عن أحوالهم، كالسيد الإمام محمد بن إبراهيم الوزير فإنه قام داعيًا إلى الدليل في ديارنا هذه في وقتٍ غربة وزمان ميل من الناس إلى التقليد وإعراض عن العمل بالبرهان، فناله من أهل عصره من المحن ما اشتملت عليه مصنفاته حتى ترسل عليه من ترسل من مشائخه برسالة حاصلها الإنكار عليه لما هو فيه من العمل بالدليل وطرح التقليد، وقام عليه كثير من الناس وثلبوه بالنظم والنثر، ولم يضيره ذلك شيئًا بل نشر الله من علومه وأظهر من معارفه ما طار كل مطار.

ثم جاء بعده - مع طول فصل وبُعد عهد - السيد العلامة الحسن بن أحمد الجلال، والعلامة صالح بن مهدي المقبلي، فنالهما من المحن والعداوة من أهل عصرهما ما حمل الأول على استقراره في هجرة الجراف[1] منعزلاً عن الناس، وحمل الثاني على الارتحال إلى الحرم الشريف والاستقرار فيه حتى توفاه الله فيه، ومع هذا فنشر الله من علومهما وأظهر مؤلفاتهما ما لم يكن لأحدٍ من أهل عصرهما ما يقاربه فضلاً عن أن يساويه.

ثم كان في العصر الذي قبل عصرنا هذا السيد العلامة محمد بن إسماعيل الأمير، وله في القيام بحجة الله والإرشاد إليها وتنفير الناس عن العمل بالرأي وترغيبهم إلى علم الرواية ما هو مشهور معروف، فعاداه أهل عصره وسعوا به إلى الملوك، ولم يتركوا في السعي عليه بما يضره جهدًا، وطالت بينه وبينهم المصاولة والمقاولة ولم يظفروا منه بطائل ولا نقصوه من جاهٍ ولا مال، ورفعه الله عليهم وجعل كلمته العليا، ونشر له من المصنفات المطوّلة والمختصرة ما هو معلوم عند أهل هذه الديار، ولم ينتشر لمعاصريه المعادين له المبالغين في ضرره بحث من المباحث العلمية فضلاً عن رسالة فضلاً عن مؤلَّفٍ بسيط، فهذه عادة الله في عباده فاعلمها وتيقنها.

وكان شيخنا السيد العلامة عبد القادر بن أحمد - رحمه الله - من أكثر الناس نشرًا للحق وإرشادًا إليه وتلقينًا له وهدمًا لما يخالفه، فجعله الله علمًا يُقتدى

(١) من ضواحي صنعاء من الجهة الشمالية. (م).

به ومرجعًا يأوي إليه أهل عصره، وأخضع له كل مخالف له واعترف له كل واحد بأنه إمام عصره وعالمه ومجتهده، ولم يضره ما كان يناله به المخالفون له من الغيبة التي هي غاية ما يقدرون عليه ونهاية ما يبلغون إليه.

وإني أخبرك أيها الطالب عن نفسي وعن الحوادث الجارية بيني وبين أهل عصري؛ ليزداد يقينك وتكون على بصيرة فيما أرشدتك إليه، اعلم أني كنت عند شروعي في الطلب على الصفة التي ذكرتها لك سابقًا، ثم كنت بعد التمكن من البحث عن الدليل والنظر في مجاميعه أذكر في مجالس شيوخي ومواقف تدريسهم وعند الاجتماع بأهل العلم ما قد عرفته من ذلك، لا سيما عند الكلام في شيء من الرأي مخالف الدليل أو عند ورود قول عالم من أهل العلم قد تمسك بدليل ضعيف وترك الدليل القوي، أو أخذ بدليل عام وبعمل خاص، أو بمطلق وطرح المقيّد، أو بمجمل ولم يعرف المبيّن، أو بمنسوخ ولم ينتبه للناسخ، أو بأول ولم يعرف بآخر، أو بمحض رأي ولم يبلغه أن في تلك المسألة دليلاً يتعيّن عليه العمل به، فكنت إذا سمعت بشيء من هذا لا سيما في مواقف المتعصبين ومجامع الجامدين تكلمت بما بلغت إليه مقدرتي، وأقل الأحوال أن أقول استدلّ هذا بكذا وفلان المخالف له بكذا ودليل فلان أرجح لكذا، فما زال أسرى التقليد يستنكرون ذلك ويستعظمونه لعدم الفهم به وقبول طبائعهم له، حتى ولّد ذلك في قلوبهم من العداوة والبغضاء ما الله به عليم.

ثم كنت إذا فرغت من أخذ فن من الفنون أو مصنّف من المصنفات على شيوخي أقبل جماعة من الطلبة إليّ، وعوّلوا عليّ في تدريسهم في ذلك، فكان يأخذ أترابي شيئًا من الحسد الذي لا يخلو عنه إلا القليل، ثم تكاثر الطلبة عليّ في علوم الاجتهاد وغيرها وأخذوا عني أخذًا خاليًا عن التعصب سالمًا من الاعتساف، فكنتُ أقرر لهم دليل كل مسألة وأوضح لهم الراجح فيها وأصرّح لهم بوجوب المصير إلى ذلك، وكانوا قد تمرّنوا وعرفوا علوم الاجتهاد، وذهب عنهم ما تكدرت به فطرهم من المغيّرات، فزاد ذلك المخالفين عداوة وشناعة وحسدًا وبغضًا، وأطلقوا ألسنتهم بذلك.

وكان مع ذلك ترد إليّ أبحاث من جماعة من أهل العلم الساكنين بصنعاء وغيرهم من أهل البلاد البعيدة والمدائن النائية، فأحرر الجوابات عليهم في رسائل مستقلة، ويرغب تلامذتي لتحصيل ذلك، وتنتشر في الناس، فإذا وقف عليه المتعصبون ورأوه يخالف ما يعتقدون استشاطوا غضبًا، وعرضوا ذلك على مَن يرجون منه الموافقة والمساعدة، فمن ثالبٍ بلسانه ومعترض بقلمه، وأنا مصمّم على ما أنا فيه لا أنثني عنه ولا أميل عن الطريقة التي أنا فيها، وكثيرًا ما يرفعون ذلك إلى من لا علم عنده من رؤساء الدولة الذين لهم في الناس شهرة وصولة؛ فكان في كل حينٍ يبلغني من ذلك العجب، ويناصحني من يظهر لي المودّة، ومن لا تخفى عليه حقيقة ما أقوله وحقيته، مع اعترافهم بأن ما أسلكه هو ما أخذه الله على الذين حملوا الحجة، لكنهم يتعللون بأن الواجب يسقط

بدون ذلك، ويذكرون أحوال أهل الزمان وما هم عليه، وما يخشونه من العواقب، فلا أرفع لذلك رأسًا ولا أعوّل عليه، وكنت أتصوّر في نفسي أن هؤلاء الذين يتعصبون عليّ ويشغلون أنفسهم بذكري والحطّ عليّ هم أحد رجلين: إمّا جاهل لا يدري أنه جاهل ولا يهتدي بالهداية ولا يعرف الصواب، وهذا لا يعبأ الله به. أو رجل متميز له حظ من علم وحصة من فهم، لكنه قد أعمى بصيرته الحسد وذهب بإنصافه حب الجاه، وهذا لا ينجع فيه الدواء ولا تنفع عنده المحاسنة ولا يؤثر فيه شيء. فما زلت على ذلك وأنا أجد المنفعة بما يصنعونه أكثر من المضرَّة، والمصلحة العائدة على ما أنا فيه بما هم فيه أكثر من المفسدة.

ولقد اشتد بلاؤهم وتفاقمت محنتهم في بعض الواقعات فقاموا قومة شيطانية وصالوا صولة جاهلية، وذلك أنه ورد إليّ سؤال في شأن ما يقع من كثير من المقصّرين من الذم لجماعة من الصحابة صانهم الله، وغضبت على من ينتهك أعراضهم المصونة، فأجبت برسالة ذكرت فيها ما كان عليه أئمة الزيدية من أهل البيت وغيرهم، ونقلت إجماعهم من طرق وذكرت كلمات قالها جماعة من أكابر الأئمة، وظننت أن نقل إجماع أهل العلم يرفع عنهم العماية ويردّهم عن طرق الغواية، فقاموا بأجمعهم وحرروا جوابات زيادة على عشرين رسالة مشتملة على الشتم والمعارضة بما لا ينفق إلا على بهيمة، واشتغلوا بتحرير ذلك وأشاعوه بين العامة، ولم يجدوا عند الخاصة إلا الموافقة تَقِيَّةً لشرهم وفرارًا من معرتهم، وزاد الشر وتفاقم حتى أبلغوا ذلك إلى أرباب الدولة والمخالطين للملوك

من الوزراء وغيرهم، وأبلغوه إلى مقام خليفة العصر - حفظه الله - وعظّم القضية عليه جماعة ممن يتصل به، فمنهم من يشير عليه بحبسي، ومنهم من ينتصح له بإخراجي من مواطني، وهو ساكت لا يلتفت إلى شيء من ذلك وقاية من الله وحماية لأهل العلم ومدافعة عن القائمين بالحجة في عباده، ولم تكن لي إذ ذاك مداخلة لأحد من أرباب الدولة ولا اتصال بهم، واشتد لهج الناس بهذه القضية وجعلوها حديثهم في مجامعهم، وكان من بيني وبينهم مودّة يشيرون عليّ بالفرار أو الاستتار، وأجمع رأيهم على أني إذا لم أساعدهم على أحد الأمرين فلا أعود إلى مجالس التدريس التي كنت أدرّس بها في جامع صنعاء، فنظرت ما عند تلامذتي فوجدت أنفسهم قوية، ورغبتهم في التدريس شديدة إلا القليل منهم فقد كادوا يستترون من الخوف ويفرون من الفزع، فلم أجد لي رخصةً في البعد عن مجالس التدريس، وعدت.

وكان أول درس عاودته عند وصولي إلى الجامع في أصول الفقه بين العشائين، فانقلب من بالجامع وتركوا ما هم فيه من الدرس والتدريس، ووقفوا ينظرون إليّ متعجبين من الإقدام على ذلك، لما قد تقدر عندهم من عظم الأمر وكثرة التهويل والوعيد والترهيب، حتى ظنوا أنه لا يمكن البقاء في صنعاء فضلاً عن المعاودة للتدريس، ثم وصل وأنا في حال ذلك الدرس جماعة لم تجرِ لهم عادة بالوصول إلى الجامع وهم متلفعون بثيابهم لا يعرفون وكانوا ينظرون إليّ ويقفون قليلاً ثم يذهبون ويأتي آخرون، حتى لم يبقَ شك مع أحد أنها إن لم

تحصل منهم فتنة في الحال وقعت مع خروجي من الجامع، فخرجت من الجامع وهم واقفون على مواضع من طريقي، فما سمعت من أحدهم كلمة فضلاً عن غير ذلك، وعاودت الدروس كلها وتكاثر الطلبة المتميزون زيادة على ما كانوا عليه في كل فن، وقد كانوا ظنوا أنه لا يستطيع أحد أن يقف بين يديّ مخافةً على أنفسهم من الدولة والعامة، فكان الأمر على خلاف ما أظنه، وكنت أتعجب من ذلك وأقول في نفسي: هذا من صنع الله الحسن، ولطفه الخفيّ؛ لأن من كان الحامل له على ما وقع، الحسد والمنافسة لم ينجح كيده، بل كان الأمر على خلاف ما يريد.

ومن عجيب ما أشرحه لك أنه كان في درس بالجامع بعد صلاة العشاء الآخرة في صحيح البخاري يحضره من أهل العلم الذين مقصدهم الرواية وإثبات السماع جماعة، ويحضره من عامة الناس جمع جمّ لقصد الاستفادة بالحضور، فسمع ذلك وزير رافضي من وزراء الدولة، وكانت له صولة وقبول كلمة بحيث لا يخالفه أحد، وله تعلق بأمر الأجناد فحمله ذلك على أن استدعى رجلاً من المساعدين له في مذهبه، فنصب له كرسيًّا في مسجد من مساجد صنعاء، ثم كان يسرج له الشمع الكثير في ذلك المسجد حتى يصير عجبًا من العجب فتسامع به الناس وقصدوا إليه من كل جانب لقصد الفرجة والنظر إلى ما لا عهد لهم به، والرجل الذي على الكرسي يملي عليهم في كل وقت ما يتضمن الثلب لجماعة من الصحابة صانهم الله، ثم لم يكتف ذلك الوزير بذلك حتى أغرى جماعة من الأجناد من العبيد وغيرهم بالوصول إليّ لقصد الفتنة، فوصلوا

وصلاة العشاء الأخرة قائمة، ودخلوا الجامع على هيئة منكرة، وشاهدتهم عند وصولهم، فلما فرغت الصلاة قال لي جماعة من معارفي: إنه يحسن ترك الإملاء تلك الليلة في البخاري، فلم تطب نفسي بذلك واستعنت بالله، وتوكلت عليه، وقعدت في المكان المعتاد وقد حضر بعض التلاميذ، وبعضهم لم يحضر تلك الليلة لما شاهد وصول أولئك الأجناد، ولما عقدت الدرس وأخذت في الإملاء رأيت أولئك الأشخاص يدورون حول الحلقة من جانب إلى جانب ويقعقعون بالسلاح ويضربون سلاح بعضهم في بعض، ثم ذهبوا ولم يقع شيء بمعونة الله تعالى وفضله ووقايته. ثم إن ذلك الوزير أكثر السعاية إلى المقام الإمامي هو ومن يوافقه على هواه ويطابقه في اعتقاده من أعوان الدولة، واستعانوا برسائل بعضها من علماء السوء، وبعضها من جماعة من المقصرين الذين يظنهم من لا خبرة له في عداد أهل العلم.

وحاصل ما في تلك الرسائل أني قد أردت تبديل مذهب أهل البيت عليهم السلام، وأنه إذا لم يتدارك ذلك الخليفة بطل مذهب آبائه، ونحو هذا من العبارات المفتراة والكلمات الخشنة والأكاذيب الملفقة. ولقد وقفت على رسالة منها لبعض أهل العلم ممن جمعني وإياه طلب العلم، ونظمنا جميعًا عقد المودة وسابق الألفة، فرأيته يقول فيها مخاطبًا لإمام العصر: إن الذي ينبغي له ويجب عليه أن يأمر جماعة يكبسون منزلي، ويهجمون مسكني، ويأخذون ما فيه من الكتب المتضمنة لما يوجب العقوبة من الاجتهادات المخالفة للمذهب، فلما

وقفت على ذلك قضيت منه العجب، ولولا أن تلك الرسالة بخطه المعروف لديّ لما صدقت، وفيها من هذا الزور والبهت والكلمات الفظيعة شيء كثير، وهي في نحو ثلاث كراريس، وعند تحرير هذه الأحرف قد انتقم الله منه فشرده إمام العصر إلى جزيرة من جزائر البحر مقرونًا في السلاسل بجماعة من السوقة وأهل الحرف الدنيئة، وأهلكه الله في تلك الجزيرة ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ [الكهف / ٤٩]، وكان حدوث هذه الحادثة عليه، ونزول هذه الفاقرة به بمرأى ومسمع من ذلك الوزير الرافضي الذي أُلّف له تلك الرسالة استجلابًا لما عنده وطلبًا للقرب إليه وتوددًا له.

ومن جملة ما وقفت عليه من الرسائل المؤلفة بعناية هذا الوزير رسالة لبعض مشائخي الذين أخذت عنهم بعض العلوم الآلية، وفيها من الزور ومحض الكذب ما لا يظن بمن هو دونه، وما حمله على ذلك إلا الطمع في الوزير؛ فعاقبه الله بقطع ما كان يجري عليه من الخليفة، وأصيب بفقر مدقع وفاقة شديدة، حتى سار عبرة من العِبر، وكان يفدُ إليّ يشكو حاله وما هو فيه من الجهد والبلاء، فأبلغ جهدي في منفعته وما يسد فاقته. وهكذا جماعة من المترسلين عليّ المبالغين في إنزال الضرر بي، أرجعهم الله إليّ راغمين وأحوجهم لمعونتي مضطرين، ولم أعاقب أحدًا منهم بما أسلفه ولا كافيته بما قدمه. فانظر صنعَ الله مع مَن عُودي وأوذي لأجل تمسكه بالإنصاف ووقوفه عند الحق. اللهم إني أحمدك على جميل صنعك وجزيل فضلك وجميل طولك حمدًا يتجدّد بتجدّد الأوقات ويتعدد

بعدد المعدودات، وإني وإن لم أكن أهلاً لما أوليته فأنت له أهل وبه حقيق، لا أحصي ثناءً عليك، أنت كما أثنيت على نفسك.

ومما أسوقه إليك أيها الطالب وأعجبّك منه، أنه كان لي صديق بمدينة من مدائن اليمن جمعني وإياه الطلب والإلفة والوداد، وكان عالي القدر رفيع المنزلة في العلم، كبير السن بعيد السيط مشهور الذكر، ولعله كان يفيد الطلبة في الفقه قبل مولدي، وقرأ عليه بعض شيوخي، ورحل إلى صنعاء وطلب علوم الاجتهاد في أيام طلبي لها، وكان بيني وبينه من المودة أمر عظيم، وله معي مذاكرات ومباحثات وترسلات في فوائد كثيرة هي في مجموع رسائلي. فلما حدث ما حدث من قيام ما قام عليّ من الخاصة والعامة، وكان إذ ذاك قد فارق صنعاء وعاد إلى مدينته، وعكف عليه الطلبة واستفادوا به في الفنون، فقاموا عليه وقالوا: إنه بلغ إلينا ما حدث من أليفك الذي تكثر الثناء عليه والمذاكرة له من مخالفة المذهب والتظهر بالاجتهاد، فإن كنت موافقًا له قمنا عليك كما قام عليه أهل صنعاء، وإن كنت تخالفه فيما ظهر منه فترسّل عليه، فوصلت منه رسالة في عدة كراريس، وما حمله على ذلك إلا المداراة لهم والتّقِيَّة منهم، وظاهرها المخالفة وباطنها الموافقة مع حسن عبارة وجودة مسلك، ولم أستنكر ذلك منه ولا عتبته عليه، فإن الصدع بالحق والتظهر بما لا يوافق الناس من الحق لا يستطيعه إلا الأفراد وقليل ما هم.

ووصلت رسائل من جماعة آخرين في مدائن بعيدة من صنعاء فيها ما هو موافق لي مقوٍّ لما ذهبت إليه، وفيها ما هو مخالف لذلك ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾ [هود/ ١١٨]، وليس بعجيب خزلان من خذلني ولم يقم بنصري ولم يصدع بالحق في أمري من علماء صنعاء العارفين بالعلوم المتمسكين منها بجانب يفرقون به بين الحق والباطل، فثورة العامة يتقيها غالب الناس، ولا سيما إذا حطبوا[1] في حبل من ينتمي إلى دولة، ويتصل بملك، ويتأيد بصولة، ويأبى الله إلا أن يتم نوره وينصر دينه ويؤيد شرعه.

وبالجملة: فالشرح لما حدث لي من الحوادث في هذا الشأن يطول، ولو ذهبت أسردها وأذكر ما تعقبها من ألطاف الله التي هي من أعظم العِبر ومنحه التي لا تبلغها الأفهام ولا تحيط بها الأوهام، لم يفِ بذلك إلا مصنَّف مستقل، وليس المقصود ههنا إلا ما نحن بصدده من تنشيط طالب العلم وترغيبه في التمسك بالإنصاف، والتحلي بحلية الحق، والتلبس بلباس الصدق، وتعريفه بأن قيامه في هذا المقام، كما أنه سبب الفوز بخير الآخرة، هو أيضًا سبب الوصول إلى ما يطلبه أهل الدنيا من الدنيا، وأن له الثأر على من خالفه والظهور على من ناوأه في حياته وبعد موته، وأنه بهذه الخصلة الشريفة التي هي الإنصاف ينشر الله علومه، ويظهر في الناس أمره، ويرفعه إلى مقام لا يصل إلى أدنى مراتبه من يتعصب في الدين، ويطلب رضاء الناس بإسخاط رب العالمين.

---

(١) حطبوا: حطب في حبل فلان بمعنى أعانه ونصره. (م).

[ثانيًا: تزلف بعض العلماء للسلطة وإخضاع الدين لهواها طمعًا في المال والمناصب]

ومن جملة الأسباب التي يتسبب عنها ترك الإنصاف، ويصدر عنها البعد عن الحق وكتم الحجة وعدم ما أوجبه الله من البيان: حب الشرف والمال اللذين هما أعدى على الإنسان من ذئبين ضاريين كما وصف ذلك رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم - فإن هذا هو السبب الذي حرف به أهل الكتاب كتب الله المنزلة على رسله، وكتموا ما جاءهم فيها من البينات والهدى، كما وقع من أحبار اليهود، وقد أخبرنا الله بذلك في كتابه العزيز، وأخبرنا به رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في الثابت عنه في الصحيح، وبهذا السبب بقي من بقي على الكفر من العرب وغيرهم بعد قيام الحجة عليهم وظهور الحق لهم، وبه نافق من نافق، ووقع في الإسلام من أهل العلم بذلك السبب عجائب مودعة بطون كتب التاريخ، وكم من عالم قد مال إلى هوى ملك من الملوك فوافقه على ما يريد وحسَّن له ما يخالف الشرع، وتظهر له بما ينفق لديه من المذاهب! بل قد وضع بعض المحدِّثين للملوك أحاديث عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كما وقع من وهب بن وهب البختري مع الرشيد، ووقع من آخر في حديث «لا سبق إلا في خفّ أو حافر أو نصل»، فزاد في الحديث «أو جناح»؛ موافقة للملك الذي رآه يلعب بالحمام ويسابق بينها. ووضع جماعة مناقب لقوم وآخرون مثالب لآخرين لا حامل لهم على ذلك إلا حب الدنيا والطمع في الحطام والتقرب إلى أهل الرئاسة بما ينفق لديهم ويروج عليهم، نسأل الله الهداية والحماية من الغواية.

وكم قد سمعنا ورأينا في عصرنا من أهله، فكثيرًا ما نرى الرجل يعتقد في نفسه اعتقادًا يوافق الحق ويطابق الصواب، فإذا تكلم عند من يخالفه في ذلك ويميل إلى شيء من البدعة، فضلاً عن أن يكون من أهل الرئاسة، وممن بيده شيء من الدنيا فضلاً عن أن يكون من الملوك، وافقه وساعده وسانده وعاضده، وأقل الأحوال أن يكتم ما يعتقده من الحق ويغمط ما قد تبين له من الصواب عند من لا يجوز منه ضررًا ولا يقدّر منه نفعًا، فكيف ممن عداه؟! وهذا في الحقيقة من تأثير الدنيا على الدين والعاجلة على الآجلة. وهو لو أمعن نظره وتدبر ما وقع فيه لعلم أن ميله إلى هوى رجل أو رجلين أو ثلاثة أو أكثر ممن يجاملهم في ذلك المجلس، ويكتم الحق مطابقة لهم واستجلابًا لمودتهم واستبقاء لما لديهم وفرارًا من نفورهم هو من التقصير بجانب الحق والتعظيم لجانب الباطل، فلولا أن هؤلاء النفر لديه أعظم من الرب سبحانه لما مال إلى هواهم وترك ما يعلم أنه مراد الله سبحانه ومطلبه من عباده.

وكفاك بهذه الفاقرة العظيمة والداهية الجسيمة، فإن رجلاً يكون عنده فرد من أفراد عباد الله أعظم قدرًا من الله سبحانه ليس بعد تجرِّيه على الله شيء، أرشدنا الله إلى الحق بحوله وطوله.

ومن غريب ما أحكيه لك من تأثر هوى الملوك والميل إلى ما يوافق ما ينفق عندهم، واقعة معي مشاهدة لي، وإن كانت الوقائع في هذا الباب لا يأتي عليها الحصر، وهي مودعة بطون الدفاتر معروفة عند من له خبرة بأحوال من تقدم.

وذلك أنه عقد خليفة العصر - حفظه الله - مجلسًا جمع فيه وزرائه وأكابر أولاده وكثيرًا من خواصه، وحضر هذا المجلس من أهل العلم ثلاثة أنا أحدهم، وكان عقد هذا المجلس لطلب المشورة في فتنة حدثت بسبب بعض الملوك ووصول جيوشه إلى بعض الأقطار الإمامية، وتخاذل كثير من الرعايا واضطرابهم وارتجاف اليمن بأسره بذلك السبب، فأشرت على الخليفة بأن أعظم ما يتوصل به إلى دفع هذه النازلة هو العدل في الرعية، والاقتصار في المأخوذ منهم على ما ورد به الشرع، وعدم مجاوزته في شيء، وإخلاص النية في ذلك، وإشعار الرعية في جميع الأقطار، والعزم عليه على الاستمرار، فإن ذلك من الأسباب التي تدفع كل الدفع، وتنجع أبلغ النجع، فإن اضطراب الرعايا ورفع رؤوسهم إلى الواصلين ليس إلا لما يبلغهم من اقتصارهم على الحقوق الواجبة، وليس ذلك لرغبة في شيء آخر.

فلما فرغت من أداء النصيحة انبرى أحد الرجلين الآخرين، وهو ممن حظي من العلم بنصيب وافر، ومن الشرف بمرتبة عليّة، ومن السن بنحو ثمانين سنة وقال: إن الدولة لا تقوم بذلك، ولا تتم إلا بما جرت به العادة من الجبايات ونحوها، ثم أطال في هذا بما يتحير عنده السامع ويشترك في العلم بمخالفته للشريعة العالم والجاهل والمقصّر والكامل، ثم ذكر أنه قد أخذ الجباية ونحوها من الرعية فلان وفلان، وعدد جماعة من أئمة العلم ممن لهم شهرة وللناس فيهم اعتقاد. وهذا مع كونه عنادًا للشريعة وخلافًا لما جاءت به، وجرأة على الله ونصبًا

للخلاف بينه وبين من عصاه وخالف ما شرعه، هو أيضًا مجازفة بحتة في الرواية عن الذين سماهم، بل هو محض الكذب. وإنما يروى عن بعض المتأخرين ممن لم يسمّه ذلك القائل، وهذا البعض الذي يُروَى عنه ذلك إنما فعله أيامًا يسيرة ثم طوى بساطه، وعلم أنه خلاف ما شرعه الله فتركه. وإنما حمله على ذلك رأي رآه وتدبير دبّره، ثم تبين له فساده، فانظر أرشدك الله ما مقدار ما قاله هذا القائل في ذلك الجمع الحافل الذي شمل الإمام وجميع المباشرين للأعمال الدولية، والناظرين في أمر الرعية. ولم ينتفع هذا القائل بمقالته لا بزيادة جاه ولا مال، بل غاية ما استفاده ونهاية ما وصل إليه اجتماع الألسن على ذمّه واستعظام الناس لما صدر منه.

وهكذا جرت عادة الله في عباده، فإنه لا ينال من أراد الدنيا بالدين إلا وبالاً وخسرانًا عاجلاً وآجلاً، خصوصًا من كان من الحاملين لحجة الله المأمورين بإبلاغها إلى العباد. فإن خيره في الدنيا والأخرة مربوط بوقوفه على حدود الشريعة، فإن زاغ عنها زاغ عنه. وقد صرح الله سبحانه بما يفيد هذا في غير موضع من كتابه العزيز، فأنت أيها الحامل للعلم لا تزال بخير ما دمت قائمًا بالحجة مرشدًا إليها ناشرًا لها، غير مستبدل بها عرضًا من أعراض الدنيا أو مرضاةً من أهلها.

[ثالثًا: الجدل والمراء وحب الظهور والغلب]

ومن جملة الأسباب التي يتسبب عنها ترك الإنصاف وكتم الحق وغمط الصواب ما يقع بين أهل العلم من الجدال والمراء، فإن الرجل قد يكون له بصيرة

وحسن إدراك ومعرفة بالحق ورغوب إليه، فيخطئ في المناظرة، ويحمله الهوى، ومحبة الغَلَب، وطلب الظهور على التصميم على مقاله وتصحيح خطئه وتقويم معوجّه بالجدال والمراء. وهذه الذريعة الإبليسية والدسيسة الشيطانية قد وقع بها من وقع في مهاوٍ من التعصبات، ومزالق من التعسفات، عظيمة الخطر مَخُوفة العاقبة. وقد شاهدنا من هذا الجنس ما يقضي منه العجب، فإن بعض من يسلك هذا المسلك لا يجاوز ذلك إلى الحلف بالإيمان على حقيقة ما قاله وصواب ما ذهب إليه. وكثيرًا منهم يعترف بعد أن تذهب عنه سَوْرَة الغضب وتزول عنه نزوة الشيطان، بأنه فعل ذلك تعمدًا مع علمه بأن الذي قاله غير صواب. وقد وقع مع جماعة من السلف من هذا الجنس ما لا يأتي عليه الحَصر، وصار ذلك مذاهبًا تُروى وأقوالاً تُحكى كما يعرف ذلك من يعرفه.

[رابعًا: التعصب للآباء والأجداد]

ومن الأسباب المقتضية للتعصب أن يكون بعض سلف المشتغل بالعلم قد قال بقول ومال إلى رأي، فيأتي هذا الذي جاء بعده فيحمله حب القرابة على الذهاب إلى ذلك المذهب والقول بذلك القول، وإن كان يعلم أنه خطأ، وأقل الأحوال إذا لم يذهب إليه أن يقول فيه إنه صحيح ويتطلب له الحجج ويبحث عما يقوّيه، وإن كان بمكان من الضعف ومحل من السقوط، وليس له في هذا حظ ولا معه فائدة إلا مجرد المباهاة لمن يعرفه، والتزيّن لأصحابه بأنه في العلم معرق، وأن بيته قديم فيه. ولهذا ترى كثيرًا منهم يستكثر من: قال جدنا، قال

والدنا، اختار كذا، صنع كذا، فعل كذا. وهذا لا شك أن الطباع البشرية تميل إليه، ولا سيما طبائع العرب؛ فإن الفخر بالأنساب والتحدث بما كان للسلف من الأحساب يجدون فيه من اللذة ما لا يجدونه في تعدد مناقب أنفسهم، ويزداد هذا بزيادة شرف النفس وكرم العنصر ونبالة الآباء، ولكن ليس من المحمود أن يبلغ بصاحبه إلى التعصب في الدين وتأثير الباطل على الحق، فإن اللذة التي يطلبها والشرف الذي يريده قد حصل له بكون من سلفه ذلك العالم، ولا يضيره أن يترك التعصب له ولا يمحق عليه شرفه، بل التعصب - مع كونه مفسدًا للحظ الأخروي - يفسد عليه أيضًا الحظ الدنيوي، فإنه إذا تعصّب لسلفه بالباطل فلا بد أن يعرف كل من له فهم أنه متعصب، وفي ذلك عليه من هدم الرفعة التي يريدها والمزية التي يطلبها ما هو أعظم عليه وأشد من الفائدة التي يطلبها بكون له قريب عالم. فإنه لا ينفعه صلاح غيره مع فساد نفسه. وإذا لم يعتقد فيه السامع التعصب اعتقد بلادة الفهم ونقصان الإدراك وضعف التحصيل؛ لأن الميل إلى الأقوال الباطلة ليس من شأن أهل التحقيق الذين لهم كمال إدراك وقوة فهم وفضل دراية وصحة رواية، بل ذلك دأب من ليست له بصيرة نافذة ولا معرفة نافعة، فقد حصل عليه بما تلذذ به وارتاح إليه من ذكر شرف السلف ما حقق عند سامعه بأنه من خلف الخلف.

ولقد رأيت من أهل عصري في هذا عجبًا؛ فإن بعض من جمعني وإياه الطلب لعلوم الاجتهاد يتعصب لبعض المصنفين من قرابته تعصبًا مفرطًا، حتى

إنه إذا سمع من يعترض عليه أو يستبعد شيئًا قاله اضطرب وتزبّد وجهه وتغيّرت أخلاقه، سواء عليه من اعترض بحق أو بباطل فإنه لا يقبل سمعه في هذا كلامًا ولا يسمع من نصيح ملامًا، ومع هذا فهو بمحل من الإنصاف ومكان من العرفان قد تحصلت له علوم الاجتهاد تحصّلاً قويًا ونظر في الأدلة نظرًا مشبعًا، وكان صدور مثل هذا منه يحملني في سن الحداثة وشرخ الشباب على تحرير مباحث انقض بها رسائل ومسائل من كلام قريبه قاصدًا بذلك إيقاظه ورده إلى صوب الصواب، وكنت إذا أردت إغضابه أو الانتصاف منه ذكرت بحثًا من تلك الأبحاث أو مسألة من تلك المسائل التي اعترضتها.

ولهذا السبب تجد من كان له سلف على مذهب من المذاهب كان على مذهبه، سواء أكان ذلك المذهب من مذاهب الحق أو الباطل، ثم تجد غالب العلوية شيعة وغالب الأموية عثمانية، وكان تعظيم عثمان في الدولة الأموية عظيمًا، وأهل تلك الدولة مشغولون بحفظ مناقبه ونشرها وتعريف الناس إياها، وكانوا إذ ذاك يثلبون من كانت بينه وبينه عداوة أو منافسة، ثم لما جاءت الدولة العباسية عقبها كان العباس عند أهلها أعظم الصحابة قدرًا وأجلهم، وكذلك ابنه عبد الله، وتوصلت خلفاء بني العباس بكثير من شعراء تلك الدولة إلى تفضيل العباس عَلَى علي، ثم تفضيل أولاد العباس عَلَى أولاد علي، وكان الناس في أيامهم هم عندهم أهل البيت، ويطبقون ما ورد من فضائل الآل عليهم، وأولاد علي إذ ذاك إنما هم عندهم خوارج لقيامهم عليهم ومنازعتهم لهم في الملك، ولقد

كان بنو أمية قبلهم هكذا، يعتقد أهل دولتهم فيهم أنهم هم الآل والقرابة وعصبة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وأن العلوية والعباسية ليسوا من ذلك في ورد ولا صدر، بل أطبقوا هم وأهل دولتهم على لعن علي، ولا يعرف لديهم إلا بأبي تراب، والمنتسب إليه والمعظم له ترابي لا يقام له وزن ولا يعظم له جانب ولا تُرعى له حرمة، ثم قامت الدولة العَبيدية فانتسبوا إلى علي، وسموا دولتهم الدولة العلوية الفاطمية، ثم أفرطوا في التشيع وغالوا في حب علي وبغض كثير من الصحابة، واشتغل الناس بفضائل علي ونشرها وبالغوا في ذلك حتى وضع لهم علماء السوء أكاذيب مفتراة، وقد جعل الله ذلك الإمام في غنى عنها بما ورد في فضائله.

[خامسًا: أثر الدولة في فرض المذهب الذي يخدم مصلحتها ويدعم شرعيتها]

فالناشئ في دولة ينشأ على ما يتظهّر به أهلها ويجد عليه سلفه، فيظنه الدين الحق والمذهب العدل، ثم لا يجد من يرشده إلى خلافه إن كان قد تظهّر أهله بشيء من البدع وعملوا على خلاف الحق، لأن الناس إما عامة: وهم يعتقدون في تلك البدع التي نشأوا عليها ووجدوها بين ظهرانيهم إنها هي الدين الحق والسنّة القويمة والنحلة الصحيحة، وإما خاصة: ومنهم من يترك التكلم بالحق والإرشاد إليه مخافة الضرر من تلك الدولة وأهلها، بل وعامتها، فإنه لو تكلم بشيء خلاف ما قد علموا عليه ونشروه في الناس لخشي على نفسه وأهله وماله وعرضه، ومنهم من يترك التكلم بالحق محافظة على حظ قد ظفر به من

تلك الدولة من مال أو جاه، وقد يترك التكلم بالحق الذي هو خلاف ما عليه الناس استجلابًا لخواطر العوام ومخافة من نفورهم عنه. وقد يترك التكلم بالحق لطمع يظنه ويرجو حصوله من تلك الدولة أو من سائر الناس في مستقبل الزمان، كمن يطمع في نيل رئاسة من الرئاسات ومنصب من المناصب كائنًا ما كان، ويرجو حصول رزق من السلطان أو أي فائدة، فإنه يخاف أن تفوت عليه هذه الفائدة المظنونة والرئاسة المطموع فيها؛ فيتظهّر بما يوافق الناس وينفق عندهم ويميلون إليه ليكون له ذلك ذخيرة ويدًا عندهم ينال بها عرض الدنيا الذي يرجوه.

فكيف تجد ذلك الناشئ بين من كان كذلك [مع عدم وجود](١) من يرشده إلى الحق ويبيّن له الصواب، ويحول بينه وبين الباطل، ويجنبه الغواية، وهيهات ذلك، فالدنيا مؤثرة والدين تبع لها، ومن شك في هذا فليخبرنا من ذاك الذي يستطيع أن يصرخ بين ظهراني دولة من تلك الدول بما يخالف اعتقاد أهلها، وتألفه عامتها وخاصتها؟! ووقوع مثل ذلك نادرًا، إنما يقوم به أفراد من مخلصي العلماء ومنصفيهم وقليل ما هم، فإنهم لا يوجدون إلا على قلة وإعواز. وهم حملة الحجة على الحقيقة، والقائمون ببيان ما أنزل الله، والمترجمون للشريعة، وهم العلماء حقًّا، وأما غيرهم ممن يعلم كما يعلمون ولا يتكلم كما يتكلمون، بل يكتم ما أخذ الله عليه بيانه، ويعمل بالجهل مع كونه عالماً بأنه جهل، ويقول بالبدعة مع اعتقاده أنها بدعة، فهذا ليس بأهل لدخوله في مسمى العلم، ولا يستأهل

---

(١) زيادة يقتضيها السياق. (م).

أن يوصف بوصف من أوصافه، أو يدخل في عداد أهله، بل هو متظهر، وأقواله وأفعاله وحركاته وسكناته بالجهل والبدعة مطابقة لأهل الجهل والابتداع، وتنفيقًا لنفسه عليهم، واستجلابًا لقلوبهم ومداراةً لهم حتى يبقى عليه جاهه، ويستمر له رزقه الجاري عليه من بيت مال المسلمين أو وقفهم أو نحو ذلك، فهذا هو من البائعين عرض الدين بالدنيا المؤثرين العاجلة على الآجلة، فضلاً عن أن يستحق الدخول في أهل العلم والوصول إلى منازلهم، ومن شك فيما ذكرته أو تردد في بعض ما سقته فليمعن النظر في أهل عصره، هل يستطيع أحد من أهل العلم أن يخالف ما يهواه السلطان من المذاهب فضلاً عن أن يصرح للناس بخلافه؟ هذا على فرض أن ذلك الذي يهواه الملك بدعة من البدع الشنيعة التي لا خلاف في شناعتها ومخالفتها للشريعة كما تعتقده الخوارج والروافض، فإن السنّة الصريحة المتواترة التي لا خلاف فيها قد جاءت بقبح ذلك وذم فاعله وضلاله.

فانظر هداك الله وإياي، مَن يتكلم من أهل العلم الساكنين في أرض الخوارج كبلاد عمان ونحوها بما يخالف مذهب الخوارج، أو ينكر ذلك عليهم، أو يرشد الناس إلى الحق. وكذلك من كان ساكنًا من أهل العلم ببلاد الروافض كبلاد الأعاجم ونحوها، هل تجد رجلاً منهم يخالف ما هم عليه من الرفض فضلاً عن أن ينكره عليهم؟ بل قد تجد غالب من في بلاد أهل البدع من العلماء الذين لا تخفى عليهم مناهج الحق وطرائق الرشد يتظهرون للملوك والعامة بما يناسب ما هم عليه، ويوهمونهم بأنهم يوافقونهم، وأن تلك البدعة التي هم عليها ليست

ببدعة، بل هي سنة وحق وشريعة، ويعملون كعملهم ويدخلون في ضلالهم فيكونون ممن أضله الله على علم.

فمن كان من أهل العلم هكذا فهو لم ينتفع بعلمه فضلاً عن أن ينتفع به غيره، فعلمه محنة له وبلاء عليه والجاهل خير منه بكثير، فإنه فعل البدعة ووقع في غير الحق معتقدًا أن ما فعله هو الذي تعبّده الله به وأراده منه، فيا من أخذ الله عليه البيان، وعلمه السنة والقرآن، إذا تجرّيت على ربك بترك ما أخذه عليك وطرح ما أمرك به، فقف عند هذه المعصية وكفى، واجعل ما علمته كالعدم لا عليك ولا لك، ودع المجاوزة لهذه المعصية إلى ما هو أشد منها وأقبح من ترويج بدع المتبدعين والتحسين لها وإيهامهم أنهم على الحق، فإنك إذا فعلت ذلك كان علمك - لا علمت - بلاء على أهل تلك البدع بعد كونه بلاء عليك، لأنهم يفعلون تلك البدع على بصيرة ويتشددون فيها ولا تنجع فيهم بعد ذلك موعظة واعظ ولا نصيحة ناصح، ولا إرشاد مرشد لاعتقادهم فيك - لا كثّر الله في أهل العلم من أمثالك - بأنك عالم محقق متقن قد عرفت علوم الكتاب والسنة، فلم يكن في علماء السوء شرّ منك ولا أشد ضررًا على عباد الله. وقد جرت قاعدة أهل البدع في سابق الدهر ولاحقه بأنهم يفرحون بصدور الكلمة الواحدة عن عالم من العلماء ويبالغون في إشهارها وإذاعتها فيما بينهم، ويجعلونها حجة لبدعتهم ويضربون بها وجه من أنكر عليهم، كما تجده في كتب الروافض من الروايات لكلمات وقعت من علماء الإسلام فيما يتعلق بما شجر بين الصحابة،

وفي المناقب والمثالب، فإنهم يطيرون عند ذلك فرحًا، ويجعلونه من أعظم الذخائر والغنائم.

فإن قلت: لا شك فيما أرشدت إليه من وجوب الصدع بالحق والهداية إلى الإنصاف وتأثير ما قام عليه الدليل الصحيح على محض الرأي وبيان ما أنزله الله للناس وعدم كتمه، لكن إذا فعل العالم ذلك وصرخ بالحق في بلاد البدع وأرشد إلى العمل بالدليل في مدائن التقليد، قد لا يتأثر عن ذلك إلا مجرد التنكيل به والهتك لحرمته وإنزال الضرر به.

قلت: إنما سألت هذا السؤال وجئت بهذا المقال ذهولاً عما قدمته لك وأوضحته وكررت من حفظ الله للمتكلمين بالحق، ولطفه بالمرشدين لعباده إلى الإنصاف، وحمايته لهم عن ما يظنه مَن ضَعُف إيمانه وخارت قوته ووهت عزيمته، فارجع النظر فيما أسلفته وتدبرّ ما قدمته تعلم به صدق ما وعد الله عباده المؤمنين من أن العاقبة للمتقين.

ثم هب صدق ما حدسته ووقوع ما قدّرته، وحصول المحنة عليك ونزول الضرر بك، فهل أنت كل العالم وجميع الناس، أم تظن أنك مخلد في هذه الدار؟ أم ماذا عسى يكون إذا عملت بالعلم ومشيت على الطريقة التي أمرك الله بها؟ فنهاية ما ينزل عليك ويحل بك أن تكون قتيلاً للحق وشهيدًا للعلم، فتظفر بالسعادة الأبدية وتكون قدوة لأهل العلم إلى آخر الدهر، وخزيًا لأهل البدع

وقاصمة لظهورهم، وبلاءً مصوبًا عليهم وعارًا لهم، ما داموا متمسكين بضلالهم سادرين في عمايتهم واقعين في مزالقهم، وكم قد سبقك من عباد الله إلى هذه الطريقة، وظفر بهذه المنزلة العلية، وفيهم لك القدوة وبهم الأسوة.

فانظر يا مسكين من قطّعته السيوف ومزقته الرماح من عباد الله في الجهاد، فإنهم طلبوا الموت ورغبوا في الشهادة والبيض تغمد في الطلى[1]، والرماح تغرز في الكُلى، والموت بمرأى منهم ومسمع يأتيهم من أمامهم وخلفهم، ومن عن يمينهم وشمالهم، فأين أنت من هؤلاء؟ ولست إلا قائمًا بين ظهراني المسلمين تدعوهم إلى ما شرعه الله وترشدهم إلى تأثير كتاب الله وسنّة رسوله على محض الرأي و البدع، فإن الذي يظن بمثلك ممن يقوم بمقامك إن لم تنجذب له القلوب بادئ بدء، ويتبعه الناس بأول نداء، أن يستنكر الناس ذلك عليه، ويستعظموه منه، وينالوه بألسنتهم ويسيئوا القالة فيه، فيكثروا الغيبة له فضلاً عن أن يبلغ ما يصدر منهم إلى الإضرار ببدنه أو ماله، فضلاً عن أن ينزل به منهم ما نزل بأولئك، وهب أنه ناله أعظم ما جوّزه وأقبح ما قدّره، فليس هو بأعظم مما أصيب به من قُتِل في سبيل الله.

وها أنا أرشدك إلى ما تستعين به على القيام بحجة الله والبيان لما أنزله وإرشاد الناس إليه على وجه لا تتعاظمه، وتقدر فيه ما كنت تقدره من تلك الأمور التي جَبُنْتَ عند تصوّرها، وفَرَقْتَ بمجرد تخيلها، وهو أنك لا تأتي الناس

(١) الطّلى: جمع طُلية، العنق. (م).

بغتة، وتصك وجوههم مكافحة ومجاهرة، وتنعي عليهم ما هم فيه نعيًا صراحًا، وتطلب منهم مفارقة ما ألفوه طلبًا مضيّقًا، وتقتضيه اقتضاءً حثيثًا، بل أسلك معهم مسالك المتبصرين في جذب القلوب إلى ما يطلبه الله من عباده، ورغّبهم في ثواب المنقادين إلى الشرع المؤثرين للدليل على الرأي، وللحق على الباطل، فإن كانوا عامة فهم أسرع الناس انقيادًا لك وأقربهم امتثالاً لما تطلبه منهم، ولست تحتاج معهم إلى كثير مؤنة، بل اكتفِ معهم بترغيبهم في التعلم لأحكام الله، ثم علمهم ما علمك الله منها على الوجه الذي جاءت به الرواية وصح فيه الدليل، فهم يقبلون ذلك منك قبولاً فطريًا، ويأخذونه أخذًا خلقيًّا، لأن فطرتهم لم تتغير بالتقليد ولا تكدرت بالممارسة لعلم الرأي، ما لم يتسلط عليهم شيطان من شياطين الإنس قد مارس علم الرأي واعتقد أنه الحق وأن غيره الباطل، وأنه لا سبيل للعامة إلى الشريعة إلا بتقليد من هو مقلد له، واتباع من يتبعه، فإنه إذا تسلط على العامّة مثل هذا وسوس لهم كما يوسوس الشيطان، وبالغ في ذلك لأنه يعتقد ذلك من الدين، ويقطع بأنه في فعله داعٍ من دعاة الحق، وهاد من هداة الشرع، وأن غيره على ضلالة، وهذا وأمثاله هم أشد الناس على من يريد إرشادهم إلى الحق ودفعهم عن البدع؛ لأن طبائعهم قد تكدرت وفطرهم قد تغيرت، وبلغت في الكثافة والغلظة والعجرفة إلى حد عظيم لا تؤثر فيه الرقى، ولا تبلغ إليه المواعظ، فلم تبق عندهم سلامة طبائع العامة حتى ينقادوا إلى الحق بسرعة، ولا قد بلغوا إلى ما بلغ إليه الخاصة من رياضة أفهامهم وتلطيف طبائعهم بممارسة العلوم التي تُتَعَقّل بها الحجج الشرعية، ويعرف بها الصواب، ويتميز بها

الحق، حتى صاروا إذا أرادوا النظر في مسألة من المسائل أمكنهم الوقوف على الحق، والعثور على الصواب.

وبالجملة فالخاصة إذا بقي فيهم شيء من العصبية كان إرجاعهم إلى الإنصاف متيسر غير متعسر بإيراد الدليل الذي تقوم به الحجة لديهم، فإنهم إذا سمعوا الدليل عرفوا الحق، وإذا جادلوا وكابروا فليس ذلك عن صميم اعتقاد ولا عن خلوص نية، فرياضة الخاصة بإيراد الأدلة عليهم وإقامة حجج الله وإيضاح براهينه، وذلك يكفي، فإنهم لما قد عرفوه من علوم الاجتهاد، ومارسوه من الدقائق، لا يخفى عليهم الصواب، ولا يلتبس عليهم الراجح بالمرجوح، والصحيح بالسقيم، والقوي بالضعيف، والخالص بالمغشوش.

ورياضة العامة بإرشادهم إلى التعلم، ثم بذل النفس لتعليمهم ما هو الحق في اعتقاد ذلك المعلم بعد أن صار داعيًا من دعاة الحق ومرشدًا من مرشدي المسلمين، ثم ترغيبهم بما وعد الله به وإخبارهم بما يستحقه من فعل كفعلهم من الجزاء والأجر، ثم يجعل لهم من القدوة بأفعاله مثل ما يجعله لهم من القدوة بأقواله أو زيادة، فإن النفوس إلى الاقتداء بالفعّال أسرع منها إلى الاقتداء بالقوّال.

والعقبة الكؤود والطريق المستوعرة والخطب الجليل والعبء الثقيل، إرشاد طبقة متوسطة بين طبقة العامة والخاصة، وهم قوم قلّدوا الرجال وتلقنوا علم الرأي ومارسوه، حتى ظنوا أنهم بذلك قد فارقوا طبقة العامة وتميّزوا عنهم، وهم

لم يتميزوا في الحقيقة عنهم، ولا فارقوهم إلا بكون جهل العامة بسيطًا وجهل هؤلاء جهلاً مركبًا. وأشد هؤلاء تغييرًا لفطرته وتكديرًا لخلقته أكثرهم ممارسةً لعلم الرأي، وأثبتهم تمسكًا بالتقليد، وأعظمهم حرصًا عليه، فإن الدواء قد ينجع[1] في أحد هؤلاء في أوائل أمره، وأما بعد طول العكوف على ذلك والشغف به والتحفظ له فما أبعد التأثير وما أصعب القبول؛ لأن طبائعهم ما زالت تزداد كثافة بازدياد تحصيل ذلك، وتستفيد غلظة وفظاظة باستفادة ذلك، وبمقدار ولوعهم بما هم فيه وشغفهم به تكون عداوتهم للحق ولعلم الأدلة وللقائمين بالحجة.

ولقد شاهدنا من هذه الطبقة ما لو سردنا بعضه لاستعظمه سامعه واستفظعه، فإن غالبهم لا يتصوّر بعد تمرّنه فيما هو فيه إلا منصبًّا يثب عليه، أو يتيمًا يشاركه في ماله، أو أرملة يخادعها عن ملكها، أو فرصة ينتهزها عند ملك أو قاض، فيبلغ بها إلى شيء من حطام الدنيا، ولا يبقى في طبائع هؤلاء شيء من نور العلم وهدى أهله وأخلاقهم، بل هم أشبه شيء بالجبابرة وأهل المباشرة للمظالم، ومع هذا فهم أشد خلق الله تعصبًا وتعنتًا وبُعدًا من الحق، ورجوعهم إلى الحق من أبعد الأمور وأصعبها؛ لأنه لم يبق في أفهامهم فضلة لتعقّل ذلك وتدبّره، بل قد صار بعضها مستغرقًا بالرأي وبعضها مستغرقًا بالدنيا، فإن قلت: فهل بقي مطمع في أهل هذه الطبقة؟ وكيف الوصول إلى إرشادهم إلى الإنصاف وإخراجهم عن التعصب؟

---

(١) ينجع: ينفع ويؤثر. (م).

قلت: لا مطمع إلا بتوفيق الله وهدايته، فإنه إذا أراد أمرًا يسّر أسبابه، وسهّل طرائقه، وأحسن ما يستعمله العالم مع هؤلاء ترغيبهم في العلم وتعظيم أمره والإكثار من مدح علوم الاجتهاد، وأن بها يعرف أهل العلم الحق من الباطل، ويميّزون الصواب من الخطأ، وأن مجرّد التقليد ليس من العلم الذي ينبغي عد صاحبه من جملة أهل العلم، لأن كل مقلد يقر على نفسه بأنه لا يعقل حجج الله، ولا يفهم ما شرعه لعباده في كتابه، وعلى لسان رسوله، وأن من ظفر من طلبه وفاز من كده ونصبه لمجرّد اتباع فرد من أفراد علماء هذه الأمة وتقليده وقبول قوله دون حجته، فلم يظفر بطائل ولا نال حظًا، فإن بقي في من كان من هذه الطبقة نصيب من علو الهمة وحظ من شرف النفس وقسط من الرغبة في نيل ما هو أعلى مناقب الدنيا والآخرة، فقد تميل نفسه إلى العلم بعض الميل، فيأخذ من علوم الاجتهاد بنصيب، ويفهم بعض الفهم فيعرف أنه كان معلّلاً لنفسه بما لا يسمن ولا يغني من جوع، ومشتغلاً بما لا يرتقي به إلى شيء من درجات العلم، فهذا الدواء لأهل هذه الطبقة من أنفع الأدوية، وهو لا يؤثر بعض التأثير إلا مع كون ذلك المخاطب له بعض استعداد للفهم، وعنده إدراك وهو القليل، أما من كان لا يفهم شيئًا فيه من علوم الاجتهاد وإن أجهد نفسه وأطال عناها وأعظم كدّها كما هو الغالب على أهل هذه الطبقة، فإنهم إذا استفرغوا وسعهم في علم الرأي وأنفقوا في الاشتغال به شطرًا من أعمارهم، وسكنت أنفسهم إلى التقليد سكونًا تامًا، وقبلته قبولاً كليًا، لم تبق فيهم بقية لفهم شيء من العلوم.

وقد شاهدنا من هذا الجنس من لا يأتي عليه الحصر، قد تقتضيه في بعض الأحوال رغبة تجذبه إلى النظر في علم النحو، فلا يفهمه قط فضلاً عن سائر علوم الاجتهاد التي يفتتحها الطلبة بهذا العلم، فمن كان على هذه الصفة وبهذه المنزلة لا يأتي إرشاده إلى تعلّم علوم الاجتهاد بفائدة، وأحسن ما يستعمله معه من يريد تقليل تعصبه ودفع بعض ما قد تغيّرت به فطرته، هو أن ينظر العالم من عمل بذلك الدليل الذي هو الحق من قدماء المقلدين فيذكرهم أنه قد خالف إمامهم في تلك المسألة فلان وفلان ممن هو في طبقته أو أعلى طبقة منه، وليس هو بالحق أولى من المخالفين له، فإن قبل ذهنهم هذا فقد انفتح باب العلاج للطبيب، لأنه ينتقل معهم من ذلك إلى ما استدلّ به إمامهم وما استدلّ به من خالفه، وينتقل منه إلى وجوه الترجيح مبتدئًا بما هو أقرب إلى قبول فهم ذلك العليل، ثم ينقله من مرتبة إلى مرتبة حتى يستعمل من الدواء ما يقلّل تلك العلة، فإنه إذا أدرك العليل ذهاب شيء منها حصل له بعض نشاط يحمله على قبول ما يذهب بالبقية، ولكن ما أقل من يقبل شيئًا من هذه الأدوية، فإنه قد ارتكز في ذهن غالب هؤلاء أن الصحة والسلامة لهم هي في نفس العلة التي قد تمكنت من أذهانهم فسرت إلى قلوبهم وعقولهم، وأشربوا من حبها زيادة على ما يجده الصحيح عن العلة من محبة ما هو فيه من الصحة والعافية، وسبب ذلك أنهم اعتقدوا أن إمامهم الذي قلدوه ليس في علماء الأمة من يساويه أو يدانيه، ثم قبلت عقولهم هذا الاعتقاد الباطل وزاد بزيادة الأيام والليالي حتى بلغ إلى حدّ

يتسبب عنه أن جميع أقواله صحيحة جارية على وفق الشريعة ليس فيها خطأ ولا ضعف، وأنه أعلم الناس بالأدلة الواردة في الكتاب والسنّة على وجهٍ لا يفوت عليه منها شيء ولا تخفى منها خافية، فإذا سمعوا دليلاً في كتاب الله أو سنة رسوله قالوا: لو كان هذا راجحًا على ما ذهب إليه إمامنا لذهب إليه ولم يتركه، لكنه تركه لما هو أرجح منه عنده، فلا يرفعون لذلك رأسًا، ولا يرون بمخالفته بأسًا.

وهذا صنيع قد اشتهر عنهم وكاد أن يعمهم قرنًا بعد قرن وعصرًا بعد عصر على اختلاف المذاهب وتباين النحل، فإذا قال لهم القائل اعملوا بهذه الآية القرآنية أو بهذا الحديث الصحيح، قالوا: لست أعلم من إمامنا حتى نتبعك، ولو كان هذا كما تقول لم يخالفه من قلّدناه، فهو لم يخالفه إلا إلى ما هو أرجح منه.

وقد ينضم إلى هذا من بعض أهل الجهل والسفه والوقاحة وصف ذلك الدليل الذي جاء به المخاطب لهم بالبطلان والكذب إن كان من السنّة، ولو تمكنوا من تكذيب ما في الكتاب العزيز إذا خالف ما قد قلّدوا فيه لفعلوا.

وأما في ديارنا هذه فقد لقنهم من هو مثلهم في القصور والبعد عن معرفة الحق ذريعة إبليسية، ولطيفة مشؤومة هي أن دواوين الإسلام الصحيحين والسنن الأربع وما يلتحق بها من المسندات والمجاميع المشتملة على السنّة إنما يشتغل بها ويكرر درسها ويأخذ منها ما تدعو حاجته إليه من لم يكن من أتباع أهل البيت، لأن المؤلفين لها لم يكونوا من الشيعة، فيدفعون بهذه الذريعة الملعونة جميع

السنّة المطهرة لأن السنة الواردة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - هي ما في تلك المصنفات ولا سنة غير ما فيها، وهؤلاء وإن كانوا لا يعدون من أهل العلم ولا يستحقون أن يذكروا مع أهله، ولا تنبغي الشغلة بنشر جهلهم وتدوين غباوتهم، لكنهم لما كانوا قد تلبّسوا بلباس أهل العلم وحملوا دفاتره، وقعدوا في المساجد والمدارس، اعتقدتهم العامة من أهل العلم وقبلوا ما يلقنونهم من هذه الفواقر؛ فضلوا وأضلوا وعظمت بهم الفتنة وحلت بسببهم الرزية، فشاركوا سائر المقلدة في ذلك الاعتقاد في أئمتهم الذين قد قلدوهم واختصوا من بينهم بهذه الخصلة الشنيعة والمقالة الفظيعة، فإن أهل التقليد من سائر المذاهب يعظمون كتب السنّة، ويعترفون بشرفها وأنها أقوال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم- وأفعاله، وأنها هي دواوين الإسلام وأمهات الحديث وجوامعه التي عوّل عليها أهل العلم في سابق الدهر ولاحقه، بخلاف أولئك فإنها عندهم بالمنزلة التي ذكرنا فضمّوا إلى شنعة التقليد شنعة أخرى هي أشنع منها، وإلى بدعة التعصب بدعة أخرى هي أفظع منها، ولو كان لهم أقل حظ من علم وأحقر نصيب من فهم لم يخف عليهم أن هذه الكتب لم يقصد مصنفوها إلا جمع ما بلغ إليهم من السنّة بحسب ما بلغت إليه مقدرتهم وانتهى إليه علمهم، ولم يتعصبوا فيها لمذهب ولا اقتصروا فيها على ما يطابق بعض المذاهب دون بعض، بل جمعوا سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - لأمته ليأخذ كل عالم منها بقدر علمه وبحسب استعداده، ومن لم يفهم هذا فهو بهيمة لا يستحق أن يخاطب بما يخاطب به النوع الإنساني، وغاية ما ظفر به من الفائدة بمعاداة كتب السنّة

التسجيل على نفسه بأنه مبتدع أشد ابتداع؛ فإن أهل البدع لم ينكروا جميع السنّة ولا عادوا كتبها الموضوعة لجمعِها، بل حق عليهم اسم البدعة عند سائر المسلمين بمخالفة بعض مسائل الشرع.

فانظر أصلحك الله ما يصنع الجهل بأهله ويبلغ منهم حتى يوقعهم في هذه الهوّة فيعترفون على أنفسهم بما يقشعرّ له جلد الإسلام وتبكي منه عيون أهله، وليتهم نزّلوا كتب السنّة منزلة فن من الفنون التي يعتقدون أن أهله أعرف به من غيرهم، وأعلم ممن سواهم، فإن هؤلاء المقلدة على اختلاف مذاهبهم وتباين نحلهم إذا نظروا في مسألة من مسائل النحو بحثوا في كتب النحاة، وأخذوا بأقوال أهله وأكابر أئمته كسيبويه والأخفش ونحوهما، ولم يلتفتوا إلى ما قاله من قلدوهم في تلك المسألة النحوية؛ لأنهم يعلمون أن لهذا الفن أهلاً هم المرجوع إليهم فيه، فلو فرضنا أنه اختلف أحد المؤلفين في الفقه من أهل المذاهب المأخوذ بقولهم المرجوع إلى تقليدهم وسيبويه في مسألة نحوية لم يشك أحد أن سيبويه هو أولى بالحق في تلك المسألة من ذلك الفقيه لأنه صاحب الفن وإمامه.

وهكذا لو احتاج أحد من المقلدين أن ينظر في مسألة لغوية لرجع إلى كتب اللغة وأخذ بقول أهلها، ولم يلتفت في تلك المسألة إلى ما قاله من هو مقلّد له ولا عمل عليه، ولاسيما إذا عارض ما يقوله من هو من أئمة اللغة، وخالف ما يوجد في كتبها، وهكذا لو أراد أحدهم أن يبحث عن مسألة أصولية أو كلامية أو تفسيرية أو غير ذلك من علوم العقل والنقل، لم يرجع في كل فن إلا إلى أهله،

ولا يعوّل على سواهم لأنه قد عرف أن أهل تلك الفنون أخبر بها وأتقن لها وأعرف بدقائقها وخفيَّاتها وراجحها ومرجوحها وصحيحها وسقيمها، بخلاف من يقلّدونه فإنه وإن كان في علم الفقه بارعًا عارفًا به لكنه في هذه الفنون لا يرتقي إلى أقل أهله رتبة وأحقرهم معرفة ولا يرضى مقلدوه أن يعارضوا بقوله في هذه الفنون قول من هو أهلها، وإذا عرفت هذه من صنيعهم وتبينته فقل لهم ما بالكم تركتم خير الفنون نفعًا وأشرفه أهلاً وأفضله واضعًا وهو علم السنة، فإنكم قد علمتم أن اشتغال أهل هذا العلم به أعظم من اشتغال أهل سائر الفنون بفنونهم وتنقيحهم له وتهذيبه، والبحث عن صحيحه وسقيمه ومعرفة علله، والإحاطة بأحوال رواته وإتعاب أنفسهم في هذا الشأن ما لا يتعبه أحد من أهل الفنون في فنونهم، حتى صار طالب الحديث في تلك العصور لا يكون طالبًا إلا بعد أن يرحل إلى أقطار متباينة، ويسمع من شيوخ عدة، ويعرف العالي والنازل والصحيح وغيره على وجه لا يخفى عليه مخرج الحرف الواحد من الحديث الواحد، فضلاً عن زيادة على ذلك، وفيهم من يحفظ مائة ألف حديث إلى خمسمائة ألف حديث إلى ألف ألف حديث هي على ظهر قلبه، لا تخفى عليه منها خافية، ولا يلتبس عليه فيها حرف واحد، ومع هذا الحفظ والإتقان في المتون كذلك يحفظون ويتقنون أسانيدها على حد لا يخفى عليهم من أحوال الرواة شيء، ولا يلتبس عليهم ما كان فيه من خير وشرّ وجرح وتعديل، ويتركون من وجدوا في حفظه أدنى ضعف، أو كان به أقل تساهل أو أحقر ما يوجب الجرح.

وبالجملة فمن عرف الفنون وأهلها معرفة صحيحة لم يبقَ عنده شك أن اشتغال أهل الحديث بفنهم لا يساويه اشتغال سائر أهل الفنون بفنونهم ولا يقاربه، بل لا يعدّ بالنسبة إليه كثير شيء، فإن طالب الحديث لا يكاد يبلغ من هذا الفن بعض ما يريده إلا بعد أن يُفني صباه وشبابه وكهولته وشيخوخته فيه، ويطوّف الأقطار، ويستغرق بالسماع والكتب الليل والنهار، ونحن نجد الرجل يشتغل بفن من تلك الفنون العام والعامين والثلاثة فيكون معدودًا من محققي أهله ومتقنيهم، فما بالكم أيها المقلدة إذا أردتم الرجوع إلى فن السنّة لم تصنعوا فيه كما تصنعونه في غيره من الرجوع إلى أهل الفن وعدم الاعتداد بغيرهم، وهل هذا منكم إلا التعصب البحت والتعسف الخالص والتحكم الصرف؟ فهلاّ صنعتم في هذا الفن الذي هو رأس الفنون وأشرفها كما صنعتم في غيره، فرجعتم إلى أهله وتركتم ما تجدونه مما يخالف ذلك في مؤلفات المشتغلين بالفقه، الذين لا يفرقون بين أصح الصحيح وأكذب الكذب.

كما يعرف ذلك من يعرف نصيبًا من العلم وحظًا من العرفان، ومن أراد الوقوف على حقيقة هذا فلينظر مؤلفات جماعة هم في الفقه بأعلى رتبة مع التبحر في فنون كثيرة، كالجويني والغزالي (ت٥٠٥هـ) وأمثالهما فإنهم إذا أرادوا أن يتكلموا في الحديث جاءوا بما يضحك منه سامعه ويعجب؛ لأنهم يوردون الموضوعات فضلاً عن الضعاف، ولا يعرفون ذلك ولا يفطنون به ولا يفرقون بينه وبين غيره. وسبب ذلك عدم اشتغالهم بفن الحديث كما ينبغي، فكانوا

عند التكلم فيه عبرة من العِبر، وهكذا حال مثل هذين الرجلين وأشباههم من أهل طبقتهم مع تبحرهم في فنون عديدة، فما بالك بمن يتصدى للكلام في فن الحديث ويشتغل بإدخاله في مؤلفاته وهو دون أولئك بمراحل لا تحصر، وهكذا تجد كثيرًا من أئمة التفسير الذين لم يكن لهم كثير اشتغال بعلم السنة كالزمخشري (ت ٥٣٨هـ) والفخر الرازي (ت٦٠٦هـ) وغالب من جاء بعدهم، فإنهم يوردون في تفاسيرهم الموضوعات التي لا يشك من له أدنى اشتغال بعلم الحديث في كونه موضوعًا مكذوبًا على رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – وذلك المفسر قد أدخله في تفسيره واستدل به على ما يقصده من تفسير كتاب الله سبحانه، وهكذا أئمة أصول الفقه فإن أكثر من يشتغل في الناس في هذا الزمان بمؤلفاتهم لا يعرفون فن الحديث، ولا يميزون شيئًا منه، بل يذكرون في مؤلفاتهم الموضوعات ويبنون عليها القناطر.

وبهذه الأسباب تلاعب الناس بهذا الفن الشريف، وكذبوا على رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – أقبح كذب، فصار من له تمييز يقضي من صنيعهم العجب إذا وقف على مؤلفاتهم، ومع ذلك فهم لا يشعرون بما هم فيه من الخطأ والخطل والزلل، وهم الموقعون لأنفسهم في هذه الورطة بعدم رجوعهم في هذا الفن بخصوصه إلى أهله المشتغلين به، كما يرجعون إلى أهل سائر الفنون عند احتياجهم إلى مسألة من مسائله، ولست أظن سبب تخصيصهم لهذا الفن الشريف الجليل بعدم الرجوع إلى أهله دون غيره إلا ما يجده الشيطان في

تزيين مثل ذلك لهم من المحال في الدين وإثبات الأحكام الشرعية بالأكاذيب المختلقة، وإغفال كثير من مهمات الدين لعدم علم المتكلمين في الفقه بأدلتها.

وأنت لا يخفى عليك بعد هذا أن إنصاف الرجل لا يتم حتى يأخذ كل فن عن أهله كائنًا ما كان، فإنه لو ذهب العالم الذي قد تأهل للاجتهاد يأخذ مثلاً الحديث عن أهله، ثم يريد أن يأخذ ما يتعلق بتفسيره في اللغة عنهم، كان مخطئًا في أخذ المدلول اللغوي عنهم، وهكذا أخذ المعنى الإعرابي عنهم فإنه خطأ، بل يأخذ الحديث عن أئمته بعد أن يكشف عن سنده وحال رواته، ثم إذا احتاج إلى معرفة ما يتعلق بذلك الحديث من الغريب رجع إلى الكتب المدوّنة في غريب الحديث، وكذا سائر كتب اللغة المدونة في الغريب وغيره، وإذا احتاج إلى معرفة بنية كلماته رجع إلى علم الصرف، وإذا احتاج إلى معرفة إعراب أواخر كلمه رجع إلى علم النحو، وإذا أراد الاطلاع على ما في ذلك الحديث من دقائق العربية وأسرارها رجع إلى علم المعاني والبيان، وإذا أراد أن يسلك طريقة الجمع والترجيح بينه وبين غيره رجع إلى علم أصول الفقه، فالعالم إذا صنع هذا الصنع ظفر بالحق من أبوابه، ودخل إلى الإنصاف بأقوى أسبابه.

وأما إذا أخذ العلم عن غير أهله ورجح ما يجده من الكلام لأهل العلم في فنون ليسوا من أهلها، وأعرض عن كلام أهلها، فإنه يخبط ويخلط ويأتي من الأقوال والترجيحات بما هو في أبعد درجات الإتقان وهو حقيق بذاك، فإن من ذهب يقلد أهل علم الفقه فيما ينقلونه من أحاديث الأحكام ولم يقتد بأئمة

الحديث ولا أخذ عنهم ولا اعتمد مؤلفاتهم كان حقيقًا بأن يأخذ بأحاديث موضوعة مكذوبة على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - ويفرّع عليها مسائل ليست من الشريعة، فيكون من المتقولين على الله بما لم يقل، المكلفين عباده مسائل ليست من الشريعة، فيكون من المتقولين على الله بما لم يقل، المكلفين عباده بما لم يشرعه؛ فيضل ويضل، ولا بد أن يكون عليه نصيب من وزر العاملين بتلك المسائل الباطلة إلى يوم القيامة، فإنه قد سن لهم بها سننًا سيئة، ويصدق عليه قول النبي - صلى الله عليه وآله وسلم: «من أفتى بفتيا غير ثبت فإنما إثمه على الذي أفتاه» أخرجه أحمد في المسند وابن ماجه. وفي لفظه «من أفتى بفتيا بغير علم كان إثم ذلك على الذي أفتاه» أخرجه أحمد وأبو داود ورجال إسناده أئمة ثقات. وليس هذا بمجتهد حتى يقال إنه إن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر، بل هذا مجازف متجرّئ على شريعة الله متلاعب بها، لأنه عمد إلى من لا يعرف علم الشريعة المطهرة فرواها عنه، وترك أهلها بمعزل، فإن كان يعلم أن أخذ ما يستدل به من الأحاديث عن غير أهل الفن، فهو قد أتى ما أتاه من الاستدلال بالباطل وإثبات المسائل التي ليست بشرع عن عمد وقصد، فما أحقه أن يعاقب على ذلك، فقد صح عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أنه قال: «من روى عني حديثًا يُرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين» وفي رواية «يظن أنه كذب» والحديث ثابت في صحيح مسلم وغيره، وقد ثبت في الصحيحين وغيرهما من حديث جماعة من الصحابة أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: «من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار» فهذا العامد إلى كتب من لا يعرفون

صحيح الأحاديث من باطلها ولا يميزونها بوجه من وجوه التمييز كالمشتغلين بعلم الفقه والمشتغلين بعلم الأصول، قد دخل تحت حديث «فهو أحد الكاذبين» لأن من كان كذلك فهو مظنة للكذب على رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وإن لم يكن عن عمد منه وقصد؛ لأنه أقدم على رواية ما لا يدري أصحيح هو أم باطل، ومن أقدم على ما هذا شأنه وقع في الكذب.

وأما إذا كان الناقل من غير أهل الفن لا يدري أن من نقل عنه لا تمييز له فهذا جاهل ليس بأهل لأن يتكلم على أحكام الله، فاستحق العقوبة من الله بإقدامه على الشريعة، وهو بهذه المنزلة التي لا يستحق صاحبها أن يتكلم معها على كلام فرد من أفراد أهل العلم، فكيف على كلام الله ورسوله؟! فبعدًا وسحقًا للمتجرئين على الله، وعلى شريعته بالإقدام على التأليفات للناس مع قصورهم وعدم تأهلهم، وقد كثر هذا الصنع من جماعة يبرزون في معرفة مسائل الفقه التي هي مشوبة بالرأي إن لم يكن هو الغالب عليها، ويتصدرون لتعليم الطلبة لهذا العلم، ثم تكبر أنفسهم عندهم لما يجدونه من اجتماع الناس عليهم وأخذ العامة بأقوالهم في دينهم، فيظنون أنهم قد عرفوا ما عرفه الناس، وظفروا بما ظفر به علماء الشريعة المتصدرون للتأليف والكلام على مسائل الشريعة، فيجمعون مؤلفات هي مما قمشت[1] «وطم حبْلُ الحاطب صُنعُ من لا يدري لمن لا يفهم»، ثم يأخذها عنهم من هو أجهل منهم وأقصر باعًا في العلم، فينتشر في العالم وتظهر

(١) قمش الشيء: جمعه من هنا وهناك. (م).

في الملة الإسلامية فاقرة من الفواقر وقاصمة من القواصم. وصاحبها لجهله يظن أنه قد تقرب إلى الله بأعظم القرب، وتاجره بأحسن متاجرة، وهو فاسد الظن باطل الاعتقاد مستحق لسخط الله وعقوبته، لأنه أقدم في محل الإحجام وتحلّى بما ليس له، ودخل في غير مدخله، ووضع جهله على أشرف الأمور وأعلاها وأولاها بالعلم والإتقان والتمييز وكمال الإدراك، فهذا هو بمنزلة القاضي الذي لا يعلم بالحق، فهو في النار سواء حكم بالحق أو الباطل، بل هذا الذي أقدم على تصنيف الكتب وتحرير المجلدات في الشريعة الإسلامية مع قصوره وعدم بلوغه إلى ما لا بد لمن يتكلم في هذا الشأن منه، أحق بالنار من ذلك القاضي الجاهل؛ لأنه لم يصب بجهل القاضي الجاهل مثل من أصيب بمصنفات هذا المصنف المقصّر.

ومن فتح الله عليه من معارفه بما يعرف به الحق من الباطل والصواب من الخطأ، لا يخفى عليه ما في هذه المصنفات الكائنة بأيدي الناس في كل مذهب، فإنه يقف من ذلك على العجب، ففي بعض المذاهب يرى أكثر ما يقف عليه في مصنف من مصنفات الفقه خلاف الحق، وفي بعضها يجد بعضه صوابًا وبعضه خطأً، وفي بعضها يجد الصواب أكثر من الخطأ، ثم يعثر على ما يحرره مصنفو تلك الكتب من الأدلة لتلك المسائل التي قد دوّنوها فيجد فيها الصحيح والحسن والضعيف والموضوع، وقد جعلها المصنف شيئًا واحدًا، وعمل بها جميعها من غير تمييز وعارض بين الصحيح والموضوع وهو لا يدري، ورجَّح الباطل على الصحيح وهو لا يعلم. فما كان أحق هذا المُصَنِّف - لا كثر الله في أهل العلم من أمثاله -

بأن يؤخذ على يده ويقال له اترك ما لا يعنيك، ولا تشتغل بما ليس من شأنك، ولا تدخل فيما لا مدخل لك فيه.

ثم إذا فات أهل عصره أن يأخذوا على يده فلا ينبغي أن يفوت من بعدهم أن يأخذوا على أيدي الناس ويحولوا بينهم وبين هذا الكتاب الذي لا يفرق مؤلفه بين الحق والباطل، ولا يميز بين ما هو من الشريعة وما ليس منها، فما أوجب هذا عليهم، فإن هذا المشئوم قد جنى على الشريعة وأهلها جناية شديدة، وفعل منكرًا عظيمًا، وهو يعتقد لجهله أنه قد نشر في الناس مسائل الدين، ويظن من اتبعه في الأخذ عنه أن هذا الذي جاء به هذا المُصَنِّف هو الشريعة، فانتشر بين الجاهلين أمر عظيم وفتنة شديدة، وهذا هو السبب الأعظم في اختلاط المعروف بالمنكر في كتب الفقه، وغلبة علم الرأي على علم الرواية، فإن المتصدر للتصنيف في كتب الفقه وإن بلغ في إتقانه وإتقان علم الأصول وسائر الفنون الآلية إلى حد يتقاصر عنه الوصف، إذا لم يتقن علم السنّة ويعرف صحيحه من سقيمه، ويعول على أهله في إصداره وإيراده، كانت مصنفاته مبنية على غير أساس، لأن علم الفقه هو مأخوذ من علم السنة إلا القليل منه، وهو ما قد صرح بحكمه القرآن الكريم، فما يصنع ذو الفنون بفنونه إذا لم يكن عالماً بعلم الحديث متقنًا له معوّلاً على المصنفات المدونة فيه.

وبهذه العلة تجد المصنفين في علم الفقه يعوّلون في كثير من المسائل على محض الرأي، ويدونونه في مصنفاتهم وهم لا يشعرون أن في ذلك سنّة صحيحة

يعرفها أقل طالب لعلم الحديث، وقد كثر هذا جدًّا من المشتغلين بالفقه على تفاقم شره وتعاظم ضرره، وجنوا على أنفسهم وعلى الشريعة وعلى المسلمين. وإذا شككت في شيء من هذا فخذ أي كتاب شئت من الكتب المصنفة في الفقه وطالعه تجد الكثير الواسع، وكثيرًا ما تجد في ذلك من المسائل التي لم تدع إليها حاجة ولا قام عليها دليل، بل مجرّد الفرض والتقدير وما يدور في مناظرة الطلبة ويسبق إليه أذهانهم، فإن هذا يكون في الابتداء سؤالاً ومناظرة ثم يجيب عنه من هو من أهل الفقه، وغالب من يتصدّر منهم وينفق بينهم، هو من لا التفات له إلى سائر العلوم ولا اشتغال منه بها فلا يعرف الحجة ولا يعقلها، فيدون الطلبة جوابه ويصير حينئذ فقهًا وعلمًا، وهو كلام جاهل لا يستحق الخطاب، ولا يعوّل على مثله في جواب، ولو تكلم معه المتكلم في فن من فنون الاجتهاد لكان ذلك عنده بمنزلة من يتكلم بالعجمية، ويأتي بالمعميات ويتعمد الألغاز.

فيا هذا الجاهل - لا كثّر الله في أهل العلم من أمثالك - ألا تقتصر على ما قد عرفته من كلام من تقلده فإذا سألك سائل عن شيء منه نقلته له بنصه، وإن سألك عما لم يكن منه، قلت: لا أدري، فمالك والكلام برأيك، وأنت جاهل لعلم الرأي فضلاً عن علم الرواية، وعاطل عن كل معقول ومنقول لم تحط من علم الفقه الذي ألفه أهل مذهبك إلا بمختصر من المختصرات، فضلاً عن مؤلفات غير أهل مذهبك في الفقه فضلاً عن المؤلفات في سائر العلوم، فأنت من علامات القيامة، ومن دلائل رفع العلم، وقد أخبرنا رسول الله - صلى الله عليه

وآله وسلم - عنك وعن أمثالك وأبان لنا «أنه يتخذ الناس رؤوسًا جهالاً فيفتون بغير علم فَيَضِلّون ويُضلون»، فأنت ممن يُفتي بغير علم، ويتعمد الضلالة لنفسه والإضلال للناس، «فاربع على ظلعك[1] وأقصر من غوايتك واترك ما ليس من شأنك، ودع مثل هذا لمن علمه الله علم الكتاب والسنّة وأطلعه على أسرارهما بما فتح له من المعارف الموصلة إليهما، فأنت إن وكلت الأمر إلى أهله وألقيت عنان هذا المركب إلى فارسه، دخل إلى الشرع من أبوابه، ووصل إلى الحق من طريقه، وحطّ عن عباد الله كثيرًا من هذه التكاليف التي قد كلفهم بها أمثالك من الجهال، وأراحهم من غالب هذه الأكاذيب التي يسمونها علمًا، فإن ذلك شيء الجهل خير منه.

ولقد عظمت المحنة على الشرع وأهله بهذا الجنس من المقلدة حتى بطل كثير من الشريعة الصحيحة التي لا خلاف بين المسلمين في ثبوتها لاشتهارها بين أهل العلم، ووجودها إما في محكم الكتاب العزيز أو في ما صح من دواوين السنّة المطهّرة التي هي مشتهرة بين الناس اشتهارًا على وجه لا يخفى على من ينسب إلى العلم وإن كان قليل الحظ فيه، وسبب ذلك أن هؤلاء كما عرفت قد جعلوا غاية مطلبهم ونهاية مقصدهم العلم بمختصر من مختصرات الفقه التي هي مشتملة على ما هو من علم الرأي والرواية والرأي أغلب، ولم يرفعوا إلى غير ذلك رأسًا من جميع أنواع العلوم، فصاروا جاهلين بالكتاب والسنّة وعلمهما جهلاً

(١) اربع على ظلعك: مثل يُراد به: إنك ضعيف فانته عما لا تطيقه، واربع: توقف، ظلعك: عيبك. (م).

شديدًا، لأنه قد تقرر عندهم أن علم الشريعة منحصر في ذلك المختصر، وأن ما عداه فضلة أو فضول، فاشتد شغفهم به وتكالبهم عليه، ورغبوا عما عداه وزهدوا فيه زهدًا شديدًا، فإذا سمعوا آية من كتاب الله أو حديثًا من سنّة رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – مصرحًا بحكم من الأحكام الشرعية تصريحًا يفهمه العامة من أهل طبقتهم كان ذلك هيّنًا عندهم، كأنه لم يكن كلام الله أو كلام رسوله، ويطرحونه لمجرد مخالفته لحرف من حروف ذلك الكتاب، بل مفهوم من مفاهيمه، وهذا لا ينكره من صنيعهم إلا من لا يعرفهم.

وقد عرفت منهم من لو جمع له الجامع مصنفًا مستقلاً من أدلة الكتاب والسنّة يشتمل على أدلة قرآنية وحديثية ما يجاوز المئين أو الألوف، كلها مصرح بخلاف حرف من حروف ذلك المختصر الذي قد عرفه من الفقه لم يلتفت إلى شيء من ذلك، ولو انضم إلى الكتاب والسنّة المنقولة في ذلك المصنف إجماع الأمة سابقها ولاحقها وكبيرها وصغيرها من كل من ينتسب إلى العلم على خلاف ما في ذلك المختصر، لم يرفع رأسه إلى شيء من ذلك، ولا أستبعد أنه لو جاءه نبي مرسل أو ملك مقرّب يخبره أن الحق الذي شرعه الله لعباده خلاف حرف من حروف ذلك المختصر لم يسمع منهما ولا صدّقهما، بل لو انشقت السماء وصرخ منها ملك من الملائكة بصوت يسمعه جميع أهل الدنيا بأن الحق على خلاف ذلك الحرف الذي في المختصر لم يصدقه ولا رجع إلى قوله، وأعظم من هذا أنك ترى الواحد منهم يعترف بأنه مقلد ثم يحفظ عن شيخه مسألة

يعترف أنها من أفكاره وأنه لم يسبق إليها، مع اعترافه بأن ذلك الشيخ مقلّد واعترافه بأن تقليد المقلد لا يصح، ثم يأخذ هذه المسألة عن شيخه ويعمل بها قابلاً لها قبولاً تامًّا ساكنًا إليها منثلج الخاطر بها مؤثر لها على أدلة الكتاب والسنّة وأنظار المبرزين من العلماء، ولو أجمعوا جميعًا فإن إجماعهم ودليلهم لا يثني هذا الفدم الجافي الجلف عن كلام شيخه المقلّد الذي سمعه منه.

وبالجملة فمن كان بهذه المنزلة فهو ممن طبع الله على قلبه وسلبه نور التوفيق فعمي عن طريق الرشاد، وضل عن سبيل الحق. ومثل هذا لا يستحق توجيه الخطاب إليه ولا يستأهل الاشتغال به، فإنه وإن كان في مسلاخ إنسان وعلى شكل بني آدم فهو بالدواب أشبه وإليها أقرب، ويا ليته لو كان دابة ليسلم من معرّته عباد الله وشريعته. ولكن هذا المخذول مع كونه حماريّ الفهم بهيميّ الطبع، قد شغل نفسه بالحط على علماء الدين المبرزين المشتغلين بالكتاب والسنّة وعلمهما وما يوصل إليهما، وعاداهم أشد العداوة، وكافحهم بالمكروه مكافحة، ونسبهم إلى مخالفة الشرع ومباينة الحق، بسبب عدم موافقتهم له على العمل بما تلقنه من شيخه الجاهل.

ولقد جاءت هذه الأزمنة في ديارنا هذه بما لم يكن في حساب ولا خطر ببال إبليس أن يكون له مثل هذه البطانة، ولا ظن أنه ينجح كيده فيهم إلى هذا الحد ويبلغون في طاعته هذا المبلغ، فإن غالبهم قد ضمّ إلى ما قدمنا من أوصافه وصفًا أشد منها وأشنع وأقبح، وهو أنه إذا سمع قائلاً يقول: قال رسول الله، أو

يملي سندًا فيقول حدثنا فلان عن فلان، قامت قيامته وثار شيطانه واعتقد أن هذا صنع أعداء أهل البيت المناصبين لهم العداوة المخالفين لهديهم.

فانظر ما صنع هذا الشيطان فإن في نسبته للمشتغلين بالسنّة المطهرة إلى مخالفة أهل البيت طعنًا عظيمًا على أهل البيت، لأنه جعلهم في جانب والسنّة في جانب آخر وجعل بينهما عنادًا وتخالفًا، فانظر هذا الشيعي المحب لأهل البيت القائم في نشر مناقبهم كان أول ما قرره من مناقبهم النداء إلى الناس بأن من عمل بالسنّة المطهرة أو رواها أو أحبها فهو مخالف لأهل البيت! وحاشى لأهل البيت أن يكونوا كما قال؛ فهم أحق الأمة باتباع سنّة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - والاهتداء بهديه والاقتداء بكلامه.

ولو كانوا كما قال هذا الجاهل لم يكونوا من أهل البيت، بل من أعداء الشريعة المطهرة، وأعداء الله ورسوله فإن من تظهَّر بمخالفة سنة رسول الله فقد تظهر بمخالفة الله وبمخالفة رسوله، وخرج من حزب الحق إلى حزب الباطل، ومن نور الهداية إلى ظلمة الغواية كائنًا من كان فليس بعد هذا شيء.

ولقد رأينا هؤلاء الذين يسخطون على السنّة المطهرة ويعادون من اشتغل بها وعكف عليها، يسمع أحدهم في المساجد والمدارس علوم الفلسفة وسائر علوم غير الشريعة يقرأها الطلبة على الشيوخ فلا ينكر ذلك ولا يرى به بأسًا، فإذا سمع حدثنا فلان عن فلان قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كان

هذا أشد على سمعه من علم أرسطا طاليس وأفلاطون وجالينوس، بل أثقل على سمعه من فرعون وهامان. فقبّح الله أهل البدع وقلّل عددهم وأراح منهم، فإنهم أضرّ على الشريعة من كل شيء، قد شغلوا أنفسهم بمسائل معروفة هي رأس مذهبهم وأساسه، وتركوا ما عدا ذلك وعابوه وعادوا أهله. انظر الرافضة فإنك تجد أكثر ما لديهم وأعظم ما يشتغلون به ويكتبونه ويحفظونه مثالب الصحابة ﷺ المكذوبة عليهم؛ ليتوصلوا بذلك إلى ما هو غاية ما لديهم من السبّ والثلب لهم، صانهم الله وكبت مبغضيهم. ثم يعتبرون الناس جميعًا بهذه المسألة، فمن وافقهم فيها فهو المسلم حقًّا، المحق وإن فعل ما فعل، ومن خالفهم في هذه المسألة فهو المبطل المبتدع وإن كان على جانب من الورع وحظ من التقوى لا يقادر قدرهما، وقد يضمون إلى هذه المسألة التظهر بجمع الصلوات، وترك الجُمَعْ كما قلته في أبيات:

تَشَيُّع الأَقْوَام في عَصْرِنَا مُنْحَصِرٌ في بِدَعٍ تُبْتَدَع
عَدَاوَةِ السُّنَّة والثَّلْبِ للأَسْلاَفِ والجَمْعِ وتَرْكُ الجُمَع

وأما معيار التشيع في ديارنا هذه عند جماعة من الزيدية لا عند جميعهم فيزيدون على هذه الأربع خامسة، وهي التظهر بترك بعض من سنن الصلاة كالرفع والضم، فإن أهل الطبقة التي ذكرنا لك أنها أصل الشر إذا رأوا من يفعل الرفع والضم ونحوهما كالتوجه في الصلاة بعد التكبيرة والتورّك في التشهد الأخير والدعاء في الصلاة بغير ما قد عرفوه، عادوه عداوة أشد من عداوتهم

لليهود والنصارى، وظنوا أنه على شريعة أخرى، وعلى دين غير دين الإسلام، وأوقعوا في أذهان العوام أنه ناصبي، فانتقلوا من فعله لهذه السنن أو أحدها إلى النصب الذي هو بغض عليّ وحكموا عليه به حكمًا جازمًا. فانظر هذا الصنع الشنيع الذي هو شبيه بلعب الصبيان.

ومما أحكيه لك: إني أدركت في أوائل أيام طلبي رجلاً يقال له الفقيه صالح النهميّ، قد اشتهر في الناس بالعلم والزهد وطلب علوم الاجتهاد طلبًا قويًا فأدركها إدراكًا جيدًا، فرفع يديه في بعض الصلوات ورآه يفعل ذلك بعض المدرسين في علم الفقه المشهورين بالتحقيق فيه والإتقان له، فقال: اليوم ارتدّ الفقيه صالح. فانظر هذه الكلمة من مثل هذا مع شهرته في الناس واجتماع كثير من طلبة علم الفروع عليه في جامع صنعاء، وشيبه الناصع وثيابه الحسنة، كيف موقعها في قلوب العامة وما تراهم يعتقدون في الفاعل لذلك بعد هذا، فأبعد الله هذا عالمًا وذهب بهذا علمًا، وإن كان لا عالم ولا علم فإن من لا يعقل الحجة ولا يفهم إلا مجرد الرأي لا الرواية ليس من العلم في شيء، ولا يستحق الدخول في باب من أبوابه، ولا ينبغي وصفه بشيء من صفاته.

فيا هذا لا حيّاك الله، أيكون فعل سنّة الرفع التي اجتمع على روايتها عن رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – العشرة المبشرة بالجنة، ومعهم زيادة على أربعين صحابيًّا ردة وكفرًا وخروجًا من الملة الإسلامية؟! أتدري ما صنعت بنفسك يا جاهل؟ عمدت إلى سنّة من السنن الثابتة ثبوتًا متواترًا فتركتها، ولم

تقنع لمجرد إنكار ثبوتها، بل جاوزت ذلك إلى أن جعلتها رِدّةً، فجنيت على صاحب الشريعة أولاً، ثم على كل مسلم يفعل هذه السنة ثانيًا، ثم على نفسك ثالثًا، فخبت وخسرت وخبطت خبطًا ليس من شأن من هو مثلك من أسراء التقليد واتباع التعصب وكفّرت عالمًا من علماء المسلمين، يفعل سنة من سنن سيد المرسلين، فما لك وهذا وأنت تعترف على نفسك أنك لا تعرف الحق، ولا تعقل الصواب في مسائل الطهارة والتخلي[1] والوضوء والصلاة، فكيف قمت ههنا مقام تكفير المسلمين والحكم عليهم بصريح الردة جازمًا بذلك متحدثًا به مطمئنًا إليه؟! فما أوجب إنكار مثل هذا المنكر على أئمة المسلمين وأولي الأمر منهم! فإن التنكيل بهذا المتكلم بمثل هذا الكلام بالحبس وسائر أنواع التعزير التي تردعه وتردع أمثاله من أهل التعصب عن انتهاك أعراض المسلمين والتلاعب بعلماء الدين من أعظم ما يتقرّب به المتقربون، وأفضل ما يفعله من ولاه الله من أمر عباده شيئًا، فإن غالب ما يصدر من هؤلاء المتعصبة من تمزيق أعراض علماء الدين المتمسكين بالسنن الصحيحة الثابتة في هذه الشريعة هو راجع إلى الطعن على الشريعة والرد لما جاءت به، وتقليب السنن بدعًا، والبدع سننًا والأخذ على أيدي هؤلاء حتى يدعوا ما ليس من شأنهم، ويقلعوا عن غوايتهم، ويقصروا عن ضلالتهم، واجب على كل مسلم، وإذا لم تتناول أدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مثل هذا لم تتناول غيره.

---

(١) التخلي: قضاء الحاجة، والمقصود أنه لا يعرف آداب قضاء الحاجة. (م).

ومن هذا الجنس الذي يفعله أهل التعصب فرارهم عن علماء الإنصاف وطعنهم على من اتصل بهم أو أخذ عنهم وتحذيرهم للعامة وللطلبة عن مجالسة من كان كذلك وإخبارهم لهم بأن ذلك العالم سيضلهم ويخرجهم عما هم فيه من المذهب الذي هم عليه، ثم يذكرون عند هذا التحذير والإنذار مطاعن يطعنون بها على ذلك العالم لمجرد سماعها يثور غضب كل مسلم ويلتهب طبع من يسمع ذلك كائنًا من كان، فيقولون مثلاً لذلك العامي أو الطالب: هذا العالم الذي تتصل به يبغض عليّ بن أبي طالب أو يبغض أهل البيت أو نحو هذه العبارات الفظيعة، فعند سماع ذلك تقوم قيامة هذا المسكين، وليس بملوم فإنه جاهل جاء إليه من له ثياب أهل العلم وسمتهم وشكلهم، فقال له: إن ذلك العالم يعتقد كذا أو يقول كذا فصدقه، فالذنب محمول على ذلك القائل، ولا يكون إلا من أهل تلك الطبقة التي هي منشأ الشر ومنبع الفتنة، وقد اشتهر على ألسن الناس في صنعاء وما يتصل بها أن العلماء المجتهدين ومن يأخذ عنهم ويتصل بهم في هذه العصور يقال لهم سنيّة، وهذا هو اللقب الذي يتنافس فيه المتنافسون، فإن نسبة الرجل إلى السُّنة تنادي أبلغ نداء، وتشهد أكمل شهادة، بأنه متلبس بها، ولكنه لما صار في اصطلاح هؤلاء المتعصبة يطلق على من يعادي عليًّا ويوالي معاوية، افتراء منهم على أهل العلم، واجتراء على المسلمين، استصعب ذلك من استصعبه عند إطلاقه عليه في ألسن هؤلاء الذين هم بالدواب أشبه.

ولم أجد أهل ملة من الملل ولا فرقة من الفرق الإسلامية، أشد بهتًا وأعظم كذبًا وأكثر افتراءً من الرافضة، فإنهم لا يبالون بما يقولون من الزور كائنًا ما كان، ومن كان مشاركًا لهم في نوع من أنواع الرفض وإن قلّ كان فيه مشابهة لهم بقدر ما يشاركهم فيه، فهذا الذي نجده في ديارنا هذه يختلف باختلاف المشاركة المذكورة، فمن تلاعب به الشيطان ولم يزل ينقله من درجة إلى درجة حتى وصل به إلى الرفض البحت كما تشاهده في جماعة فلا مطمع في كفّه عن الطعن والثلب لخير القرون فضلاً عن أهل عصره، وليس يفلح من كان هكذا ولا يرجع إلى حق ولا ينزع عن باطل، فإن تظاهر بالإنصاف والإقلاع عن البدعة والتلبس بالسنّة فالغالب أن ذلك يكون لجلب مصلحة له دنيوية أو دفع مفسدة يخشى ضررها، ولا يصح إلا في أندر الأحوال، فالهداية بيد الله يهدي من يشاء، وقد شاهدنا من خضوع هؤلاء لأطماع الدنيا وإن كانت حقيرة ما لا يمكن التعبير عنه، فإنه لو طلب منه بعض أهل الدنيا أن يخرج من مذهبه لكان سريع الإجابة قريب الانفعال حتى ينال ذلك الغرض الدنيوي، وهو لا محالة راجع إلى ما كان فيه، ومن كان دون هذا فهو أقل ضررًا منه للإسلام وأهله ولنفسه وأقرب إلى الإنصاف، ثم من كان أقل تلبسًا بهذه البدعة كان أقل شرًّا وأخف ضرًّا. وهو يرجع عنها إذا طلب العلم ومارس فنونه وعكف على علم الحديث، فإن لم يكن متأهلاً لطلب العلوم فليلزم أهله المتصفين بالإنصاف العارفين بالحق المهتدين بهدي الدليل، وقد شاهدنا كثيرًا ممن كان كذلك يقلع عنه وتنحّل من عُقَد ما قد أصابه عقدة بعد عقدة، حتى تصفو وتذهب ما تكدرت به فطرته ويدخل إلى الحق من أبوابه بحسب استعداده وبقدر فهمه.

[سادسًا: إصرار البعض على التمسك بالخطأ وعدم التراجع عنه بعد معرفتهم للحق والصواب]

ومن آفات التعصب الماحقة لبركة العلم أن يكون طالب العلم قد قال بقول في مسألة كما يصدر ممن يفتي أو يصنف أو يناظر غيره ويشتهر ذلك القول عنه، فإنه قد يصعب عليه الرجوع عنه إلى ما يخالفه وإن علم أنه الحق وتبين له فساد ما قاله. ويرجع ذلك لعدة أسباب:

أ. [الخوف على سمعته ومكانته العلمية]

ولا سبب لهذا الاستصعاب إلا تأثير الدنيا على الدين، فإنه قد يسوّل له الشيطان أو النفس الأمّارة أن ذلك ينقصه ويحط من رتبته ويخدش في تحقيقه ويغض من رئاسته، وهذا تخيل مختل وتسويل[1] باطل، فإن الرجوع إلى الحق يوجب له من الجلالة والنبالة وحسن الثناء ما لا يكون في تصميمه على الباطل، بل ليس في التصميم على الباطل إلا محض النقص له والإزراء عليه والاستصغار لشأنه، فإن منهج الحق واضح المنار يفهمه أهل العلم ويعرفون براهينه ولا سيما عند المناظرة، فإذا زاغ عنه زائغ تعصبًا لقول قد قاله أو رأي رآه فإنه لا محالة يكون عند من يطلع على ذلك من أهل العلم أحد رجلين، إما متعصب مجادل مكابر إن كان له من الفهم والعلم ما يدرك به الحق ويتميز به الصواب، أو جاهل فاسد الفهم باطل التصوّر إن لم يكن له من العلم ما يتوصل به إلى معرفة

(١) تسويل: إغواء وتزيين. (م).

بطلان ما صمّم عليه وجادل عنه، وكلا هذين المطعنين فيه غاية الشين وكثيرًا ما تجد الرجلين المنصفين من أهل العلم قد تباريا في مسألة وتعارضا في بحث، فبحث كل واحد منهما عن أدلة ما ذهب إليه فجاءا بالمتردية والنطيحة، على علم منه بأن الحق في الجانب الآخر، وأن ما جاء به لا يسمن ولا يغني من جوع. وهذا نوع من التعصب دقيق جدًّا يقع فيه كثير من أهل الإنصاف ولا سيما إذا كان بمحضر من الناس، وأنه لا يرجع المبطل إلى الحق إلا في أندر الأحوال، وغالب وقوع هذا في مجالس الدرس ومجامع أهل العلم.

ب. [بدافع الكبر إذا كان صاحب الرأي الصواب أصغر منه سنًّا أو أقل شهرة]

ومن الآفات المانعة عن الرجوع إلى الحق أن يكون المتكلم بالحق حدث السنّ بالنسبة إلى من يناظره، أو قليل العلم أو الشهرة في الناس، والآخر بعكس ذلك، فإنه قد تحمله حمية الجاهلية والعصبية الشيطانية على التمسك بالباطل أنفة منه عن الرجوع إلى قول من هو أصغر منه سنًّا أو أقل منه علمًا أو أخفى شهرةً، ظنًّا منه أن في ذلك عليه ما يحط منه وينقص ما هو فيه. وهذا الظن فاسد فإن الحط والنقص إنما هو في التصميم على الباطل، والعلوّ والشرف في الرجوع إلى الحق بيد من كان وعلى أي وجه حصل.

ج. [ما يقع في مجالس العلم من الطلاب أو الشيوخ من المجاملة]

ومن الآفات ما يقع تارة من الشيوخ وأخرى من تلامذتهم، فإن الشيخ قد يريد التظهر لمن يأخذ عنه بأنّه بمحل من التحقيق وبمكان من الإتقان، فيحمله ذلك على دفع الحق إذا سبق فهمه إلى الباطل لئلاّ يظن من يأخذ عنه أنه يخطئ ويغلط، وهو لو عرف ما عند ذلك الذي يأخذ عنه العلم أن رجوعه عن الخطأ إلى الصواب أعظم في عينه، وأجل عنده، وزاده ذلك رغبة فيه ومحبة له، وإذا استمر على الغلط وصمم على الخطأ كان عنده دون منزلة الرجوع إلى الحق بمنازل، وهكذا التلميذ قد يخطر بباله التزين لشيخه والتجمل عنده بأنه قوي الفهم سريع الإدراك صادق التصور، فيحمله ذلك على الوقوف على ما قد سبق إلى ذهنه من الخطأ والتشبث بما وقع له من الغلط.

وبالجملة فالأسباب المانعة من الإنصاف لا تخفى على الفطن، وفي بعضها دقة تحتاج إلى تيقظ وتدبر وتتفق في كثير من الحالات لأهل العلم والفهم والإنصاف، فالمعيار الذي لا يزيغ أن يكون طالب العلم مع الدليل في جميع موارده ومصادره لا يثنيه عنه شيء ولا يحول بينه وبينه حائل، فإذا وجد في نفسه نزوعًا إلى غير ما هو المدلول عليه بالدليل الصحيح، وأدرك منها رغبة للمخالفة وتأثيرًا لغير ما هو الحق، فليعلم عند ذلك أنه قد أصيب بأحد الأسباب السابقة من حيث لا يشعر، ووقع في محنة، فإن عرفها بعد التدبّر فليجتنبها كما يجتنب العليل ما ورد عليه من الأمور التي كانت سببًا لوقوعه في المرض، وإن خفيت

عليه العلة التي حالت بينه وبين اتباع الحق فليسأل من له ممارسة للعلم ومعرفة بأحوال أهله كما يسأل المريض الطبيب إذا لم يعرف علته ولا اهتدى إليها، فقد يكون دفع العلة بمجرّد تجنب الأسباب الموقعة فيها، كالحمية التي يرشد إليها كثير من الأطباء إذا لم تكن العلة قد استحكمت، وقد يكون دفعها باستعمال الأدوية التي تقاوم المادة الكائنة في البدن وتدافعها حتى تغلبها.

وهكذا علة التعصب فإنه إذا عرف سببه أمكن الخروج منه باجتنابه، وإن لم يعرف سأل أهل العلم المنصفين عن دواء ما أصابه من التعصب فإنه سيجد عندهم من الأدوية ما هو أسرع شفاء وأقرب نفعًا وأنجع برءًا مما يجده العليل عند الأطباء.

واعلم أنه كما يتسبب عن التعصب محق بركة العلم وذهاب رونقه وزوال ما يترتب عليه من الثواب، كذلك يترتب عليه من الفتن المفضية إلى سفك الدماء وهتك الحرم وتمزيق الأعراض واستحلال ما هو في عصمة الشرع ما لا يخفى على عاقل، وقد لا يخلو عصر من العصور ولا قطر من الأقطار من وقوع ذلك لا سيما إذا اجتمع في المدينة والقرية مذهبان أو أكثر، وقد يقع من ذلك ما يفضي إلى إحراق الديار وقتل النساء والصبيان كمثل ما كان يقع بين السنيّة والشيعة ببغداد، فإنهم كانوا يفعلون في كل عام فتنًا ويهرقون الدماء ويستحلون من بعضهم البعض ما لا يستحلونه من أهل الذمة، بل قد لا يستحلونه من الكفار الذين لا ذمة لهم ولا عهد، وهذا يعرفه كل من له خبرة بأحوال الناس.

ومن أراد الاطلاع في تفاصيل ما كان يقع بينهم في بغداد بخصوصها فلينظر في مثل تواريخ الذهبي وتاريخ ابن كثير ونحو ذلك، فإنه سيجد في حوادث كل سنة شيئًا من ذلك في الغالب، وقد تنتهي بهم التعصبات والمناقضات إلى ما هو من أنواع الجنون والحماقات القبيحة، كما وقع في كتب التواريخ أن أهل السنّة ببغداد أركبوا امرأة على جمل وأركبوا رجلين آخرين وسمّوا المرأة عائشة والرجلين طلحة والزبير، ومشوا معهم وتحزبوا وتجمعوا، فسمع بذلك الشيعة من أهل الكرخ فأقبلوا مسرعين بالسلاح والكراع، وقاتلوا أهل السنّة قتالاً شديدًا وضربوا المرأة المسماة عائشة والمسمى طلحة والزبير ضربًا مبرحًا.

ومن غرائب مناقضاتهم أن الشيعة لما اجتمعوا لزيارة الحسين بن عليّ رضي الله عنه في عاشوراء اجتمعت السنيّة وخرجوا يزورون مصعب بن الزبير، وجعلوا ذلك عادة لهم في عاشوراء، فانظر ما في هذه المناقضة من الجهل، فإن مصعبًا ليس بمستحق لذلك لأنه لم يكن معروفًا بعلم ولا فضل، بل أمير كبير ولي العراق من أخيه عبد الله بن الزبير وسفك من الدماء ما لا يأتي عليه الحصر، وبقي كذلك حتى وقع الحرب بينه وبين عبد الملك بن مروان فخذله أهل العراق فقتل، فانظر أي فضيلة لمصعب يستحق بها أن يكون للسنيّة كالحسين للشيعة.

وبالجملة فقد حدثت بسبب الاختلاف بين الطائفتين فواقر عظيمة، لو لم يكن منها إلا دخول التتر بغداد وقتلهم الخليفة والمسلمين؛ فإن سبب ذلك الوزير الرافضي ابن العلقمي كان بينه وبين الأمير مجاهد الدين الدويدار من العداوة

أمر عظيم، وكان مجاهد الدين يتعصب على الشيعة تعصبًا شديدًا حتى أفضى ذلك إلى نهب أهل الكرخ وإحراق بعض مساكنهم، فغضب الوزير غضبًا شديدًا ولم يستطع المكافأة إذ ذاك، فحمله ذلك على مكاتبة التتر وترغيبهم في بغداد وتسهيل الأمر عليهم، فأقبل (هولاكو) ملك التتر ومعه جيش من التتر عظيم فوصلوا بغداد وأحاطوا بها من جميع جوانبها، ومازال الوزير يخدع الخليفة ويفرّق جيوشه ويحول بينه وبين الحزم حتى أعيت الحيلة وتمكن العدو، فخرج عند ذلك الوزير إلى التتر وقد تقدم بينهم من المكاتبة ما فيه حرمة وذمة، وتكفل لهم بإيقاع الخليفة وأعيان المحل في أيديهم يقتلونهم كيف شاءوا ثم دخولهم بغداد بعد ذلك، ثم رجع إلى الخليفة وأخبره أن سلطان التتر لا يريد استئصاله ولا نزع يده من الخلافة وليس له رغبة إلى ذلك، بل مراده أن يكون متصرفًا عن أمر الخليفة كما كان يتصرف عن أمرهم الملوك الحمدانية والبويهية والسلجوقية، وأنه يريد أن يزوج ابن الخليفة بابنته، وما زال يخدع الخليفة ويفتل منه في الذروة والغارب حتى أسعده ومال إلى مقاله، وقال له يخرج هو وأعيان البلد لعقد النكاح، فخرج الخليفة وإخوته وأولاده وأعمامه وأمراؤه وأعيان بغداد من كل طبقة من الطبقات التي تتصل بالخليفة، وكان الذي عين الخارجين وسمّاهم هو الوزير المذكور، فلم يدع أحدًا من أركان الدولة يخشى منه ولا سيما من كان متعصبًا على الشيعة كالأمير مجاهد الدين الدويدار، فإنه جعلهم في أول الخارجين لشهود العقد، وقد كان أبرم هو وسلطان التتر أنه سيجعله وزيرًا كما كان مع الخليفة العباسي، فلما خرج أولئك الأعيان والخليفة قتلهم التتر جميعًا، ثم دخلوا بغداد فقتلوا من بها

من الطائفتين لم يبقوا على شيعي ولا سني، وكان جملة القتلى كما نقله كثير من ثقات المؤرخين ثمانية عشر لكّا[1] عن ألف ألف قتيل وثماني مائة ألف قتيل.

فانظر هذه الفاقرة العظيمة التي تسببت عن تعصب الوزير الرافضي لأصحابه من الرافضة لا رحمه الله، وقد كان يظهر التأسف والتندّم ويقول إنه ما كان يظن أن الأمر يقع هكذا، وأنه كان يظن سلامة الشيعة وعدم وصول الأمر إليهم حسبما قدمه لنفسه ولهم، ولم يصل إلى ما شرطه لنفسه من الوزارة ولا غيرها، وغاية ما ناله السلامة من القتل. ومات بعد أن اقترف هذه العظيمة بأيام يسيرة دون سنة، وكان موته كمدًا على ما جناه على نفسه خصوصًا وعلى إخوانه من الرافضة وسائر المسلمين، وكان في بعض الأوقات يظهر التجلّد ويقول لا يبالي بمن قُتل ولا بمن أصيب بعد أن شفى نفسه من الدويدار، فانظر هذه الجاهلية التي تظاهر بها هذا الرافضي، وانظر ما صنع بالمسلمين، وما جناه الخليفة على نفسه من استخلاصه للوزارة وأمانته على الأسرار والركون إليه في تدبير الدولة.

وهكذا من ألقى مقاليد أمره إلى رافضي وإن كان حقيرًا فإنه لا أمانة لرافضي قط على من يخالفه في مذهبه ويدين بغير الرفض، بل يستحل ماله ودمه عند أدنى فرصة تلوح له، لأنه عنده مباح الدم والمال، وكل ما يظهره من المودة فهو تَقِيّة يذهب أثره بمجرد إمكان الفرصة، وقد جرّبنا هذا تجريبًا كثيرًا فلم نجد رافضيًّا يخلص المودة لغير رافضي، وإن آثره بجميع ما يملكه وكان له بمنزلة الخول وتودّد

(١) لكّ: كلمة فارسية وتعني العدد مائة ألف. (م).

إليه بكل ممكن، ولم نجد في مذهب من المذاهب المبتدعة ولا غيرها ما نجده عند هؤلاء من العداوة لمن خالفهم، ثم لم نجد عند أحد ما نجد عندهم من التجرّي على شتم الأعراض المحترمة، فإنه يلعن أقبح اللعن ويسبّ أفظع السب كل من تجري بينه وبينه أدنى خصومة وأحقر جدال وأقل اختلاف، ولعل سبب هذا والله أعلم أنهم لما تجرّؤوا على سب السلف الصالح هان عليهم سب من عداهم، ولا جرم فكل شديد ذنب يهون ما دونه، وقد يقع بعض شياطينهم في عليّ - كرم الله وجهه - حرَدًا عليه وغضبًا له حيث ترك حقه، بل قد يبلغ بعض ملاعينهم إلى ثلب العرض الشريف النبوي - صانه الله — قائلاً: إنه كان عليه الإيضاح للناس وكشف أمر الخلافة ومَن الأقدم فيها والأحق بها.

وأما تسرع هذه الطائفة إلى الكذب وإقدامهم عليه والتهاون بأمره، فقد بلغ من سلفهم وخلفهم إلى حد الكذب على الله وعلى رسوله وعلى كتابه وعلى صالحي أمته، ووقع منهم في ذلك ما يقشعرّ له الجلد، وناهيك بقوم بلغ الخذلان بغلاتهم إلى إنكار بعض كتاب الله وتحريف البعض الآخر وإنكار سنة رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - وجاوز ذلك جماعة من زنادقتهم إلى اعتقاد الألوهية في ملوكهم، بل في شيوخ بلدانهم، ولا غرو فأصل هذا المظهر الرافضي مظهر إلحاد وزندقة، جعله من أراد كياد الإسلام سترًا له، فأظهر التشيع والمحبة لآل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - استجذابًا لقلوب الناس لأن هذا أمر يرغب فيه كل مسلم وقصدًا للتغرير عليهم، ثم أظهر للناس أنه لا يتم القيام بحق القرابة إلا

بترك حق الصحابة، ثم جاوز ذلك إلى إخراجهم وصانهم الله عن سبيل المؤمنين، ومعظم ما يقصده بهذا هو الطعن على الشريعة وإبطالها، لأن الصحابة- رضي الله تعالى عنهم- هم الذين رووا للمسلمين علم الشريعة من الكتاب والسنّة. فإذا تمّ لهذا الزنديق باطنًا الرافضي ظاهرًا القدح في الصحابة وتكفيرهم والحكم عليهم بالردّة بطلت الشريعة بأسرها، لأن هؤلاء هم حملتها الراوون لها عن رسول الله- صلى الله عليه وآله وسلم، فهذا هو العلة الغائية لهم، وجميع ما يتظهرون به من التشيع كذب وزور، ومن لم يفهم هذا فهو حقيق بأن يتهم نفسه ويلوم تقصيره، ولهذا تجدهم إذا تمكنوا وصارت لهم دولة يتظاهرون بهذا ويدعون الناس إليه، كما وقع من القرامطة والباطنية والإسماعيلية ومن نحا نحوهم، فإنهم لما تمكنوا أظهروا صريح الكفر والزندقة وفعلوا تلك الأفاعيل من الاستهتار بمحارم الله وما عظّمه كنقلهم للحجر الأسود من الحرم إلى هجر، وكقول رئيس القرامطة اللعين لما سفك دماء الحجاج بالبيت الحرام وفعل به من المنكرات ما هو معروف:

وَلَو كَانَ هَـــذَا البيت لله رَبّنا ... لصَبّ عَلَينا النَّارَ من فَوْقِنَا صَبّا
لأَنَّا حَجَجْنَا حَجّـــةً جاهليّةً ... محلّلةً لم تُبْقِ شَرْقًا ولا غَرْبًا

ثم قال لمن بقي في الحرم سالمًا من القتل: يا حمير أنتم تقولون ﴿وَمَن دَخَلَهُۥ كَانَ ءَامِنًا﴾ [آل عمران/ ٩٧]، وقد كان أول هذه النحلة القرمطية التَّظَهُّر بمحبة أهل البيت والتوجع لهم والعداوة لأعدائهم، ثم انتهى أمرهم إلى مثل هذا.

وهكذا الباطنية فإن مذهبهم الذي يتظهرون به ويبدونه للناس هو التشيع، ولا يزال شياطينهم ينقلون من دخل معهم فيه من مرتبة إلى مرتبة حتى يوقفوه على باب الكفر وصراح الزندقة، وإذا تمكن بعض طواغيتهم فعل كما فعل علي بن الفضل الخارج باليمن من دعاء الناس إلى صريح الكفر ودعوى النبوة، ثم الترقي إلى دعوى الألوهية، وكما فعله الحاكم العبيدي بمصر من أمر الناس بالسجود له والقيام عند ذكره على صفة معروفة، فكان إذا ذكره الخطيب يوم الجمعة على المنبر قام جميع من بالمسجد ثم يخرّون ساجدين، ثم يقوم بقيامهم من يتصل بالجامع من أهل الأسواق، ثم يسري ذلك إلى قيام أهل مصر، وما كان يبديه من الأفعال المتناقضة والحماقات الباردة، مقصوده من ذلك تجريب أحوال الناس واختبار طاعتهم له في الأمور الباطلة، وفي مخالفة الشريعة حتى ينقلهم إلى ما يريده. وكم نعدد لك من هذا.

وبالجملة فإذا رأيت رجلاً قد انتهى به الرفض إلى ذم السلف الصالح والوقيعة فيهم، وإن كان ينتمي إلى غير مذهب الإمامية، فلا تشك في أنه مثلهم فيما قدمنا لك، وجرب هذا إن كنت ممن يفهم فقد جرّبناه وجربه من قبلنا فلم يجدوا رجلاً رافضيًّا يتنزه عن شيء من محرّمات الدين كائنًا ما كان، ولا تغترّ بالظواهر فإن الرجل قد يترك المعصية في الملأ ويكون أعفّ الناس عنها في الظاهر، وهو إذا أمكنته فرصة انتهزها انتهاز من لا يخاف نارًا ولا يرجو جنّة.

وقد رأيت من كان منهم مؤذنًا ملازمًا للجماعات فانكشف سارقًا، وآخر كان يؤم الناس في بعض مساجد صنعاء وله سمت حسن وهدي عجيب وملازمة للطاعة، وكنت أكثر التعجب منه كيف يكون مثله رافضيًّا؟! ثم سمعت بعد ذلك عنه بأمور تقشعرّ لها الجلود وترجف منها القلوب، وكان لي صديق يكثر المجالسة لي والوصول إليّ وفيه رفض يسير وهو متنزّه عن كل محظور، ثم ما زال ذلك يزيد به لأسباب حتى صار يصنّف في مثالب جماعة من الصحابة، ثم صار يمزّق أعراض جماعة من أحياء أهل العلم والأموات وينسبهم إلى النصب بمجرّد كونهم لا يوافقونه على رفضه، ثم صار يتصل به جماعة ويأخذون عنه من الرفض ما لا يتظاهر بمثله أهل هذه الديار، وكنت أعرف منه في مبادئ أمره صلابة وعفّة فقلت: إذا كان ولا بدّ من رافضي عفيف فهذا، ثم سمعت عنه بفواقر، نسأل الله الستر والسلامة.

وأما وثوب هذه الطائفة على أموال اليتامى والمستضعفين ومن يقدرون على ظلمه كائنًا من كان، فلا يحتاج إلى برهان، بل يكفي مدّعيه إحالة منكره على الاستقراء والتتبع، فإنه سيظفر عند ذلك بصحة ما ذكرناه.

ولقد جربت أهل عصري في هذه المادة تجريبًا عظيمًا لتعلقي بما تتعلق به الأطماع واختباري بالناس على اختلاف طبقاتهم، ولا شك أن الدنيا مؤثرة وأن الوثوب على مصالحها وتقديمها وانتهاز الفرص فيما يتعلق بها غير مختص بهؤلاء، بل هو عام لكل الفرق، والزاهد فيها المؤثر للدين عليها هو الشاذ النادر، لكن

هؤلاء لهم مزيد تكالب وعظيم تهافت وشدة تهالك مع عدم وقوف عند حدود الشرع واقتصار على ما فيها من تحليل وتحريم.

ومن أقرب حوادث الرفض والرافضة في ديارنا هذه: أنه كان جماعة من المتظهرين بالعلم يملون على الناس في جامع صنعاء في شهر رمضان سنة ست عشرة ومائتين بعد الألف في كتب فضائل علي بن أبي طالب ﷺ وكانوا نحو ثلاثة أو أربعة كل واحد منهم قد اجتمع عليه جماعة كثيرة من العامة، وكان أحدهم يملي على كرسيّ مرتفع وتسرج حوله الشمع الكثير، فيجتمع من الناس عدد كثير جدًّا لقصد الفرجة كما يتفق في مثل هذا، وكانوا يشوبون المناقب بذكر مثالب بعض الصحابة، ويحطون من بعضهم، ويصرحون بسب البعض، ويتوجعون من البعض، وكان ما يصدر من هؤلاء من هذه الأمور إنما هو مطابقة للوزير الرافضي الذي قدمت لك ذكره، ولا سيما صاحب الكرسيّ، وهذا الوزير لم يكن رفضه لوازع ديني كما يتفق لكثير من أهل الجهل المتعلقين بالرفض؛ فهو أنذل من ذاك وأقل، ولكنه يفعل ذلك مساعدة لجماعة من شياطين المتفقهة المتعصبة يدخلون إليه فيقولون له: إنه لم يبق من يحامي على هذا الأمر سواك، وإنك ركن التشيع وملجأ أهله، ونحو هذه العبارات، فيبالغ في التظهر بهذه الخصلة، ويحب نسبة ذلك إليه، فكان الرفض مكملاً لمثالبه متممًا لمعايبه؛ لأنه في كل باب من أبواب القبائح قريع دهره ونسيج وحده، فلما تكاثر ما يصدر من أولئك المشتغلين بما لا يعنيهم من ثلب السلف، مع ما ينضم إلى ذلك من

إدخال الضغائن في قلوب العامة وإيهامهم أن الناس قد تركوا مذهب أهل البيت وفعلوا وفعلوا وكل ذلك كذب، فإن الناس هم في هذه الديار زيدية وكثير منهم يجاوز ذلك فيصير رافضيًّا جلدًا، ولم يكن في هذه الديار على خلاف ذلك إلا الشاذ النادر، وهم أكابر العلماء ومن يقتدي بهم، فإنهم يعملون بمقتضى الدليل ولا ينتمون إلى مذهب ولا يتعصبون لأحد، فهؤلاء هم الذين يقصدهم أولئك الرافضة بكل فاقرة ويرمونهم بالحجر والمدر ويسمونهم بميسم[1] النصب، فلما تفاقم شر أولئك المدرسين وصار الجامع ملعبًا لا متعبّدًا، واشتغل بأصواتهم المصلون عن صلاتهم والذاكرون عن ذكرهم، رجح إمام العصر - أعزّ الله به الدين - منع صاحب الكرسي من الإملاء في الجامع وأمره بالعود إلى المسجد الذي كان يملي فيه، فحضر أولئك المستمعون على عادتهم وكان الإملاء قبل صلاة العشاء، فلما لم يحضر شيخهم ذهب بعضهم ليجيء به من بيته، فأخبرهم أن الإمام قد منعه وأمره بالعود إلى حيث كان، فلم يعذروه ولا سمعوا منه ورجعوا إلى الجامع، ثم ثاروا ثورة شيطانية وقاموا قومة طاغوتية، فمنعوا الناس من الصلاة في الجامع.

وما زال ينضم إليهم كل رافضي ومن له رغبة في إثارة الفتنة حتى صاروا جمعًا كثيرًا، ثم خرجوا فقصدوا بيت المؤذن الذي أظهر عليهم الرأي الإمامي فرجموه، حتى كادوا يهدمونه وفيه نساء وأطفال قد صاروا في أمر مريج، هذا وليس لذلك المؤذن المسكين سعي ولا له قدرة على شيء، ولكنه أرسل بالرأي الإمامي

---

(١) وسمه: جعل له صفة يعرف بها. (م).

والي الأوقاف إليه، ووالي الوقف أيضًا ليس له سعي في ذلك، ولكنه أرسله إليه بعض من يتصل بالمقام الإمامي، ثم لما فرغوا من رجم بيت المؤذن ذهبوا ولهم صراخ عظيم وأصوات شديدة إلى بيت والي الأوقاف، وهو رجل من أهل العلم من آل رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - فرجموا بيته رجمًا شديدًا حتى غُشي على بعض من فيه من الشرائف، فقال لهم قائل: إن هؤلاء الشرائف المرجومات هن بنات نبيكم وبنات علي بن أبي طالب، ولم يكن بنات معاوية ولا بنات عمرو بن العاص وغيرهما ممن تعادونهم فما لكم ولهن، فلم يلتفتوا إلى ذلك واستمرّوا على الرجم، ثم دخلوا إلى بعض البيت ونهبوا بعض متاعه، وبلغهم أن والي الأوقاف وولده بمسجد قريب بيته فحاصوا حيصة حُمُر الوحش، وصرخوا صرخة الحُمُر الأهلية، وذهبوا إلى ذلك المسجد عازمين على قتله، فأغلق عليه بعض الناس مقصورة المسجد فسلم، ثم ذهبوا بصراخهم وجلبتهم إلى بيت بعض أهل العلم من أهل البيت النبوي، وكان يعظ الناس بالجامع ويتظهر ببعض من السنة، فرجموا بيته رجمًا شديدًا وفيه شرائف وأطفال. ثم ثاروا إلى بيت بعض وزراء الخليفة لا لذنب إلا لكونه ينافسه ذلك الوزير الرافضي، وكونه ينتسب إلى بعض بطون قريش؛ فرجموه رجمًا شديدًا ثم كسروا بعض أبوابه ودخلوا وكادوا يتصلون بمن فيه لولا أنه حماهُ جماعة بالرمي بالبنادق وآخرون بالسلاح.

ويتصل ببيت هذا الوزير المرجوم بيت وزير آخر من أهل العلم فرجموه، ورجمهم من في بيت الوزير حتى أصابوا جماعة منهم فتركوه، وسبب رجمهم

لبيت الوزير هذا أنه من جملة من يتظهّر بعلم السنّة، ثم لما كاد ينقضي الليل فارقوا ما هم فيه وقد أثاروا فتنة عظيمة ومحنة شديدة، ولما كان النهار جمع الخليفة أعوانه وطلبني واستشارني، فأشرت عليه بأن يحبس أولئك المدرسين الذين أثاروا الفتنة في الجامع بسبب ما يصدر منهم من نكاية القلوب وإثارة العوام، فحبسهم، ثم أشرت عليه بأنه يأمر بتتبع أولئك الذين رجموا البيوت وفعلوا تلك الأفاعيل، ومن وجدوه حبسوه، ويأمر بتتبع جماعة من شياطين الفقهاء المثيرين للفتنة ففعل، وحبسوا جميعًا، ولكن لم ينصح والي مدينة صنعاء لموافقته للوزير الرافضي في الرفض ومهابته له ووقوفه عندما يختاره ويرتضيه، وبعد أن اجتمع في الحبس جماعة كثيرة من هؤلاء أرسل الإمام - حفظه الله - لجماعة من شياطينهم المباشرين للفتنة من الفقهاء فجيء بهم من الحبس إليه وضربهم بالعصي تحت داره وهو ينظر، ثم أرسل في اليوم الآخر لجماعة أهل السوق المباشرين للفتنة، فصنع بهم ما صنع بأولئك، ثم جعل جماعة من شياطين الجميع في سلاسل، وأرسل بهم إلى جزائر البحر في هيئة منكرة فسكنت الفتنة سكونًا تامًّا.

ولقد شاهدت من التعصبات في هذه الفتنة ما بهرني من الخاصة والعامة، أما الخاصة: فإني رأيت من أهل بيت الخلافة من أولاد الإمام وغيرهم، ومن الوزراء والأمراء والقضاة وأهل العلم من ذلك ما يعجب منه، فإني لما أشرت على الخليفة بما أشرت خرجت من المكان الذي هو مستقر فيه إلى حجرته وفيها أكابر أولاده، وهم إذ ذاك أمراء الأجناد وعندهم جميع الوزراء، وهم جميعًا في

أمر مريج، فيهم من يعظم عليه حبس أولئك المدرسين ويراه حطًّا في مرتبة الرفض ونقصًا من الرافضة، وقد فتل منهم ذلك الوزير الرافضي في الذروة والغارب[1] وأوهمهم أنها ستثور فتنة من العامة والأجناد، وما زال بعض أولاد الخليفة يردّد عليّ ذلك ويرغبني في الرجوع عن الشور الذي أشرت به على الخليفة، ويذكر ما قد ألقاه إليه الوزير الرافضي من خشية ثورة الأجناد والعامة، فما زلت أعرفه بالصواب وأذكر له أن هذه الفتنة لو لم تحسم يومنا هذا بحبس المثيرين لها لهلك غالب الناس في الليلة الواصلة، ونهبوا الأموال جهارًا، وأنه سيصل الأمر إلى الخليفة وأولاده فضلاً عن غيرهم، وعرّفته أنه ما سيثور بسبب ذلك أجناد ولا غيرهم، فإن هذا تسكين للفتنة لا إثارة لها، ولقد حمدوا هذه المشورة بعد حين وعرفوا أنها صواب، وأن بها كان سكون تلك الفتنة التي غلت مراجلها وكادت تعم جميع أهل صنعاء، ثم تسري بعد ذلك إلى سائر الديار اليمنية.

وأما العامة: فلا يتسع المقام لسرد ما شوهد منهم من الصولة والجولة والاشتغال بهذا الأمر، ولقد كنت أرى كثيرًا من المنسوبين إلى العلم يبكون رحمةً لإخوانهم المثيرين للفتنة لما حلّ بهم من العقوبة، ولقد تغيرت بهجة هذه المدينة «العظيمة» وتكدرت مشاربها العلمية، وذهب رونق معارفها بما يصنعه جماعة المقصرين المغيّرين لفطرتهم السليمة بما حدث من علوم الروافض ودسائسهم، التي هي أضرّ على المقصرين من السم القتّال وأدوى على من لم

---

(١) فتل في الذروة والغارب: وهو مثل يضرب في الخداع والمماكرة، والذروة أعلى السنام، الغارب مقدم السنام. (م).

تستحكم معرفته وترسخ في العلوم قدمه من الداء العضال، على كثرة من فيها من العلماء المنصفين والطلبة المتميزين والأذكياء الماهرين، فإنه قلّ أن يوجد بمدينة من المدائن ما يوجد الآن في صنعاء من رجوع أهل العلم بها إلى ما صح عن الشارع، وعدم تعويلهم على الرأي، وطرحهم للمذاهب عند قيام الدليل الناهض، فإن هذه مزيّة وفضيلة لا تكاد تعرف في سائر الأقطار إلا في الفرد الشاذ البالغ من العلم إلى منزلة عليّة، مع مراجعته لفطرته وتفكره في طروء ما طرأ عليها من المغيرات، وتدبره لما قدمنا ذكره من الأسباب الموجبة للتعصب الحائلة بين المتمذهبين وبين الإنصاف.

وهذا النادر الشاذ يبالغ في الكتم ويستكثر من المجانبة لما يظنه الحق مخافة من وثوب المقلدة عليه وهتكهم له؛ لأنهم لا يقنعون من العالم وإن كان في أعلى درجات الاجتهاد إلا بأن يكون مثلهم مقلدًا بحتًا مقتديًا بالعالم الذي يقلدونه هم وأسلافهم، وإن كان هذا العالم الذي يريدون منه ذلك أعلى رتبة وأجل قدرًا وأكثر علمًا من عالمهم الذي يقلدونه كما يجده من له اطلاع على كثير من أحوال الناس، فإن في علماء المذاهب الأربعة من هو أوسع علمًا وأعلى قدرًا من إمامه الذي ينتمي إليه ويقف عند رأيه ويقتدي بما قاله في عبادته ومعاملته وفي فتاويه وقضائه، ويسري ذلك إلى مصنفاته فيرجح فيها ما يرجحه إمامه وإن كان دليله ضعيفًا أو موضوعًا أو لا دليل بيده أصلاً، بل مجرّد محض الرأي، ويدفع من الأدلة المخالفة له ما هو أوضح من شمس النهار تارة بالتأويل المتعسف، وحينًا

بالزور الملفف، مع كونه بمكان من العلم لا يخفى عنده الصواب ولا يلتبس معه الحق، ولكنه يفعل ذلك مخافة على نفسه من تلك الطبقة المشؤومة، أو تأثيرًا لما قد ظفر به من الدنيا والجاه الذي لا يستمر له إلا بالموافقة لهم والسلوك فيما يرضيهم، وقد يحمله على ذلك الحرص على نفاق مُصَنَّفِهِ بينهم واشتهاره عندهم وتداولهم له. وما كان أغناه عن هذه البليّة التي وقع فيها والجناية التي جناها على نفسه في العاجلة والآجلة. أما في الآجلة فظاهر؛ فإن اشتغاله بذلك التصنيف المشتمل على تأثير رأي فرد من أفراد أهل العلم على ما شرعه الله في محكم كتابه وعلى لسان رسوله من أعظم الذنوب التي تلقاه بين يدي الله، فإنه ضالّ مضل مفتون فاتن محارب للشريعة المطهرة معاند لها، فعليه إثم بما سنّه من هذه السنّة السيئة، وإثم من عمل بها إلى يوم القيامة، وأما في العاجلة فإن مثل هؤلاء الصمّ البكم من المقلدة لا يفرح العاقل بانتشار مصنّفاته عندهم وشيوعها بينهم، لأنهم لا يفهمون العلم ولا يعرفون أهله ولا فرق بينهم وبين العامة البحت إلا مجرد الدعوى والتلبس بلباس أهل العلم والقعود في مقاعد أهله، فكما أن العاقل لا يفرح بإقرار جماعة له من البدوِ والحرّاث أو السوقة من أهل الحياكة والحجامة وسقّاط أهل المهن الدنيئة والمعائش الوضيعة، كذلك لا ينبغي له أن يفرح بمثل ذلك من المقلّدة، فإنهم كما قال القائل:

فإن لـــم يَكُنْهَا أو تَكُنْه فإنّه   أَخُـــوهَا غَذّته أمّهُ بِلَبَانِهَا

ومع هذا فإنه يعرّض نفسه بهذا التصنيف لاستقصار أهل العلم - الذين هم أهله وعليهم المعوّل فيه - لغايته واستحقار ما جاء به والإزراء عليه من كل واحد منهم في عصره ذلك وما بعده من العصور، ما دام ذلك المصنف المشؤوم موجودًا على وجه الأرض كما هو معلوم. فإن المحققين من أهل العلم إذا عثروا على شيء من هذه المصنفات المتعسفة الخارجة عن الحق انقبضت أنفسهم عنه واستبردوه، وسقط مصنفه عندهم ولم يعدوه من أهل العلم في ورد ولا صدر، وألحقوه بالطبقة التي حملته على ذلك الصنع الذي صنعه لهم، وأخملوا ذكره في مصنفاتهم التي هي المصنفات المعتبرة.

وبالجملة فما صنع هذا المصنف لنفسه بذلك التصنيف إلا ما هو خزي له في الدنيا والآخرة، ووبال عليه في الآجلة والعاجلة.

وقد يسلك بعض هؤلاء مسلكًا هو أحسن من ذلك المسلك، وذلك بأن يورد الأقوال ويحتج لكل واحد منها بما احتج به قائله، ويستكثر من إيراد أدلة ما هو الحق منها ويخرجه من مخارجه المقبولة، ثم يذكر ما قيل من ضعف دليل ما قال به من يعتقده أهل عصره وقطره، وينسب ذلك التضعيف إلى من يعتدّ به من أهل العلم، ثم يعترض ذلك التضعيف باعتراض يعرف من هو من أهل العلم والإتقان سقوطه وبطلانه، ركونًا منه على أن ذلك لا يخفى على من له قدم في العلم، وزعمًا أنه قد رمز لهم إلى ما هو الحق بإيراد دليله الصحيح، وإلى ما يخالفه بإيراد دليله الضعيف، وأنه لم يأت بما أتى به من الاعتراض الساقط

والتقوية للقول الفاسد إلا على وجه لا يخفى على أهل الإتقان ولا يلتبس عند العارفين، وهو في زعمه قد أرضى الخاصة والعامة وسلك مسلكًا في غاية التحذلق ونهاية التبصّر، وهو لا يشعر بأن الخاصة من أهل التحقيق في غنى عن رمزه وهمزه وتحذلقه؛ فإنهم يعرفون مسالك الحق بدون ما زعمه ويأخذون الصواب من معادنه، فنفاق ما جاء به لديهم غاية ما فيه أنهم لا يطعنون عليه بالجهل والقصور والبلادة وبعد الإدراك، ولكنه قد فتح للمقصّرين أبواب الطعن على الأدلة الصحيحة، وزادهم إلى ما لديهم من البلايا الباطلة بلايا أخرى، وجعل بينهم وبين الرجوع إلى الحق ردمًا فوق الردم الذي قد كان معمورًا، ورفع أبنية الباطل وشيّدها، ولم يهدم منها بتصنيفه حجرًا ولا مدرًا، لأنه لقنهم المطاعن على الشرع، وفتح لهم أبواب المقال على الأدلة، وهم لا يعرفون أن اعتراضه فاسد، وأنه لا ينفق ولا يصلح لقصور إفهامهم عن إدراك ما هو صحيح أو باطل، وضعف معارفهم عن البلوغ إلى درجة التمييز، فزادهم بما أفادهم شرًّا إلى شرهم، وتعصبًا إلى تعصبهم، وبعدًا عن الحق إلى بُعدهم. ولم ينتفع الخاصة بشيء مما جاء به من الألغاز، بل أنزل بهم من الضرر ما لم يكن قبله، فإن أهل التعصب يصولون عليهم باعتراضه، ويجولون ويدفعون به في وجه من قال بضعف دليل القول الذي قاله من يقلدونه، ويجعلون ذلك ذريعة لهم إلى الاغتباط بما هم فيه، والتهالك على ما ألفوه ووجدوا عليه آباهم.

وإنما التصنيف الذي يستحق أن يقال له تصنيف، والتأليف الذي ينبغي لأهل العلم الذين أخذ الله عليهم بيانه وأقام لهم على وجوبه عليهم برهانه، هو أن ينصروا فيه الحق ويخذلوا به الباطلّ، ويهدموا بحججه أركان البدع ويقطعوا به حبائل التعصب، ويوضحوا فيه للناس ما نُزّل إليهم من البيّنات والهدى، ويبالغوا في إرشاد العباد إلى الإنصاف، ويحبّبوا إلى قلوبهم العمل بالكتاب والسنّة، وينفّروهم من اتباع محض الرأي وزائف المقال وكاسد الاجتهاد، ولا يمنعهم من ذلك ما يخيله لهم الشيطان ويسوّله من أن هذا التصنيف لا ينفق عند المقلدة أو يكون سببًا لجلب فتنة أو نزول مضرة أو ذهاب جاه أو مال أو رئاسة، فإن الله ناصر دينه ومتمم نوره وحافظ شرعه، ومؤيد من يؤيّده وجاعل لأهل الحق ودعاة الشرع والقائمين بالحجة سلطانًا وأنصارًا وأتباعًا، وإن كانوا في أرض قد انغمس أهلها في موجات البدع وتكسّعوا[١] في متراكم الضلال، وقد قدمّنا الإرشاد إلى شيء من هذا.

فإن قلت: هؤلاء المتعصبة قد طبقوا جميع أقطار الأرض الإسلامية وصارت المدارس والفتاوى والقضاء وجميع الأعمال الدينية بأيديهم، فإن كل مملكة من الممالك الإسلامية يعتزي أهلها إلى مذهب من المذاهب ونحلة من النحل، وكل بلد من البلاد وقطر من الأقطار كثرت أو قلّت، لا بد أن يكون أهلها مقلّدين لميت من الأموات يأخذون عنه ما يجدون في مؤلفاته ومؤلفات

(١) تكسعوا: تكسع في ضلاله أي ذهب.

أتباعه المقلّدين له، حتى صارت مسائل مذهبهم نصب أعينهم لا يتحوّلون عنها ولا يخالفونها، ويعتقد من تفاقم تعصبه من المقلّدة أن الخروج عن ذلك خروج من الدين بأسره، وإن كانت بقية المذاهب على خلافه في تلك المسألة كما نجده في كل مذهب من المذاهب الأربعة وغيرها، فما عسى يغني إرشاد فرد من أفراد العلم إلى الإنصاف واتباع نص الدليل في قطر واسع من أقطار الأرض أو مدينة كبيرة من مدائنه، فإنه بأول كلمة تخرج منه وأيسر مخالفة يفوه بها، يقوم عليه من المقلدة من ينغّص عليه مشربه ويكدّر عليه حاله، وأقل الأحوال أن يسعى به هؤلاء المقلدة إلى أمثالهم ممن بأيديهم الأمر والنهي والدولة والصولة فيمنعونه من المعاودة ويتوعدونه بأبلغ توعّد، هذا إذا لم يمنعوه من التدريس والإفتاء بمجرّد ذلك، ويحولون بينه وبين ما أردت منه بكل حائل.

وما يصنع المسكين بين مئين من المقلدة كل واحد منهم أجل قدرًا منه، وأنبل ذكرًا وأحسن ثيابًا وأفره مركوبًا وأكثر اتباعًا، عند ألوفٍ مؤلفة من العامة الذين هم بين جند وسوقة وحراث وأهل حرف لا يفهمون خطابًا ولا يعقلون حقًّا، فما ظنك بالعامة إذا بلغهم الخلاف بين فرد من أفراد العلم خامل الذكر، وبين جميع من يعدونه عالماً من أهل بلدهم من المدرسين والقضاة والمفتين، وهم عدد جم ومقدار ضخم، أتراهم يظنون الحق بيد ذلك الفرد ويتبعونه ويقولون بقوله ويدعون من يخالفه من أهل مدينتهم قاطبة؟ هذا ما لا يكون، فإنّا نجد العامة في قديم الزمن وحديثه مع الكثرة، ولا سيما من كان له من أهل العلم نصيب

من دولة كالقضاة، فإن الواحد منهم يعدل عند العامة ألوفًا من أهل العلم الذين لا مناصب لهم ولا دولة، فكيف إذا انضم إلى ذلك ما يلقيه إليهم المقلدة من الكلمات التي تثير غضبهم وتستطير حميتهم كقولهم: هذا الرجل يخالف إمامكم، ويدعو الناس إلى الخروج من مذهبه، ويزري عليه، ويقول إنه جاء بغير الحق، وخالف الشرع؟ فإنهم عند سماع هذا مع ما قد رسخ في عقائدهم، وثبت في عقولهم، لا يبالون أي دم سفكوا وأي عرض انتهكوا، يعلم هذا كل من له خبرة بهم وممارسة لهم.

قلت: هذا السؤال الذي أوردته أيها الطالب للحق الراغب في الإنصاف قد أفادنا أنك لم تفهم ما قدمته لك في هذا الكتاب حق الفهم، ولم تتصوره كلية التصور، فقد كررت لك في مواضع منه ما تستفيد منه جواب ما أوردته هنا، فعاود النظر وكرّر التدبّر وأطل الفكر بعد أن تبالغ في تصفية الفطرة وتستكثر من الاستعداد للقبول، وهب أنه لم يتقدم ما يصلح أن يكون جوابًا لما خطر ببالك الآن من هذا السؤال، فها أنا أجيب عليك بجوابين الأول جواب مجمل، والآخر جواب مفصّل.

أما الجواب المجمل فأقول لك بعد تسليم جميع ما أوردته في سؤالك هذا من أن حامل العلم ومبلغ الحجة سيحال بينه وبين ما يريده بأول كلمة تخرج منه فيها مخالفة لما قد ألفه الناس، ولا يقدر بعدها على شيء من الهداية إلى الحق

والإرشاد إلى الإنصاف لما قدرته من أنها ستقوم عليه القيامة وتأزف[١] عليه الآزفة وتضيق عنه دائرة الحق وتنبو عنه جميع المسامع، وتؤخذ عليه كل وسيلة، فبعد هذا كله قد قام بما أوجب الله عليه وأراد ما طلبه الله منه من الهداية، ووفى بما أخذ عليه من العهد، وامتثل ما ألزمه به من البيان، وصار بذلك من العلماء العاملين القائمين بنشر حجج الله وإبلاغ شرائعه، وهذا فرضه ليس عليه غيره ولا يجب منه سواه. فهو لم يكتم ما علّمه الله ولا خان عهد الله ولا خالف أمره ولا اشترى به ثمنًا قليلاً ولا باعه بعرض من أعراض الدنيا، فله أجر من مكّنه الله من ذلك، وخلى بينَه وبينِه لأنه قد قام في المقام الذي افترضه الله عليه، وسلك الطريقة التي أمره بسلوكها فحال بينه وبينه من لا يطيق دفعه ولا يقدر على مناهضته، فكان ذلك قائمًا بعذره مسقطًا لفرضه موجبًا لاستحقاقه لثواب ما قد عزم عليه وأجر ما أراده. فأي غنيمة أجلّ من غنيمته ونعمة أكبر من نعمته، وأين منزلته عند الله من منزلة من فتح الله عليه من أبواب معارفه ولطائف شريعته بما يفرق به بين الحق والباطل، ويعرف به صواب القول من خطئه، فكتم الحجة وآثر على نشرها ما يرجوه من استدرار خلف من أخلاف الدنيا، ونيل جاه من الجاهات ورئاسة من الرئاسات، ومعيشة من المعائش، فمضى عمره وانقضت حياته كاتمًا للحجة مخالفًا لأمر الله نابذًا لعهده طارحًا لما أخذه عليه؟

---

(١) تأزف: أي تحين، والأزفة من أسماء يوم القيامة. (م).

وأما الجواب المفصل: فاعلم أني لم أرد بما أرشدت إليه في هذا الكتاب ما خطر ببالك ولا لوم عليّ؛ فقد كررت لك ما قصدته تكريرًا لا يخفى على الفطن، فهل طلبت من حامل الحجة أن يقوم بين ظهراني الناس قائلاً: اجتنبوا كذا من الرأي، اتبعوا كذا من الكتاب والسنة، صارخًا بذلك في المحافل ناطقًا به في المشاهد، مع علمه بتراكم سحائب الجهل، وتلاطم أمواج بحار التعصب، وإظلام أفق الإنصاف واكفهرار وجه الاسترشاد، فإن هذا وإن كان مسقطًا لما افترضه الله على من استخلصه من عباده لحمل حجته وإبلاغ شريعته، لكن لكل عالم قدوة بأنبياء الله، وأسوة بمن أرسله من رسله؛ فقد كانوا عليهم الصلاة والسلام يدبرون عباد الله بتدبيرات فيها من الرفق واللطف وحسن المسلك ما لا يخفى على أهل العلم، فإن نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - قد تألّف رؤساء المشركين، وهم إذ ذاك حديثو عهد بجاهلية، وترك المهاجرين والأنصار من الغنيمة وسيوفهم تقطر من دماء المؤلفين وأتباعهم ومن يشاكلهم فيما كانوا عليه. وصح عنه صلى الله عليه وآله وسلم أنه ترك من كان منافقًا على نفاقه، وعصمهم بظاهر كلمة الإسلام ولم يكشفهم ويبلو ما عندهم بعد أن ظهر منهم ما ظهر من النفاق، كعبد الله بن أبي بن سلول رأس المنافقين، وقال: «لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه».

وقد اشتمل الكتّاب والسنّة على ما كان يقع من الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - من تدبير أممهم والرفق بهم واغتنام الفرص في إرشادهم، وإلقاء

ما يجذبهم إلى الحق في الوقت بعد الوقت والحالة بعد الحالة، على حسب ما تقبله عقولهم وتحتمله طبائعهم وتفهمه أذهانهم، فالعالم الذي أعطاه الله الأمانة وحمّله الحجة وأخذ عليه البيان، يورد الكلام مع كل أحد على حسب ما يقبله عقله، وبقدر استعداده، فإن كان كلامه مع أهل العلم الذين يفهمون الحجة ويعقلون البرهان ويعلمون أن الله سبحانه لم يتعبد عباده إلا بما أنزله في كتابه وعلى لسان رسوله، وحال بينهم وبين الالتفات إلى ذلك والرجوع إليه والعمل عليه ما تكدرت به فطرهم وتشوشت عنده أفهامهم من اعتقاد حقية التقليد، أو استعظام الأموات من أهل العلم، أو استقصار أنفسهم عن معرفة الحق بنص الدليل، فعليه أن يعتمد معهم تسهيل ما تعاظموه من الوقوف على الحق قائلاً: إن الله تعبّد جميع هذه الأمة بما في الكتاب والسنة، ولم يخص بفهم ذلك من كان من السلف دون من تبعهم من الخلف، ولا قصر فضله بما شرعه لجميع عباده على أهل عصر دون عصر، أو أهل قطر دون قطر، أو أهل بطن دون بطن، فالفهم الذي خلقه للسلف خلق مثله للخلف، والعقل الذي ركّبه في الأموات ركّب مثله في الأحياء، والكتاب والسنّة موجودان في الأزمنة المتأخرة كما كانا في الأزمنة المتقدمة، والتعبّد بهما لمن لحق كالتعبّد لمن مضى. وعلم لغة العرب موجود في الدفاتر عند المتأخرين على وجه لا يشذ منه شيء بعد أن كان المتقدمون يأخذونه عن الرواة حرفًا حرفًا، ويستفيدون من أربابه كلمة كلمة.

وكذلك تفسير الكتاب العزيز موجود في التفاسير التي دوّنها السلف للخلف، بعد أن كان الواحد منهم يرحل في تفسير آية من كتاب الله إلى الأقطار الشاسعة، وكذلك الأحاديث المروية عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - موجودة في الدفاتر التي جمعها الأول للآخر، بعد أن كان الواحد منهم يرحل في طلب الحديث الواحد إلى البلاد البعيدة. وهكذا جميع العلوم التي يستعان بها على فهم الكتاب والسنّة، فالوقوف على الحق والاطلاع على ما شرعه الله لعباده قد سهّله الله على المتأخرين ويسره على وجه لا يحتاجون فيه من العناية والتعب إلا بعض ما كان يحتاجه من قبلهم.

وقد قدمنا الإشارة إلى هذا المعنى، ثم إن هذا العالم يوضح لمن يأخذ عنه العلم في كل بحث ما يقتضيه الدليل ويوجبه الإنصاف، وهو وإن أبى ذلك في الابتداء فلا بد أن يؤثر ذلك البيان في طبعه قبولاً وفي فطرته انقيادًا، ويحرص على أن تكون أوقاته مشغولة بتدريس الطلبة في كتب التفسير والحديث وشروحه، وفي كتب الفقه التي يتعرض مؤلفوها لذكر الأدلة والترجيح، فإنه في تدريس هذه المؤلفات يتيسر له من الإرشاد والهداية وتأسيس الحق وتقريب الإنصاف ما لا يتيسر له في غيرها، وإن كان كلامه مع من هو دون هذه الطبقة. فأنفع ما يلقيه إليه هو ترغيبه في علوم الاجتهاد، وتعريفه أن المقصود بهذه العلوم هو الوصول إلى ما وصل إليه علماء الإسلام، فإذا جدّ في ذلك فقد انفتحت معه أبواب الهداية ولاحت عليه أنوار التوفيق، ثم إذا تأهل واستعد لفهم الحجة سلك معه المسلك

الأول. ومن كان لا يهتدي إلى طلب تلك العلوم بوجه من الوجوه فأقرب ما يسلكه العالم معه هو أن ينظر إلى من قال من أهل العلم الذين يعتقدهم ذلك المقصر بما قامت عليه الأدلة وأوجب سلوكه الإنصاف، فيقول له: إن قول العالم الفلاني قول راجح لقيام الأدلة عليه، ثم يصنع معه هذا الصنع في المسائل التي يعتقدها تقليدًا ويجمد عليها قصورًا، فإن انتفع بذلك فهو المطلوب، وإن لم ينتفع فأقل الأحوال السلامة من معرّته والخلوص من شره.

وأما العامة الذين لم يتعلقوا بشيء من علم الرأي: فهم أسرع الناس انقيادًا وأقربهم إلى القبول إن سلموا من بلايا ما يلقيه إليهم المتعصبون.

وبالجملة فالعالم المتصدي للإرشاد المتصدي للهداية لا يخفى عليه ما يصلح من الكلام مع من يتكلم معه. فهذا هو الذي أردته من نشر حجج الله وإرشاد العباد إليها، وقد قدمته بأبسط من هذا وإنما كررته هنا لقصد دفع ما سبق من السؤال.

[سابعًا: رد المصنفين المتمسكين بالمذاهب لكل ما يخالف قواعد مذهبهم من الأدلة]

ومن جملة أسباب التعصب التي لا يشعر بها كثير من المشتغلين بالعلوم ما يذكره كثير من المصنفين من أنه يرد ما خالف القواعد المقررة، فإن من لا عناية له بالبحث يسمع هذه المقالة ويرى ما صنعه كثير من المصنفين من رد الأدلة

من الكتاب والسنّة إذا خالفت تلك القاعدة، فيظن أنها في اللوح المحفوظ، فإذا كشفها وجدها في الغالب كلمة تكلم بها بعض من يعتقده الناس من أهل العلم الذين قد صاروا تحت أطباق الثرى لا مستند لها إلا محض الرأي وبحث ما يُدّعى من دلالة العقل. وكثيرًا ما تجد في علم الكلام الذي يسمونه أصول الدين قاعدة قد تقررت بينهم واشتهرت وتلقنها الآخر من الأول وجعلوها جسرًا يدفعون بها الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، فإذا كشفت عنها وجدتها في الأصل كلمة قالها بعض علماء الكلام زاعمًا أنه يقتضي ذلك العقل ويستحسنه، وليس إلا مجرد الدعوى على العقل وهو عنه بريء، فإنه لم يقض بذلك العقل الذي خلقه الله في عباده، بل قضى به عقل قد تدنس بالبدع وتكدر بالتعصب وابتلي بالجهل بما جاء به الشرع، وجاء بعده من هو أشد بلاء منه وأسخف عقلاً وأقل علمًا وأبعد عن الشرع، فجعل ذلك قاعدة عقلية ضرورية، فدفع بها جميع ما جاء عن الشارع، عرف هذا من عرفه وجهله من جهله، ومن لم يعرف هذا فليتّهم نفسه. فيا لله العجب من فرية يفتريها على العقل بعض من حُرم علم الشرع. ثم يأتي من بعده فيجعلها أصولاً مقررة وقواعد محررة، ويؤثرها على قول الله عز وجل وقول أنبيائه.

وهكذا تجد في علم أصول الفقه قاعدة قد أخذها الآخر عن الأول، وتلقنها الخلف عن السلف، وبنوا عليها القناطر وجعلوها إمامًا لأدلة الكتاب والسنة، يجيزون ما أجازته ويردون ما ردته، وليست من قواعد اللغة الكلية ولا

من القوانين الشرعية، بل لا مستند لها إلا الخيال المختل والظن الفاسد والرأي البحت. ومع هذا فهم يزعمون أن هذا العلم لا تُقبل فيه إلا الأدلة القطعية، دعوى ظاهرة البطلان واضحة الفساد، فإن غالبها لا يوجد عليه دليل من الآحاد صحيح ولا حسن، بل لا يوجد أحادي ضعيف، وغالب ما يوجد الموضوعات التي لا يمتري من له حظ من العلم في كذبها، كاستدلالهم بمثل: حكمي على الواحد حكمي على الجماعة، وبمثل: نحن نحكم بالظاهر، ونحو هذه الأكاذيب. فالمغرور من اغتر بهذه الدلس، والمخدوع من خدع بها وترقى بها من كونها موضوعة إلى كونها صحيحة، ثم من كونها صحيحة إلى كونها قطعية. فيا لله العجب من نفاق مثل هذه الأمور على كثير من أهل العلم وانقراض القرن بعد القرن والعصر بعد العصر! وهي عندهم مسائل قطعية وقواعد مقررة، والذنب لمن تكلم بها وذكرها في مؤلفاته، ولم يقف حيث أوقفه الله من جهله بما جاء في الشريعة.

وهكذا ما وقع في كثير من أبواب الفقه من ذكر قواعد يطردونها في جميع المسائل ويظنون أنها من قواعد الشرع الثابتة بقطعيات الشريعة، ومن كشف عن ذلك وجد أكثرها مبنيًّا على محض الرأي الذي ليس عليه إثارة من علم، ولا يرجع إلى شيء من الشرع، ومن خفي عليه هذا فليعلم أن قصوره وعدم اشتغاله بالعلم هو الذي جنى عليه وغرّه بما لا يغتر به من عض على العلم بناجذه، وكشف عن الأمور كما ينبغي.

فعلى من أراد الوصول إلى الحق والتمسك بشعار الإنصاف أن يكشف عن هذه الأمور، فإنه إذا فعل ذلك هان عليه الخطب ولم يحل بينه وبين الحق ما ليس من الحق.

[ثامنًا: الاعتماد على الأدلة التي يحتج بها المتعصبون لأنفسهم، أو ضد خصومهم وعدم الرجوع إلى المصادر الأصلية]

ومن أسباب الوقوع في غير الإنصاف والتمسك بذيل من الاعتساف، أن يأخذ طالب الحق أدلة المسائل من مجاميع الفقه التي يعتزي مؤلفها إلى مذهب من المذاهب، فإن من كان كذلك يُبالغ في إيراد أدلة مذهبه ويُطيل ذيل الكلام عليها ويصرح تارة بأنها أدلة، وتارة بأنها حجج، وتارة بأنها صحيحة، ثم يطفف لخصمه المخالف فيورد أدلته بصيغة التمريض، ويعنونها بلفظ الشبه، وما يؤدي هذا المعنى، فإذا اقتصر طالب الحق على النظر في مثل هذه المؤلفات وقع في الباطل وهو يظنه الحق، وخالف الحق وهو يظنه الباطل، والذي أوقعه في ذلك اقتصاره في البحث والنظر على ذلك الكتاب الذي ألفه ذلك المتعصب، وإحسانه الظن به، وغفوله عن أن مواطن الأدلة هي مجاميع الحديث كالأمهات وما يلتحق بها، وأن هؤلاء هم أهل العلم وأربابه الذين يعرفون صحيحه من فاسده كما قدمنا الإشارة إلى هذا.

ولا بأس بأن ينظر طالب الحق في كتب العلماء المشهورين بالإنصاف الذين لم يتعصبوا لمذهب من المذاهب، ولا انتسبوا إلى عالم من العلماء، فإنه يستفيد بمطالعة مؤلفات المنصفين كيفية العمل عند التعارض، ويهتدي إلى مواقع الترجيح ومواطن ما يحق من الاجتهاد على الوجه المطابق.

وهكذا كتب الكلام وأصول الفقه، فإن كل طائفة تصنع هذا الصنع في الغالب فتصف ما يوافق مذهبها بالحجج القواطع والأدلة الراجحة، وتطفف للمخالف فتورد له ما لا يعجزون عن جوابه ودفعه، ويتركون ما لا يتمكنون من دفعه، وقد يذكرونه على وجه فيه مدخل للدفع ويلصقون به ما يفتح فيه أبواب المقال، فليحذر المنصف من الركون على ما يورده المتمذهبون لأنفسهم ولخصومهم من الحجج، فإنه قد علق بكل طائفة من العداوة للأخرى ما يوجب عدم القبول من بعضهم في بعض.

وبالجملة فليس المتعصب بأهل لأن يؤخذ الحق من مؤلفاته، فإنه إذا لم ينتفع بالعلم ويهتدي بما عرف منه فكيف يهتدي به غيره أو يتوصل بما جمعه إلى ما هو الحق؟ فالمصاب بالعمى لا يقود الأعمى، فإن فعل كانت ظلمات بعضها فوق بعض، والمريض لا يداوي من هو مصاب بمثل مرضه، ولو كان صادقًا فيما يزعمه من اقتداره على المداواة كانت نفسه التي بين جنبيه أحق بذاك منه.

[تاسعًا: التقليد في علم الجرح والتعديل]

ومن جملة الأسباب المانعة من الإنصاف: التقليد في علم الجرح والتعديل لمن فيه عصبية من المصنفين فيه كما يجده اللبيب كثيرًا، فإنه إذا تصدى لذلك بعض المصابين بالتقليد كان العدل عنده من يوافقه في مذهبه الذي يعتقده، والمجروح من خالفه كائنًا من كان، ومن خفي عليه فلينظر ما في مصنفات الحفاظ بعد انتشار المذاهب وتقيد الناس بها.

وكذلك ما في كتب المؤرخين فإن الموافقة في المذهب حاملة على ترك التعرض لموجبات الجرح وكتم الأسباب المقتضية لذلك، فإن وقع التعرض لشيء منها نادرًا أكثر المصنف من التأويلات والمراوغات والتعسفات الموجبة لدفع كون ذلك الخارج خارجًا، وإن كان الكلام على أحوال المخالف كان الأمر بالعكس من ذلك، فالفضائل مغموطة والرذائل منشورة من غير تأويل ولا إحسان ظن.

وبالجملة فالاهتمام في الموافق بذكر المناقب دون المثالب، وفي المخالف بالعكس من ذلك، ولا أقول إنهم يتعمدون الكذب ويكتمون الحق، فهم أعلى قدرًا وأشد تورعًا من ذلك، ولكن رسخ في قلوبهم حب مذاهبهم فأحسنوا الظن بأهلها، ونفرت أنفسهم عن مذاهب غيرهم فأساؤوا الظن بأهلها، فتسبب عن ذلك ما ذكرنا، ولم يشعروا بأن هذا الصنيع من أشد التعصب وأقبح الظلم، بل ظنوا أن ذلك من نصرة الدين، ورفع منار المحقين، ووضع أمر المبطلين، غفلة منهم وتقليدًا. وقد يقع ذلك بين أهل المذهب الواحد مع اتفاقهم في التقليد لإمام

واحد واعتقادهم بمعتقد واحد، فإذا تصدى أحدهم لتراجم أهل مذهبه أطال ذيل الكلام عند ذكر شيوخه وتلامذته بكل ما يقدر عليه، وكذلك يوسع نطاق المقام عند ترجمته لمن له عليه أي يد كانت، فإذا ترجم غير شيوخه وتلامذته وأهل مودته طفف لهم تطفيفًا، وأوسعهم ظلمًا وحيفًا، وإذا كان هذا مع الاتفاق في المذهب والمعتقد فما ظنك بما يكون مع الاختلاف في المذهب والاتفاق في التسمي باسم واحد إمّا باعتبار الاعتقاد أو باعتبار أمر آخر كأهل المذاهب الأربعة، فإنهم اختلفوا في المذاهب مع اتفاقهم على أنهم أهل السنة، واشتراك غالبهم في اعتقاد قول الأشعري، فإن دائرة الأهوية حينئذ تتسع، ومحبة العصبية تكثر، كما تراه كثيرًا في تراجم بعضهم لبعض خصوصًا فيما بين الحنابلة ومن عداهم من أهل المذاهب الأربعة، وكذلك فيما بين الحنفية ومن عداهم، ومن نظر في ذلك بعين الإنصاف علم بالصواب.

دع عنك ما يقع مع الاختلاف في المذاهب والمعتقدات، فإنه يبلغ الأمر إلى عداوة فوق عداوة أهل الملل المختلفة، فطالب الإنصاف لا يلتفت إلى شيء مما يقع من الجرح والتعديل بالمذاهب والنحل، فيقبلون جميعًا إلا أن يكون ما جاء به المتمذهب مقويًّا لبدعته، أو كان على مذهب لا يرى بالكذب فيه بأسًا كما هو عند غلاة الرافضة. وأما ما عدا الجرح والتعديل بالمذاهب والمعتقدات، فإن كان المتكلم في ذلك بريئًا عن التمذهب والتعصب كما يُروى عن السلف قبل انتشار المذاهب، فاحرص عليه واعمل به على اعتبار صحة الرواية وصدوره في الواقع،

وإمّا باعتبار كونه جارحًا أو غير جارح، فذلك مفوض إلى نظر المجتهد، والذي ينبغي التعويل عليه أن القادح إن كان يرجع إلى أمر يتعلق بالرواية كالكذب فيها وضعف الحفظ والمجازفة، فهذا هو القادح المعتبر، وإن كان يرجع إلى شيء آخر فلا اعتداد به، وإن كان المتكلم متلبسًا بشيء من هذه المذاهب فهو مقبول في جرح من يجرحه من الموافقين له وتزكية من يزكيه من المخالفين له، وأما إذا جاء بما يقتضي تعديل الموافق وجرح المخالف، فهذا مما ينبغي التوقف فيه حتى يعرف من طريق غيره أو يشتهر اشتهارًا يقبله سامعه.

[عاشرًا: الحسد والمنافسة بين الأقران]

ومن الأسباب المانعة من الإنصاف ما يقع من المنافسة بين المتقاربين في الفضائل أو في الرئاسة الدينية أو الدنيوية، فإنه إذا نفخ الشيطان في أنفهما وترقت المنافسة بلغت إلى حد يحمل كل واحد منهما على أن يرد ما جاء به الآخر إذا تمكن من ذلك وإن كان صحيحًا جاريًا على منهج الصواب. وقد رأينا وسمعنا من هذا القبيل عجائب صنع فيها جماعة من أهل العلم صنيع أهل الطاغوت، وردوا ما جاء به بعضهم من الحق وقابلوه بالجدال الباطل والمراء القاتل، وإني لأذكر أيام اشتغال الطلبة بالدرس عليّ في كثير من العلوم، وكنت أجيب عن مسائل ترد عليّ يحررها الطلبة ويحررها غيرهم من أهل العلم من أمكنة قريبة وبعيدة، فكان يتعصب على تلك الأجوبة جماعة من المشاركين لي في تدريس الطلبة في علوم الاجتهاد وغيرها، وقد يسلكون مسلكًا غير هذا فيقع منهم الإيهام على العوام

بمخالفة ذلك الكلام لما يقوله من يعتقدون قوله من الأموات، فينشأ عن ذلك فتن عظيمة، وحوادث جسيمة. وكان بعض نبلائهم يكتب على بعض ما أكتبه ثم يهديه إلى السائل، وإن كان في بلد بعيد من دون أن يقصده بسؤال، ولا طلب منه تعقب ما أجبت به من المقال، وقد أقف على شيء من ذلك فأجده في غاية من الاعتساف، فأتعقبه تعقبًا فيه كشف عَوَاره وإيضاح بواره.

وقد ينضم إلى ذلك ذكر كلمات والاستشهاد بأبيات اقتضاها الشباب والنشاط واشتعال الغضب لما أراه من التعصب والمنافسة على ما ليس لي فيه اختيار، فإن ورود سؤالات السائلين إليّ من العامة والخاصة، وانثيال المستفتين من كل جهة لم يكن بسعي مني ولا احتيال. وكذلك اجتماع نبلاء الطلبة لديّ وأخذهم عني وتعدد دروسهم عندي ليس لي فيه حيلة ولا هو من جهتي، فكان هذا الصنع منهم يحملني على مجاوبتهم بما لا يعجبني بعد الصحو من سكر الحداثة والقيام من رقدة الشباب، لا لكونه غير حق أو ليس بصواب، بل لكون فيه من سهام الملام وصوارم الخصام ما لا يناسب هذا المقام، فإذا كان هذا في المشتركين في التدريس والإفتاء، وهما خارجان عن مناصب الدنيا؛ لأنهما في ديارنا لا يقابلان بشيء من الدنيا لا من سلطان ولا من غيره من نوع الإنسان، فما بالك بالرئاسات التي لها مدخل في الدين والدنيا، أو التي هي خاصة بالدنيا متمحضة لها، فإنه لا شك أن التنافس بين أهلها أهم من الرئاسات الدينية المحضة التي لم تشب بشيء من شوائب الدنيا، فينبغي للمنصف أن

لا يغفل عن هذا السبب، فإن النفس قد تنقبض عن كلام من كان منافسًا في رتبة، معارضًا في فضيلة وإن كان حقًّا. وقد يحصل مع الناظر فيه زيادة على مجرد الانقباض فيتكلم بلسانه أو يحرر بقلمه ما فيه معارضة للحق ودفع للصواب، فيكون مؤثرًا لحمية الجاهلية وعصبية الطاغوت على الشريعة المطهرة، وكفى بهذا فإنه من الخذلان البيّن، نسأل الله الهداية إلى سبيل الرشاد.

[أحد عشر: اختلاف قواعد ومناهج البحث في أصول الفقه والتباسها بما ليس فيها]

ومن أسباب التعصب الحائلة بين من أصيب بها وبين المتمسك بالإنصاف: التباس ما هو من الرأي البحت بشيء من العلوم التي هي مواد الاجتهاد، وكثيرًا ما يقع ذلك في أصول الفقه، فإنه قد اختلط فيها المعروف بالمنكر والصحيح بالفاسد والجيد بالرديء، فربما يتكلم أهل هذا العلم على مسائل من مسائل الرأي ويحررونها ويقررونها، وليست منه في شيء ولا تعلق لها به بوجه، فيأتي الطالب لهذا العلم إلى تلك المسائل فيعتقد أنها منه فيرد إليها المسائل الفروعية، ويرجع إليها عند تعارض الأدلة، ويعمل بها في كثير من المباحث، زاعمًا أنها من أصول الفقه، ذاهلاً عن كونها من علم الرأي، ولو علم بذلك لم يقع فيه ولا ركن إليه، فيكون هذا وأمثاله قد وقعوا في التعصب وفارقوا مسلك الإنصاف، ورجعوا إلى علم الرأي وهم لا يشعرون بشيء من ذلك ولا يفطنون

به، بل يعتقدون أنهم متشبثون بالحق متمسكون بالدليل واقفون على الإنصاف خارجون عن التعصب. وقلّ من يسلم من هذه الدقيقة وينجو من غبار هذه الأعاصير، بل هم أقل من القليل، وما أخطر ذلك وأعظم ضرره وأشد تأثيره وأكثر وقوعه وأسرع نفاقه على أهل الإنصاف وأرباب الاجتهاد.

فإن قلت: إذا كان هذا السبب كما زعمت من الغموض والدقة ووقوع كثير من المنصفين فيه وهم لا يشعرون، فما أحقه بالبيان وأولاه بالإيضاح وأجدره بالكشف حتى يتخلص عنه الواقعون فيه وينجو منه المتهافتون إليه.

قلت: اعلم أن ما كان من أصول الفقه راجعًا إلى لغة العرب رجوعًا ظاهرًا مكشوفًا كبناء العام على الخاص، وحمل المطلق على المقيد ورد المجمل إلى المبيّن، وما يقتضيه الأمر والنهي ونحو هذه الأمور، فالواجب على المجتهد أن يبحث عن مواقع الألفاظ العربية، وموارد كلام أهلها وما كانوا عليه في مثل ذلك، فما وافقه فهو الأحق بالقبول والأولى بالرجوع إليه، فإذا اختلف أهل الأصول في شيء من هذه المباحث كان الحق بيد من هو أسعد بلغة العرب، هذا على فرض عدم وجود دليل شرعي يدل على ذلك، فإن وجد فهو المقدم على كل شيء، وإذا أردت الزيادة في البيان والتكثير من الإيضاح بضرب من التمثيل وطرف من التصوير، فاعلم أنه قد وقع الخلاف في أنه هل يُبنى العام على الخاص مطلقًا أو مشروطًا بشرط أن يكون الخاص متأخرًا؟ ووقع الخلاف في أنه هل يُحمل المطلق على المقيّد مع اختلاف السبب أم لا؟ ووقع الخلاف في معنى الأمر الحقيقي،

هل هو الوجوب أو غيره؟ ووقع الخلاف في معنى النهي الحقيقي هل هو التحريم أو غيره؟

فإذا أردت الوقوف على الحق في بحث من هذه الأبحاث، فانظر في اللغة العربية واعمل على ما هو موافق لها مطابق لما كان عليه أهلها، واجتنب ما خالفها فإن وجدت ما يدل على ذلك من أدلة الشرع كما تقف عليه في الأدلة الشرعية من كون الأمر يفيد الوجوب والنهي، يفيد التحريم، فالمسألة أصولية لكونها قاعدة كلية شرعية لكون دليلها شرعيًا، كما أن ما يستفاد من اللغة من القواعد الكلية أصولية لغوية، فهذه المباحث وما يشابهها من مسائل النسخ ومسائل المفهوم والمنطوق الراجعة إلى لغة العرب المستفادة منها على وجه يكون قاعدة كلية هي مسائل الأصول، والمرجع لها الذي يعرف به راجحها من مرجوحها هو العلم الذي هي مستفادة منه مأخوذة من موارده ومصادره، وأما مباحث القياس فغالبها من بحث الرأي الذي لا يرجع إلى شيء مما تقوم به الحجة، وبيان ذلك أنهم جعلوا للعلة مسالك عشرة لا تقوم الحجة بشيء منها إلا ما كان راجعًا إلى الشرع، كمسلك النص على العلة، أو ما كان معلومًا من لغة العرب كالإلحاق بمسلك إلغاء الفارق، وكذلك قياس الأولى المسمى عند البعض بفحوى الخطاب.

وأما المباحث التي يذكرها أهل الأصول في مقاصده كما فعلوه في مقصد الكتاب ومقصد السنة والإجماع، فما كان من تلك المباحث الكلية مستفادًا من أدلة الشرع فهو أصولي شرعي، وما كان مستفادًا من مباحث اللغة فهو أصولي

لغوي، وما كان مستفادًا من غير هذين فهو من علم الرأي الذين كررنا عليك التحذير منه، ومن المقاصد المذكورة في الكتب الأصولية التي هي من محض الرأي الاستحسان، والاستصحاب، والتلازم.

وأما المباحث المتعلقة بالاجتهاد والتقليد وشرع من قبلنا والكلام على أقوال الصحابة، فهي شرعية فما انتهض عليه دليل الشرع منها فهو حق، وما خالفه باطل.

وأما المباحث المتعلقة بالترجيح، فإن كان المرجح مستفادًا من الشرع فهو شرعيّ، وإن كان مستفادًا من علم من العلوم المدونة فالاعتبار بذلك العلم فإن كان له مدخل في الترجيح كعلم اللغة، فإنه مقبول، وإن كان لا مدخل له إلا لمجرد الدعوى كعلم الرأي، فإنه مردود.

وإذا تقرر هذا ظهر لك منه فائدتان، الأولى: إرشادك إلى أن بعض ما دونه أهل الأصول في الكتب الأصولية ليس من الأصول في شيء، بل هو من علم الرأي الذي هو عن الشرع وما يتوصل إليه به من العلوم بمعزل.

الفائدة الثانية: إرشادك إلى العلوم التي تستمد منها المسائل المدونة في الأصول، لترجع إليها عند النظر في تلك المسائل، حتى تكون على بصيرة ويصفو لك هذا العلم ويخلص عن شوب الكذب.

فإن قلت: إذا كان الأمر كما ذكرته فما تقول فيما يزعمه أهل الأصول من أنه لا يقبل في إثبات مسائله إلا الأدلة القطعية.

قلت: هذه دعوى منهم يكذبها العمل ويدفعها ما دوّنوه في هذا العلم من أدلة مسائله.

فإن قلت: إذا كان استمداد هذا العلم عندهم من الكلام والعربية والأحكام كما صرحوا به فليس ذلك دعوى مجردة، فإنهم قد صرحوا في علم الكلام بأنه لا يقبل في إثبات مسائله إلا الأدلة القطعية، وصرحوا في الكلام على نقل اللغة أنها لا تثبت بالآحاد، وإذا كان ما منه الاستمداد مثبتًا ببراهين قطعية كان ما استمد منه مثله في ذلك.

قلت: هذه دعوى على دعوى وظلمات بعضها فوق بعض، أما علم الكلام فغالب مسائله مبنية على مجرد الدعاوى على العقل التي هي كسراب بقيعة إذا جاءه طالب الهداية لم يجد شيئًا، وقد قدمنا الإشارة إلى هذا، وأما ما كان من مسائله مأخوذًا من الشرع فهي مسائل شرعية ولا فرق بين شرعي وشرعي من هذه الحيثية. وأما اللغة فقد وقع الخلاف بين أهل العلم، هل يشترط في إثباتها أن يكون النقل متواترًا أم لا، والحق بيد من لم يثبت هذا الشرط، فإن سابق المشتغلين بنقل لغة العرب ولاحقهم قد رأيناهم يثبتونها لمجرد وجود الحرف في بيت من أبيات شعرائهم، وكلمة من كلمات بلغائهم، ومن أنكر هذا فهو مكابر لا يستحق تطويل الكلام معه.

[الفصل الثاني]

[طبقات/ فئات المتعلمين
وما ينبغي أن يتعلمه طلاب كل فئة من العلوم]

وإذا قد انتهى بنا الكلام في بيان الأسباب المانعة من الإنصاف إلى هذه الغاية، وتغلغل بنا البحث إلى ذكر ما ذكرناه من تلك الدقائق التي ينبغي لكل عالم ومتعلم أن تكون نصب عينيه في إقدامه وإحجامه، وأن تكون ثابتة في تصوره في جميع أحواله، وما أحقها بذلك، وأولاها بالحرص على ما هنالك. فإنها فوائد لا توجد في كتاب، وفرائد لا يخلو أكثرها عن قوة كثير من المرشدين المحققين وإن حال بينهم وبين إبرازها إلى الفعل حجاب.

فلنتكلم الآن على ما ينبغي لطالب العلم أن يتعلمه من العلوم:

فأقول: إنها لما كانت تتفاوت المطالب في هذا الشأن، وتتباين المقاصد بتفاوت همم الطالبين وأغراض القاصدين، فقد ترتفع همة البعض منهم فيقصد البلوغ إلى مرتبة في الطلب لعلم الشرع ومقدماته، يكون عند تحصيلها إمامًا مرجوعًا إليه مستفادًا منه مأخوذًا بقوله مدرسًا مفتيًا مصنفًا، وقد تقصر همته عن هذه الغاية فتكون غاية مقصده ومعظم مطلبه ونهاية رغبته أن يعرف ما طلبه منه

الشارع من أحكام التكليف والوضع على وجه يستقل فيه بنفسه، ولا يحتاج إلى غيره من دون أن يتصور البلوغ إلى ما تصوره أهل الطبقة الأولى من تعدي فوائد معارفهم إلى غيرهم، والقيام في مقام أكابر الأئمة ونحارير هذه الأمة. وقد يكون نهاية ما يريده وغاية ما يطلبه أمرًا دون أهل الطبقة الثانية، وذلك كما يكون من جماعة يرغبون إلى إصلاح ألسنتهم وتقويم أفهامهم بما يقتدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع وعدم تحريفه وتصحيفه وتغيير إعرابه من دون قصد منهم إلى الاستقلال. بل يعزمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارض والاحتياج إلى الترجيح.

فهذه ثلاث طبقات للطلبة من المتشرعين الطالبين للاطلاع على ما جاء في الكتاب والسنة، إما كلاًّ أو بعضًا بحسب اختلاف المقاصد وتفاوت المطالب.

وثَمَّ طبقة رابعة: يقصدون الوصول إلى علم من العلوم أو علمين أو أكثر لعرض من الأعراض الدينية والدنيوية من دون تصور الوصول إلى علم الشرع. فكانت الطبقات أربع، وينبغي لمن كان صادق الرغبة قوي الفهم ثاقب النظر عزيز النفس شهم الطبع عالي الهمة سامي الغريزة أن لا يرضى لنفسه بالدون، ولا يقنع بما دون الغاية، ولا يقعد عن الجد والاجتهاد المبلغين له إلى أعلى ما يراد وأرفع ما يستفاد فإن النفوس الأبية، والهمم العلية، لا ترضى بدون الغاية في المطالب الدنيوية من جاه أو مال أو رئاسة أو صناعة أو حرفة حتى قال قائلهم:

إِذَا غَامَرْتَ فِي شَرَفٍ مَرُومِ ... فَلاَ تَقْنَعْ بِمَا دُونَ النُّجُومِ
فطَعْمُ المَوْتِ فِي أَمْرٍ حَقِيرٍ ... كطَعْمِ المَوْتِ فِي أَمْرٍ عَظِيمِ

وقال آخر مشيرًا إلى هذا المعنى:

إذا لَمَ تَكُنْ مَلِكًا مُطَاعًا ... فكُنْ عَبْدًا لخَالِقِه مُطِيعًا
وإنْ لَم تَملِكْ الدُّنْيَا جَمِيعًا ... كَمَا تَهْوَاه فَاتْرُكْهَا جَمِيعَا
هُمَا شَيْئان مِنْ مُلْكٍ ونُسْكٍ ... يُنِيلاَن الفَتَى شَرَفًا رَفِيعَا

وقال آخر:

فإمّا مَكَانًا يَضْرِبُ النَّجمُ دُونَه ... سُرَادِقَه أو بَاكيًا لحِمَامِ

وقد ورد هذا المعنى كثيرًا في النظم والنثر وهو المطلب الذي تنشط إليه الهمم الشريفة، وتقبله النفوس العلية، وإذا كان هذا شأنهم في الأمور الدنيوية التي هي سريعة الزوال قريبة الاضمحلال، فكيف لا يكون ذلك من مطالب المتوجهين إلى ما هو أشرف مطلبًا وأعلى مكسبًا وأرفع مرادًا وأجل خطرًا وأعظم قدرًا وأعود نفعًا وأتم فائدة؟! وهي المطالب الدينية مع كون العلم أعلاها وأولاها بكل فضيلة وأجلها وأكملها في حصول المقصود، وهو الخبر الأخروي، فإن الله سبحانه قد قرن العلماء في كتابه بنفسه وملائكته فقال: ﴿ شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ ﴾ [آل عمران/ ١٨].

وقصر الخشية له التي هي سبب الفوز لديه عليهم، فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ [فاطر/ ٢٨]. وأخبر عباده بأنه يرفع علماء أمته درجات، فقال: ﴿يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ﴾ [المجادلة/ ١١]. وأخبرنا رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - بأن (العلماء ورثة الأنبياء). وناهيك بهذه المزية الجليلة، والمنقبة النبيلة، فأكرم بنفس تطلب غاية المطالب، في أشرف المكاسب، وأحبب برجل أراد من الفضائل ما لا تدانيه فضيلة، ولا تساميه منقبة، ولا تقاربه مكرمة، فليس بعد ما يتصوره أهل الطبقة الأولى متصور، فإن نالوه على الوجه الذي تصوروه فقد ظفروا من خير العاجلة والآجلة وشرف الدنيا والآخرة بما لا يظفر به إلا من صنع صنيعهم ونال نيلهم، وبلغ مبالغهم، وإن اخترمهم دونه مخترم، وحال بينهم وبينه حائل، فقد أعذروا، وليس على من طلب جسيمًا ورام أمرًا عظيمًا إن منعته عنه الموانع وصرفته عنه الصوارف من بأس، وما أحسن ما قاله الشريف الرضي الموسوي:

لا بُــــدَّ أَنْ أَرْكَبَها صَعْبَة	وَقَاحَــــةً تَحْتَ غُلاَمٍ وَقَاح
أُجْهِـــدُهَا أو تَنْثَنِي بالرَّدى	دُونَ الّذي أَمَّلتَ أو بِالنَّجَاح
إمَّا فَتًى نَالَ المُنَى فَاشْتَفَى	أَوْ بطلاً ذَاقَ الرَّدَى فَاسْتَرَاح

وكنت في أيام الطلب وعصر الشباب قد نظمت قصيدة في هذا المعنى على هذا النمط، أذكر منها الآن أبياتًا هي:

قَدْ أَتْعَبَ السَّيرُ رِحَالي وَقَد ... آن لَهَا بَعْدَ الوَحَى[1] أن تُرَاح
فَمَا يَهَابُ العَتْبَ مَنْ فَازَ مِنْ ... غَايَةِ أُمْنِيَّتِـــه بِالنَّجَـــاح
سَـــعَى فَلَمَّا ظَفِرَتْ بِالمُنَى ... يَمِينُه أَلْقَـــى العَصَا واسْتَرَاح

فيا أيها العالم الصعلوك، قد ظفرت برتبة أرفع من رتب الملوك، ونلت من المعالي أعلاها، ومن المناقب والفضائل أولاها بالشرف وأولاها، فإن كل المعالي الدنيوية وإن تناهت فليست باعتبار المعالي العلمية والشرف الحاصل بها في ورد ولا صدر، فإنه يحصل للعالم أولاً وبالذات الفوز بالنعيم الأخروي الدائم السرمدي الذي لا تعدل منه الدنيا بأسرها قيد شوط بل مقدار سوط، ويحصل له ثانيًا وبالعرض من شرف الدنيا ما يصغر عنده كل شرف، ويتقاصر دونه كل مجد، ويتضاءل لديه كل فخر، وإن من فهم مقدار ما في العلوم من العلو كان عند نفسه أعز قدرًا وأعلى محلاً وأجل رتبة من الملوك، وإن كان متضايق المعيشة، يركب نعليه ويلبس طمريه، وقلت في هذا المعنى من أبيات:

قَدْ كُنْتُ ذَا طِمْرَيْنِ أَمْرَحُ فِي العُلاَ ... مَرَح الأَغَـــرّ بِجَانِب المَيْدَانِ
مَا كُنْتُ مُضْطَّهدًا فَأَطْلُبُ رِفْعَةً ... أَوْ خَامِلاً فَأُرِيدُ شُهْرَةَ شَانِـي

فاحرص أيها الطالب على أن تكون من أهل الطبقة الأولى، فإنك إذا ترقيت من البداية التصورية، إلى العلة الغائية، التي هي أول الفكر وآخر العمل،

(١) الوحى: السير بعجلة. (م).

كنت فرد العالم، وواحد الدهر، وقريع الناس، وفخر العصر، ورئيس القرن، وأي شرف يسامي شرفك، أو فخر يداني فخرك، وأنت تأخذ دينك عن الله وعن رسوله، لا تقلد في ذلك أحدًا، ولا تقتدي بقول رجل، ولا تقف عند رأي، ولا تخضع لغير الدليل، ولا تعوّل على غير النص. هذه والله رتبة تسمو على السماء، ومنزلة تتقاصر عندها النجوم، فكيف بك إذا كنت مع هذه المزية مرجعًا في دين الله ملجأ لعباد الله، مترجمًا لكتاب الله وسنة رسول الله، يدوم لك الأجر ويستمر لك النفع ويعود لك الخير وأنت بين أطباق الثرى، وفي عداد الموتى، بعد مئين من السنين، ولا يحول بينك وبين هذا المطلب الشريف ما تنازعك نفسك إليه من مطالب الدنيا التي تروقها وتود الظفر بها، فإنها حاصلة لك على الوجه الذي تحب، والسبيل الذي تريد، بعد تحصيلك لما أرشدتك إليه من الرتبة العلمية، وتكون إذ ذاك مخطوبًا لا خاطبًا ومطلوبًا لا طالبًا. وعلى فرض أنها تكدي عليك المطالب وتعاندك الأسباب فلست تعدم الكفاف الذي لا بد لك منه، فما رأينا عالمًا ولا متعلمًا مات جوعًا ولا أعوزه الحال حتى انكشفت عورته عريًا، أو لم يجد مكنًا يُكِنُّه، ومنزلاً يسكنه، وليس الدنيا إلا هذه الأمور، وما عداها فضلات مشغلة للأحياء مهلكة للأموات.

أَنَا إنْ عِشْتُ لَسْتُ أُعْدَمُ قُوتا وَإذَا مِتّ لَسْتُ أُعْدَمُ قَبْرا

وعلى العاقل أن يعلم أنه لن يصيبه إلا ما كتبه الله له، ولا يعدوه ما قدّره له، وأنه قد فرغ من أمر رزقه الذي فرضه الله له، فلا القعود يصده، ولا السعي

وإتعاب النفس يوجب الوصول إلى ما لم يأذن به الله. وهذا معلوم من الشرع قد توافقت عليه صرائح الكتاب والسنة، وتطابقت عليه الشرائع، وإذا كان الأمر هكذا فما أحق هذا النوع العاقل من الحيوان الذي دارت رحى التكليف عليه، ونيطت أسباب الخير والشر به، أن يشتغل بطلب ما أمره الله بطلبه، وتحصيل ما خلقه الله لتحصيله، وهو الامتثال لما أمره به من طاعته، والانتهاء عما نهاه عنه من معاصيه، ومن أعظم ما يريده الله منه ويقربه إليه ويفوز به عنده أن يشغل نفسه ويستغرق أوقاته في طلب معرفة هذه الشريعة التي شرعها الله لعباده، وينفق ساعاته في تحصيل هذا الأمر الذي جاءت به رسل الله إلى عباده ونزلت به ملائكته، فإن جميع ما يريده الله من عباده عاجلاً وآجلاً وما وعدهم به من خير وشر قد صار في هذه الشريعة، فأكرم برجل تاقت نفسه عن أن يكون عبد بطنه إلى أن يكون عبد دينه، حتى يناله على الوجه الأكمل، ويعرفه على الوجه الذي أراده الله منه، ويرشد إليه من عباده من أراد له الرشاد، ويهدي به من استحق الهداية.

فانظر أعزك الله كم الفرق بين الرجلين، وتأمل قدر مسافة التفاوت بين الأمرين، هذا يستغرق جميع أوقاته وينفق كل ساعاته في تحصيل طعامه وشرابه وملبسه وما لا بد منه قام أو قعد، سعى أو وقف، وهذا يقابله بسعي غير هذا السعي وعمل غير ذلك العمل، فينفق ساعاته ويستغرق أوقاته في طلب ما جاء عن الله وعن رسوله، من التكاليف التي كلف بها عباده، وما أذن به من إبلاغه

إليهم من أمور دنياهم وأخراهم لينتفع بذلك ثم ينفع به من شاء الله من عباده، ويبلغ إليهم حجة الله ويعرفهم شرائعه. فلقد تعاظم الفرق بين النوعين، وتفاوت تفاوتًا يقصر التعبير عنه ويعجز البيان له، إلا على وجه الإجمال بأن يقال: إن أحد النوعين قد التحق بالدواب، والآخر بالملائكة؛ لأن كل واحد منهما قد سعى سعيًا شابه من التحق به، فإن الدابة يستعملها مالكها في مصالحه، ويقوم بطعامها وشرابها وما يحتاج إليه، ومع هذا فمن نظر في الأمر بعين البصيرة، وتأمله حق التأمل، وجد عيش من شغل نفسه بالطاعة وفرّغها للعلم ولم يلتفت إلى ما تدعو إليه الحاجة من أمر دنياه أرفه، وحاله أقوم، وسروره أتم، وتلك حكمة الله البالغة التي يتبين عندها أنه لن يعدو المرء ما قدر له، ولن يفوته ما كان يدركه.

وكما أن هذا المعنى الذي ذكرناه ثابت في الشريعة مصرح به في غير موطن منها قد أجراه الله على لسان الجبابرة من عباده وعتاة أمته، حتى قال الحجاج بن يوسف الثقفي في بعض خطبه ما معناه: أيها الناس إن الله كفانا أمر الرزق وأمرنا بالعبادة فسعينا لما كفيناه، وتركنا السعي للذي أمرنا به، فليتنا أمرنا بطلب الرزق وكفينا العبادة حتى نكون كما أراده الله منا. هذا معنى كلامه لا لفظه. فلما بلغ كلامه هذا بعض السلف المعاصرين له قال: إن الله لا يخرج الفاجر من هذه الدار وفي قلبه حكمة ينتفع بها العباد إلا أخرجها منه وإن هذا مما أخرجه من الحجاج، فانظر هذا الجبار كيف لم يخف عليه هذا الأمر مع ما هو فيه من التجبر وسفك الدماء وهتك الحرم والتجرؤ على الله وعلى عباده وتعدي

حدوده. فما أحقه بأن لا يخفى على من هو ألين منه قلبًا وأقل منه ظلمًا وأخف منه تجبرًا، وأقرب منه من خير، وأبعد منه من شر، وإن من تصور هذا الأمر حق التصور وتعقله كما ينبغي انتفع به انتفاعًا عظيمًا ونال به من الفوائد جسيمًا والهداية بيد الهادي جل جلاله وتقدست أسماؤه. وإنّ لحسن النية وإخلاص العمل تأثيرًا عظيمًا في هذا المعنى، فمن تعكست عليه بعض أموره من طلبة العلم، أو أكْدَت عليه مطالبه وتضايقت مقاصده فليعلم أنه بذنبه أصيب، وبعدم إخلاصه عوقب، أو أنه أصيب بشيء من ذلك محنة له وابتلاء واختبارًا لينظر كيف صبره واحتماله، ثم يفيض عليه بعد ذلك من خزائن الخير ومخازين العطايا في ما لم يكن بحسبان، ولا يبلغ إليه تصور، فليعض على العلم بناجذه، ويشد عليه يده، ويشرح به صدره، فإنه لا محالة واصل إلى المنزل الذي ذكرنا، نائل للمرتبة التي بيّنا.

وما أحسن ما حكاه بعض أهل العلم عن الحكيم أفلاطون فإنه قال: الفضائل مُرة الأوائل حلوة العواقب، والرذائل حلوة الأوائل مُرة العواقب. وقد صدق فإن من شغل أوائل عمره وعنفوان شبابه بطلب الفضائل لا بد له أن يفطم نفسه عن بعض شهواتها ويحبسها عن الأمور التي يشتغل بها أترابه ومعارفه من الملاهي ومجالس الراحة وشهوات الشباب، فإذا انتهى إليه ما هم فيه من تلك اللذات والخلاعات وجد في نفسه بحكم الشباب وحداثة السن وميل الطبع إلى ما هناك مرارة، واحتاج إلى مجاهدة يرد جامح طبعه ومتفلت هواه ومتوثب نشاطه

لا يتم له إلا بإلجام شهوته بلجام الصبر ورباطها بمربط العفة. وكيف لا يجد مرارة الحبس للنفس من كان في زاوية من زوايا المساجد ومقصورة من مقاصر المدارس، لا ينظر إلا في دفتر ولا يتكلم إلا في فن من الفنون، ولا يتحدث إلا إلى عالم أو متعلم، وأترابه ومعارفه من قرابته وجيرانه وذوي سنه وأهل نشأته وبلده يتقلبون في رافه العيش ورائق القصف؟ وإذا انضم لذلك الطالب إلى هذه المرارة الحاصلة له بعزف النفس عن شهواتها مرارة أخرى هي إعواز الحال وضيق المكسب وحقارة الدخل، فإنه لا بد أن يجد من المرارة المتضاعفة ما يعظم عنده موقعه، لكنه يذهب عنه ذلك قليلاً قليلاً، فأول عقدة تنحل عنه من عقد هذه المرارة عند أن يتصور ما يؤول به الأمر وينتهي إليه حاله من الوصول إلى ما قد وصل إليه من يجده في عصره من العلماء، ثم تنحل عنه العقدة الثانية بفهم المباحث وحفظ المسائل وإدراك الدقائق، فإنه عند ذلك يجد من اللذة والحلاوة ما يذهب بكل مرارة، ثم إذا نال من المعارف حظًّا وأحرز منها نصيبًا ودخل في عداد أهل العلم كان متقلبًا في اللذات النفسانية التي هي اللذات بالحقيقة، ولا يعدم عند ذلك من اللذات الجسمانية ما هو أفضل وأحلى من اللذات التي يتقلب فيها كل من كان من أترابه، وهو إذا وازن بين نفسه الشريفة وبين فرد من معارفه الذين لم يشتغلوا بما اشتغل به اغتبط بنفسه غاية الاغتباط ووجد من السرور والحبور ما لا يقادر قدره.

هذا باعتبار ما يجده من اللذة النفسانية عن أن يجد نفسه عالمة ونفس معارفه جاهلة، ويزداد ذلك بما يحصل له من لوازم العلم من الجلالة والفخامة

وبُعد الصيت وعظيم الشهرة ونبالة الذكر ورفعة المحل والرجوع إليه في مسائل الدين وتقديمه على غيره في مطالب الدنيا وخضوع من كان يزري عليه ويستخف بمكانه من بني عصره، فإذا جمعهم مجلس من مجالس الدنيا كانوا له بمنزلة الخدم، وإن كان على غاية من الإفلاس والعدم، ثم إذا تناهى حاله وبلغ من الحظ في العلم إلى مكان عليٍّ انثال عليه الطلبة للعلوم، وأقبل إليه المستفتون في أمر الدين، واحتاج إليه ملوك الدنيا فضلاً عن غيرهم، فيكون عند هذا عيشه حلوًا محضًا، وعمره مغمورًا باللذات النفسانية والجسمانية ويرتفع أمره عن هذه الدرجة ارتفاعًا لا يقادر قدره إذا تصور ما له عند الله من عظيم المنزلة وعليّ الرتبة وعظيم الجزاء الذي هو المقصود أولاً وبالذات من علوم الدين.

وكنت في أوائل أيام طلبي للعلم في سن البلوغ أو بعدها بقليل تصورت ما ذكرته هنا فقلت:

سَدَدتُ الأُذنَ عن دَاعِي التَّصَابِي ... فَلا دَاعٍ لَدَيّ ولا مُجِيبُ
وأَنْفَقْتُ الشَّبِيبَةَ غَيْرَ وَانٍ ... لِمَجدِ الشَّيبِ فَلْيَهْنَ المَشِيبُ

وقلت أيضًا رامزًا إلى هذا المعنى:

وأُبْدِي رَغْبَةً لِنُجُودِ نَجْدٍ ... وشَوْقًا لانتِشَاقِي مِنْه رِيحَا
وَمَا بِسِوَى العَقِيقِ أَقَامَ قَلْبِي ... وَأَضْحَى بَيْنَ أَهْلَيْهِ طَرِيحَا

وأما كون الرذائل حلوة الأوائل مُرة العواقب فصدق هذا غير خاف على ذي لب، فإن من أرسل عنان شبابه في البطالات، وحل رابط نفسه فأجراها في ميادين اللذات، أدرك من اللذة الجسمانية من ذلك بحسب ما يتفق له منها، ولا سيما إذا كان ذا مال وجمال، ولكنها تنقضي عنه اللذة وتفارقه هذه الحلاوة إذا تكامل عقله ورجح فهمه وقوي فكره، فإنه لا يدري عند ذلك ما يدهمه من المرارات التي منها الندامة على ما اقترفه من معاصي الله، ثم الحسرة على ما فوته من العمر في غير طائل، ثم الكربة على ما أنفقه من المال في غير حلّه، ولم يفز من الجميع بشيء، ولا ظفر من الكل بطائل. وتزداد حسرته وتتعاظم كربته إذا قاس نفسه بنفس من اشتغل بطلب المعالي من أترابه في مقتبل شبابه، فإنه لا يزال عند موازنة ذاته بذاته وصفاته بصفاته، في حسرات متجددة، وزفرات متصاعدة، ولا سيما إذا كان بيته في العلم طويل الدعائم، وسلفه من المتأهلين لتلك المعالي والمكارم، فإنه حينئذ تذهب عنه سكرة البطالة، وتنقشع عنه عماية الجهالة، بكروب طويلة، وهموم ثقيلة، وقد فاته ما فات، وقد حيل بين العير[١] والنزوان، و(حال الجريض[٢] دون القريض)، و(في الصيف ضيعت اللبن)[٣]. فانظر أعزك الله أي الرجلين أربح صفقة، وأكثر فائدة، وأعظم عائدة. فقد بيّن الصبح لذي عينين، (و عند الصباح يحمد القوم السرى)[٤].

---

(١) العير: الحمار الأهلي أو الوحشي. (م).

(٢) الجريض: الغصَّة من الجرض وهو الريق يغص به، وهذا المثل يضرب للأمر يقدر عليه أخيرًا حين لا ينفع. (م).

(٣) الصيف ضيعت اللبن: مثل يضرب لمن يطلب شيئًا قد فوته على نفسه. (م).

(٤) عند الصباح يحمد القوم السرى: من الأمثلة السايرة: يضرب للرجل يحتمل المشقة رجاء الراحة. (م).

ولنعد الآن إلى بيان ما يحتاج إليه أهل تلك الطبقات من العلوم، وما ينبغي لهم أن يشتغلوا به فنقول:

[الطبقة الأولى من حملة العلم]

أما أهل الطبقة الأولى التي هي أرفع مكانًا وأعزُّ محلاً يرتقي إليه علماء الشريعة على حسب ما قدمنا بيانه، فينبغي لمن تصور الوصول إليها وقصد الإدراك لها أن يشرع بعلم النحو مبتدئًا بالمختصرات كمنظومة الحريري المسماة بالمُلْحَة وشروحها، فإذا فهم ذلك وأتقنه انتقل إلى كافية ابن الحاجب وشروحها ومغنى اللبيب وشروحه. هذا باعتبار هذه الديار اليمنية إذا كان طالب العلم فيها، لأنه يجد شيوخ هذه المصنفات ولا يجد شيوخ غيرها من مصنفات النحو إلا باعتبار الوجادة[1] لا باعتبار السماع، فإذا كان ناشئًا في أرض يشتغلون فيها بغير هذه المصنفات فعليه بالاشتغال بما اشتغل به مشائخ تلك الأرض مبتدئًا بما هو أقربها تناولاً منتهيًا إلى ما هو النهاية للمشتغلين بذلك الفن في ذلك القطر، فاعرف هذا واعلم أن ما أسميه ههنا إنما هو باعتبار ما يشتغل به الناس في الديار اليمنية، فمن كان في غيرها فليأخذ عن شيوخها في كل فن مقدارًا يوافق ما أذكره هنا.

---

(١) الوجادة: التحصيل الذاتي. (م).

واعلم أنه لا يستغني طالب العلم المتصور المتبحر في علم الشريعة العازم على أن يكون من أهل الطبقة الأولى عن إتقان ما اشتمل عليه شرح الرضي على الكافية، من المباحث اللطيفة، والفوائد الشريفة، وكذلك ما في (مغنى اللبيب) من المسائل الغريبة، ويكون اشتغاله بسماع شروح المختصرات بعد أن تكون هذه المختصرات محفوظة له حفظًا يمليه عن ظهر قلبه، ويبديه من طرف لسانه، وأقل الأحوال أن يحفظ مختصرًا منها هو أكثرها مسائل وأنفعها فوائد، ولا يفوته النظر في مثل الألفية لابن مالك وشروحها، والتسهيل وشرحه، والمفصل للزمخشري، والكتاب لسيبويه، فإنه يجد في هذه الكتب من لطائف المسائل النحوية ودقائق المباحث العربية، ما لم يكن قد وجده في تلك.

وينبغي للطالب المذكور أن يطلع على مختصر من مختصرات المنطق ويأخذه عن شيوخه ويفهم معانيه بعد أن يفهم النحو بفهم ما يبتدئ به من كتبه ليستعين بذلك على فهم ما يورده المصنفون في مطولات كتب النحو ومتوسطاتها من المباحث النحوية. ويكفيه في ذلك مثل المختصر المعروف بإيساغوجي[1]، أو تهذيب السعد وشرح من شروحهما، وسيأتي بيان ما ينبغي الاشتغال به من فن المنطق إن شاء الله، وليس المراد هنا إلا الاستعانة بمعرفة مباحث التصورات والتصديقات إجمالاً لئلا يعثر على بحث من مباحث العربية من نحو أو صرف أو بيان قد سلك فيه صاحب الكتاب مسلكًا على النمط الذي سلكه أهل

---

(١) إيسا غوجي: لفظ يوناني معناه الكليات الخمس. (م).

المنطق فلا يفهمه كما يقع كثيرًا في الحدود والرسوم، فإن أهل العربية يتكلمون في ذلك بكلام المناطقة، فإذا كان الطالب عاطلاً عن علم المنطق بالمرة لم يفهم تلك المباحث كما ينبغي.

ثم بعد ثبوت الملكة له في النحو وإن لم يكن قد فرغ من سماع ما سميناه، يشرع في الاشتغال بعلم الصرف كالشافية وشرحها، والريحانية ولامية الأفعال. ولا يكون عالمًا بعلم الصرف كما ينبغي إلا بعد أن تكون الشافية من محفوظاته لانتشار مسائل فن الصرف وطول ذيل قواعده وتشعب أبوابه، ولا يفوته الاشتغال بشرح الرضي على الشافية بعد أن يشتغل بما هو أخصر منه من شرحها كشرح الجاربردي، ولطف الله الغياث، فإن فيه من الفوائد الصرفية ما لا يوجد في غيره.

ثم ينبغي له بعد ثبوت الملكة له نحوًا وصرفًا وإن لم يكن قد فرغ من سماع كتب الفنين، أن يشرع في علم المعاني والبيان فيبتدئ بحفظ مختصر من مختصرات الفن يشتمل على مهمات مسائله كالتلخيص و(شرح السعد) المختصر وما عليه من الحواشي وشرحه المطول وحواشيه، فإنه إذا حفظ هذا المختصر وحقق الشرحين المذكورين وحواشيهما بلغ إلى مكان من الفن مكين، فقد أحاطت هذه الجملة بما في مؤلفات المتقدمين من شراح (المفتاح) ونحوه، وإذا ظفر بشيء من مؤلفات عبد القادر الجرجاني والسكاكي في هذا الفن فليمعن النظر فيه فإنه يقف في تلك المؤلفات على فوائد.

وينبغي له حال الاشتغال بهذا الفن أن يشتغل بفنون مختصرة قريبة المأخذ قليلة المباحث، كفن الوضع، وفن المناظرة، ويكفيه في الأول رسالة الوضع وشرح من شروحها. وفي الثاني أدب البحث العضدية وشرح من شروحها. وقد تشعبت مسائل علم المناظرة في الأزمنة الأخيرة فوصل رجل من الأكراد من طلبة العلم ومعه رسالة وشرحها يذكر أنها لبعض علماء الهند ولم يعرف اسمه، وفيها من الفوائد والتفاصيل ما لا يوجد في الآداب العضدية وشروحها إلا ما هو بالنسبة إليه كالرموز. وقد نقلها الناس عنه وانتشرت بين علماء صنعاء، وهي في نحو ثلاثة كراريس مشتملة على مقدمة وتسعة مباحث. ولا يستغني طالب هذا الفن عن إمعان النظر فيها، وقد اشتغلت بهذه الرسالة وقابلتها معه على نسخته ولم يكن له من الفهم والاستعداد ما يبلغ به إلى أن تؤخذ عنه هذه الرسالة وشرحها رواية ودراية، مع كونه كان من أهل الصلاح والإكباب على الطلب والرغبة في العلم.

وكما تشعبت مباحث علم المناظرة فقد تشعبت أيضًا عند المتأخرين مباحث (علم البديع)، فإن الموجود في كتب المتقدمين من أنواعه اللفظية والمعنوية دون أربعين نوعًا، وعند أهل البديعيات زيادة على مائة وخمسين نوعًا.

وأخبرني الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الرئيس - من علماء الحرم المكيّ- عند وفوده إلى صنعاء، أنه قد أنهاها بعض المتأخرين إلى نحو سبع مائة نوع، وأنه وقف على رسالة أو منظومة - الشك مني - لبعض المتأخرين تشمل

على ذلك، وأنا بحمد الله قد استخرجت أنواعًا من البديع وذكرت لها أسماء خارجة عن الأسماء التي ذكرها أهل هذا العلم، وذكرت أبياتًا اشتملت على ذلك.

ثم ينبغي له أن يكب على مؤلفات اللغة المشتملة على بيان مفرداتها، كالصحاح والقاموس وشمس العلوم وضياء الحلوم وديوان الأدب، ونحو ذلك من المؤلفات المشتملة على بيان اللغة العربية عمومًا أو خصوصًا، كالمؤلفات المختصة بغريب القرآن والحديث.

ثم يشتغل بعد هذا بعلم المنطق، فيحفظ مختصرًا من مختصراته كالتهذيب أو الشمسية، ثم يأخذ في سماع شروحهما على أهل الفن، فإن العلم بهذا الفن على الوجه الذي ينبغي يستفيد به الطالب مزيد إدراك، وكمال استعداد عند ورود الحجج العقلية عليه، وأقل الأحوال أن يكون على بصيرة عند وقوفه على المباحث التي يوردها المؤلفون في علوم الاجتهاد من المباحث المنطقية، كما يفعله كثير من المؤلفين في الأصول والبيان والنحو.

ثم يشتغل بفن أصول الفقه بعد أن يحفظ مختصرًا من مختصراته المشتملة على مهمات مسائله، كمختصر المنتهى أو جمع الجوامع أو الغاية. ثم يشتغل بسماع شروح هذه المختصرات كشرح العضد على المختصر، وشرح المحلي على الجوامع، وشرح ابن الإمام على الغاية المسمى بالهداية، وينبغي له

أن يطوّل الباع في هذا الفن ويطلع على مؤلفات أهل المذاهب المختلفة كالتنقيح و(التوضيح) و(التلويح) و(المنار) و(تحرير) ابن الهمام، وليس في هذه المؤلفات مثل التحرير المذكور وشرحه، ومن أنفع ما يستعان به على بلوغ درجة التحقيق في هذا الفن الإكباب على الحواشي التي ألفها المحققون على الشرح العضدي، وعلى شرح الجمع.

ثم ينبغي له بعد إتقان فن أصول الفقه - وإن لم يكن قد فرغ من سماع مطولاته - أن يشتغل بفن الكلام المسمى بأصول الدين، ويأخذ من مؤلفات الأشعرية بنصيب، ومن مؤلفات المعتزلة بنصيب، ومن مؤلفات الماتُريديّة بنصيب، ومن مؤلفات المتوسطين بين هذه الفرق كالزيدية بنصيب؛ فإنه إذا فعل هكذا عرف الاعتقادات كما ينبغي، وأنصف كل فرقة بالترجيح، أو التجريح على بصيرة، وقابل كل قول بالقبول أو الرد على حقيقة، ومن أحسن مؤلفات المعتزلة المجتبى، ومن أحسن مؤلفات متأخري الأشعرية المواقف العضدية وشرحها للشريف والمقاصد السعدية وشرحها له، وإياك أن يثنيك عن الاشتغال بهذا الفن ما تسمعه من كلمات بعض أهل العلم في التنفير عنه والتزهيد فيه والتقليل لفائدته، فإنك إن عملت على ذلك وقبلت ما يقال في الفن قبل معرفته، كنت مقلدًا فيما لا تدري ما هو، وذلك لا يليق بما تطلبه من المرتبة العلية، والكون في الطبقة الأولية، بل اعرفه حق معرفته، وأنت بعد ذلك مُفَوّض فيما تقوله من مدح أو قدح، فإنه لا يقال لك حينئذ أنت تمدح ما لا تعرفه، أو تقدح فيما لا تدري

ما هو، على أنه يتعلق بذلك فائدة وزيادة بصيرة في علوم أخرى، كعلم التفسير، وعلم تفسير الحديث، فإنك إن بلغت إلى ذلك علمت ما في العلم بهذا الفن من الفائدة لا سيما عند قراءة (كشاف) الزمخشري، ومن سلك مسلكه، فإن في مباحثهم من التدقيقات الراجعة إلى علم الكلام ما لا يفهمها حق الفهم إلا من عرف الفن، واطلع على مذاهب المعتزلة، والأشعرية، وسائر الفرق.

وإني أقول بعد هذا: إنه لا ينبغي لعالم أن يدين بغير ما دان به السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم من الوقوف على ما تقتضيه أدلة الكتاب والسنّة، وإبراز الصفات كما جاءت، ورد علم المتشابه إلى الله سبحانه، وعدم الاعتداد بشيء من تلك القواعد المدونة في هذا العلم، المبنية على شفى جُرُفٍ هارٍ من أدلة العقل التي لا تعقل، ولا تثبت إلا بمجرد الدعاوى والافتراء على العقل بما يطابق الهوى، ولا سيما إذا كانت مخالفة لأدلة الشرع الثابتة في الكتاب والسنة، فإنها حينئذ حديث خرافة، ولعبة لاعب، فلا سبيل للعباد يتوصلون به إلى معرفة ما يتعلق بالرب سبحانه، وبالوعد والوعيد، والجنة والنار، والمبدأ والمعاد، إلا ما جاءت به الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - عن الله سبحانه، وليس للعقول وصول إلى تلك الأمور، ومن زعم ذلك فقد كلف العقول ما أراحها الله منه، ولم يتعبدها به، بل غاية ما تدركه، وجُلُّ ما تصل إليه هو ثبوت الخالق الباري، وإن هذه المصنوعات لها صانع، وهذه الموجودات لها موجد، وما عدا ذلك من التفاصيل التي جاءتنا في كتب الله ﷻ وعلى ألسن رسله، فلا يستفاد

من العقل، بل من ذلك النقل الذي منه جاءت، وإلينا به وصلت.

واعلم أني عند الاشتغال بعلم الكلام وممارسة تلك المذاهب والنحل، لم أزدد بها إلا حيرة ولا استفدت منها إلا العلم بأن تلك المقالات خزعبلات، فقلت إذ ذاك مشيرًا إلى ما استفدته من هذا العلم:

وغَايةُ مَا حَصّلتُه من مَبَاحِثِي ... ومِنْ نَظَرِي مِنْ بَعْدِ طُولِ التَّدَبُّرِ
هو الوَقْفُ ما بين الطَّرِيقَيْن حَيْرَة ... فما علم مَنْ لَم يَلْقَ غَيْرَ التَّحيُّرِ
عَلَى أَنَّنِي قَدْ خُضْتُ مِنْه غِمَارُه ... ومَا قَنَعَت نَفْسِي بِدُونِ التَّبحُّرِ

وعند هذا رميت بتلك القواعد من حالق[1]، وطرحتها خلف الحائط، ورجعت إلى الطريقة المربوطة بأدلة الكتاب والسنّة، المعمودة بالأعمدة التي هي أوثق ما يعتمد عليه عباد الله، وهم الصحابة ومن جاء بعدهم من علماء الأمة المقتدين بهم، السالكين مسالكهم، فطاحت الحيرة، وانجابت ظلمة العماية، وانقشعت سحابة الجهالة وانكشفت ستور الغواية، ولله الحمد، على أني - ولله الشكر- لم أشتغل بهذا الفن إلا بعد رسوخ القدم في أدلة الكتاب والسنّة، فكنت إذا عرضت مسألة من مسائله، مبنية على غير أساس رجعت إلى ما يدفعها من علم الشرع، ويدمغ زائفها من أنوار الكتاب والسنّة، ولكني كنت أقدّر في نفسي أنه لو لم يكن لدي إلا تلك القواعد والمقالات فلا أجد حينئذ إلا حيرة،

(١) من حالق: أي من شاهق. (م).

ولا أمشي إلا في ظلمة، ثم إذا ضربت بها وجه قائلها ودخلت إلى تلك المسائل من الباب الذي أمر الله بالدخول منه، كنت حينئذ في راحة من تلك الحيرة، وفي دِعة من تلك الخزعبلات، والحمد لله رب العالمين عدد ما حمده الحامدون بكل لسان في كل زمان.

ثم بعد إحراز هذه العلوم يشتغل بعلم التفسير، فيأخذ عن الشيوخ ما يحتاج مثله إلى الأخذ، كالكشاف، ويكب على كتب التفسير على اختلاف أنواعها وتباين مقاديرها، ويعتمد في تفسير كلام الله سبحانه ما ثبت عن رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – ثم عن الصحابة، فإنهم مع كونهم أعلم من غيرهم بمقاصد الشارع هم أيضًا من أهل اللسان العربي، فما وجده من تفاسير رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – في الكتب المعتبرة كالأمهات وما يلتحق بها قدمه على غيره، بل تعين عليه الأخذ به، ولا يحل له مخالفته، وأجمع مؤلف في ذلك وأنفعه وأكثره فائدة الدر المنثور للسيوطي.

وما ذكرنا من تقديم ما ورد عن الصحابة مقيد بما إذا لم يخالف ما يُعلم من لغة العرب، ولم تكن تلك المخالفة لأجل معنى شرعي، فإن كانت لمعنى شرعي فقد تقرر أن الحقائق الشرعية مقدمة على اللغوية، وينبغي له أن يطول الباع في هذا العلم، ويطالع مطولات التفاسير، كمفاتيح الغيب للرازي، فإن المعاني المأخوذة من كلام الله سبحانه كثيرة العدد، يستخرج منها كل عالم بحسب استعداده وقدر ملكته في العلوم، ولا يغتر بما يزعمه بعض أهل العلم

من أنه يكفي الاطلاع على تفسير بعض آيات الكتاب العزيز كما وقع لكثير من التآليف في تفسير آيات مخصوصة، مسميًا لها بآيات الأحكام كالموزعي، وصاحب الثمرات، فإن القرآن جميعه حتى قصصه وأمثاله لا يخلو من فوائد متعلقة بالأحكام الشرعية ولطائف لا يأتي الحصر عليها لها مدخل في الدين، يعرف هذا من يعرفه ويجهله من يجهله، وينبغي أن يُقدّم على قراءة التفاسير الاطلاع على علوم الأداء، وكل ما كان له مدخل في التلاوة وسائر العلوم المتعلقة بالكتاب العزيز لا من هذه الحيثية، وما أنفع الإتقان للسيوطي في مثل هذه الأمور، ثم لا يهمل النظر في الكتب المدونة في القراءات وما يتعلق بها، كالشاطبية وشروحها والطيبة وشروحها.

إذا عرفت ما ينبغي لمن أراد أن يكون من أهل الطبقة الأولى، فاعلم أن أعظم العلوم فائدة وأكثرها نفعًا وأوسعها قدرًا وأجلّها خطرًا علم السنّة المطهرة؛ فإنه الذي تكفل ببيان الكتاب العزيز، ثم استقل بما لا ينحصر من الأحكام. ولست أقول إن الطالب يشتغل به في وقت معين، ولا أقول إنه يقدمه على هذه العلوم المتقدمة أو يؤخره عنها، بل أقول إنه ينبغي لطالب العلم بعد أن يُقَيّم لسانه بما يحتاج إليه من النحو أن يُقبل على سماع الكتب التي جمع فيها أهل العلم متون الأحاديث مقطوعة الأسانيد، كجامع الأصول، والمشارق، وكنز العمال، والمنتقى لابن تيمية، وبلوغ المرام لابن حجر، والعمدة. ثم يسمع الكتب التي فيها الأسانيد كالأمهات الست، ومسند أحمد، وصحيح ابن خزيمة، وابن حبّان،

وابن الجارود، وسنن الدارقطني، والبيهقي، وبالجملة فما بلغت إليه قدرته ووجد في أهل عصره شيوخه من كتب السنّة جد في سماعه واجتهد بحسب ما يمكنه، ويكون هذا الاشتغال بهذا العلم الجليل مصاحبًا لاشتغاله بجميع العلوم المتقدمة من البداية إلى النهاية.

فإذا قضى وطره من سماع كتب المتن والإسناد، اشتغل بشروح هذه المؤلفات، فيسمع منها ما تيسر له سماعه ويطالع ما لم يتيسر له سماعه، ويستكثر من النظر في المؤلفات في علم الجرح والتعديل، ولا تقتصر على المختصرات فقد يكتفي مؤلفوها بقول فرد من أفراد أئمة الجرح والتعديل، بل يتوسع في هذا العلم بكل ممكن، وأنفع ما ينتفع به مثل النبلاء و(تاريخ الإسلام) و(تذكرة الحفاظ) و(الميزان)، فإنه يجد في هذه المؤلفات من الاختلاف في المترجم له وذكر أسباب الجرح والتعديل ما لا يجده في غيرها، كتهذيب الكمال وفروعه.

وهذا بعد أن يشتغل بشيء من علم اصطلاح أهل الحديث، كمؤلفات ابن الصلاح والألفية للعراقي وشروحها، ولا يستغني عن المطولات بالمختصرات، لا سيما إذا بالغ مؤلفوها في الاختصار كالنخبة، وما هو مشابه لها.

وينبغي له أن يشتغل بمطالعة الكتب المصنفة في تاريخ الدول، وحوادث العالم في كل سنة، كما فعله الطبري في تاريخه وابن الأثير في كامله، وكما فعله كثير من المؤرخين على اختلاف مسالكهم في تخصيص التصنيف بدولة من

الدول أو طائفة من طوائف أهل العلم والأدب أو فرقة من فرق أهل الرئاسات أو غير ذلك، فإن للاطلاع على ذلك فائدة جليلة لا يعرفها إلا من عرف أحوال العالم وأتقن أهل كل عصر منهم وعلم بأوقات موالدهم ووفياتهم.

فإذا أحاط الطالب بما ذكرناه من العلوم فقد صار حينئذ في الطبقة العالية من طبقات المجتهدين، وكملت له جميع أنواع علوم الدين، وصار قادرًا على استخراج الأحكام من الأدلة متى شاء وكيف شاء.

ولكنه ينبغي له أن يطلع على علوم أخرى ليكمل له ما قد حازه من الشرف، ويتم له ما قد ظفر به من بلوغ الغاية.

فمن ذلك علم الفقه، وأقل الأحوال أن يعرف مختصرًا في فقه كل مذهب من المذاهب المشهورة، فإن معرفة ما يذهب إليه أهل المذاهب الإسلامية قد يحتاجه المجتهد لإفادة المتمذهبين السائلين عن مذاهب أئمتهم، وقد يحتاجه لدفع تشنيع من يشنع عليه في اجتهاده، كما يقع ذلك كثيرًا من أهل التعصب والتقصير، فإنه إذا قال له قد قال بهذه المقالة العالم الفلاني أو عمل عليها أهل المذهب الفلاني، كان ذلك دافعًا لصولته، كاسرًا لسورته، وقد وقعنا في كثير من هذه الأمور مع المقصرين وتخلصنا من شغبهم بحكاية ما أنكروه علينا عن بعض من يعتقدونه من الأموات، وما أنفع الاطلاع على المؤلفات البسيطة في حكاية مذاهب السلف وأهل المذاهب وحكاية أدلتهم وما دار بين المتناظرين منهم، إما

تحقيقًا أو فرضًا، كمؤلفات ابن المنذر وابن قدامة وابن حزم وابن تيمية ومن سلك مسالكهم؛ فإن المجتهد يزداد بذلك علمًا إلى علمه، وبصيرةً إلى بصيرته، وقوةً في الاستدلال إلى قوته، فإن تلك المؤلفات هي مطارح أنظار المحققين، ومطامح أفكار المجتهدين، وكثيرًا ما يحصل للعالم من النكت واللطائف الصالحة للاستدلال بها ما لا يحصل للعالم الآخر، وإن تقاربت معارفهما وتوازنت علومهما، بل قد يتيسر لمن هو أقل علمًا ما لا يتيسر لمن هو أكثر علمًا من الاستدلال والجواب والنقض والمعارضة، وكما قيل:

وَرَأيَانِ أَحْـــزَمُ مِنْ وَاحِـدٍ   وَرَأْيُ الثَّـلاثَــةِ لا يُنْقَضُ

وكما قيل:

ولَكِن تَأْخُذُ الأَفْهَـــامُ مِنْه   عَلَى قَدْرِ القَرَايِحِ والعُلُومِ

ولا سيما مؤلفات أهل الإنصاف الذين لا يتعصبون لمذهب من المذاهب، ولا يقصدون إلا تقرير الحق وتبيين الصواب، فإن المجتهد الطالب للحق ينتفع بها ويستعين بأهلها، فينظر فيما قد حرروه من الأدلة وقدروه من المباحث، ويُعمِل فكره في ذلك، فيأخذ ما يرتضيه ويزيد عليه ما بلغت إليه قدرته ووصلت إليه ملكته، غير تارك للبحث عن تصحيح ما قد صححوه وتضعيف ما قد ضعفوه على الوجه المعتبر. ومن حق الإنصاف ولازم الاجتهاد أن لا يُحسن الظن أو

يسيئه بفرد من أفراد أهل العلم على وجه يوجب قبول ما جاء به، أو رده، من غير إعمال فكر وإمعان نظر وكشف وبحث، فإن هذا شأن المقلدين وصنيع المتعصبين، وإن غرته نفسه بأنه من المنصفين، وإن لا يغتر بالكثرة، فإن المجتهد هو الذي لا ينظر إلى من قال، بل إلى ما قال، فإن وجد نفسه تنازعه إلى الدخول في قول الأكثرين والخروج عن قول الأقلين أو إلى متابعة من له جلالة قدر ونبالة ذكر وسعة دائرة علم، لا لأمر سوى ذلك، فليعلم أنه قد بقي فيه عرق من عروق العصبية وشعبة من شعب التقليد، وإنه لم يوفِّ الاجتهاد حقه.

وبالجملة فالمجتهد على التحقيق هو من يأخذ الأدلة الشرعية من مواطنها على الوجه الذي قدمناه، ويفرض نفسه موجودًا في زمن النبوة وعند نزول الوحي، وإن كان في آخر الزمان وكأنه لم يسبقه عالم ولا تقدمه مجتهد، فإن الخطابات الشرعية تتناوله كما تناولت الصحابة من غير فرق، وحينئذ يهون الخطب وتذهب الروعة التي نزلت بقلبه من الجمهور، وتزول الهيبة التي تداخل قلوب المقصرين.

ومما يزيد من أراد هذه الطبقة العليَّة علوًّا، ويفيده قوة إدراك وصحة فهم وسيلان ذهن، الاطلاع على أشعار فحول الشعراء ومجيديهم، والمشهورين منهم باستخراج لطائف المعاني ومطربات النكات، مع ما يحصل له بذلك من الاقتدار على النظم والتصرف في فنونه، فقد يحتاج العالم إلى النظم لجواب ما يرد عليه من الأسئلة المنظومة، أو المطارحات الواردة إليه من أهل العلم، وربما ينظم في فن

من الفنون لغرض من الأغراض الصحيحة، فإن من كان بهذه المنزلة الرفيعة من العلم إذا كان لا يقتدر على النظم كان ذلك خدشة في وجه محاسنه ونقصًا في كماله. وهكذا الاستكثار من النظر في بلاغات أهل الإنشاء المشهورين بالإجادة والإحسان المتصرفين في رسالاتهم ومكاتباتهم بأفصح لسان وأبين بيان، فإنه ينتفع بذلك إذا احتاج إلى الإنشاء أو جاوب صديقًا أو كاتب حبيبًا، لأنه ينبغي أن يكون كلامه على قدر علمه، وهو إذا لم يمارس جيد النظم والنثر كان كلامه ساقطًا عن درجة الاعتبار عند أهل البلاغة، والعلم شجرة ثمرتها الألفاظ، وما أقبح بالعالم المتبحر في كل فن أن يتلاعب به في النظم والنثر من لا يجاريه في علم من علومه، ويتضاحك منه من له أدنى إلمام بمستحسن الكلام ورائق النظام، ويستعين على بلوغ ما يليق به ويطابق رتبته بمثل علم العروض والقوافي، وأنفع ما في ذلك منظومة الجزاز وشروحها.وبمثل المؤلفات المدونة لذلك، وأنفع ما ينتفع به (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر) لابن الأثير، ثم لا بأس على من رسخ قدمه في العلوم الشرعية، أن يأخذ بطرف من فنون هي من أعظم ما يصقل الأفكار ويصفي القرائح ويزيد القلب سرورًا والنفس انشراحًا، كالعلم الرياضي والطبيعي والهندسة والهيئة والطب.

وبالجملة فالعلم لكل فن خير من الجهل به بكثير، ولا سيما من رشح نفسه للطبقة العلية والمنزلة الرفيعة، ودع عنك ما تسمعه من التشنيعات، فإنها كما قدمنا لك شعبة من التقليد، وأنت بعد العلم بأي علم من العلوم حاكم

عليه بما قد لديك من العلم، غير محكوم عليك، واختر لنفسك ما يحلو، وليس يُخشى على من قد ثبت قدمه في علم الشرع من شيء، وإنما يخشى على من كان غير ثابت القدم في علوم الكتّاب والسنّة، فإنه ربما يتزلزل وتخور قوته، فإذا قدّمت العلم بما قدمنا لك من العلوم الشرعية فاشتغل بما شئت، واستكثر من الفنون ما أردت، وتبحر في الدقائق ما استطعت، وجاوب من خالفك وعذلك وشنّع عليك بقول القائل:

أَتَانَا أَنَّ سَـــهْلاً ذَمَّ جَهْـــلاً ... عُلُومًا لَيْسَ يَعْرِفهُـــن سَهْلُ
عُلُومًا لو دَرَاهَـــا مَا قَـــلاَهَا ... ولكِـــن الرِّضَى بِالجَهْلِ سَهْلُ

وإني لأعجب من رجل يدّعي الإنصاف والمحبة للعلم ويجري على لسانه الطعن في علم من العلوم، لا يدري به ولا يعرفه ولا يعرف موضوعه ولا غايته ولا فائدته ولا يتصوره بوجه من الوجوه، وقد رأينا كثيرًا ممن عاصرنا ورأيناه يشتغل بالعلم وينصف في مسائل الشرع ويقتدي بالدليل، فإذا سمع مسألة من فن من الفنون التي لا يعرفها كعلم المنطق والكلام والهيئة ونحو ذلك، نفر منه طبعه ونَفَّر عنه غيره، وهو لا يدري ما تلك المسألة ولا يعقلها قط ولا يفهم شيئًا منها، فما أحق من كان هكذا بالسكوت والاعتراف بالقصور والوقوف حيث أوقفه الله، والتمسك في الجواب إذا سُئل عن ذلك بقوله لا أدري، فإن كان ولا بد متكلمًا ومادحًا أو قادحًا فلا يكون متكلمًا بالجهل وعائبًا لما لا يفهمه، بل يقدم بين يدي ذلك الاشتغال بذلك الفن حتى يعرفه حق المعرفة ثم يقول بعد ذلك ما شاء.

ولقد وجدنا لكثير من العلوم التي ليست من علم الشرع نفعًا عظيمًا وفائدة جليلة في دفع المبطلين والمتعصبين وأهل الرأي البحت ومن لا اشتغال له بالدليل، فإنه إذا اشتغل من يشتغل منهم بفن من الفنون كالمشتغلين بعلم المنطق جعلوا كلامهم ومذاكرتهم في قواعد فنّهم، ويعتقدون لعدم اشتغالهم بغيره أن من لا يجاريهم في مباحثه ليس من أهل العلم ولا هو معدود منهم، وإن كان بالمحل العالي من علوم الشرع، فحينئذ لا يبالون بمقاله ويوردون عليه ما لا يدري ما هو، ويسخرون منه، فيكون في ذلك من المهانة على علماء الشريعة ما لا يقادر قدره، وأما إذا كان العالم المتشرع المتصدر للهداية إلى المسالك الشرعية والمناهج الإنصافية عالماً بذلك، فإنه يجري معهم في فنّهم فيكبر في عيونهم، ثم يعطف عليهم فيبين لهم بُطلان ما يعتقدونه بمسلك من المسالك التي يعرفونها، فإن ذلك لا يصعب على مثله. ثم بعد ذلك يوضح لهم أدلة الشرع فيقبلون منه أحسن قبول، ويقتدون به أتم قدوة. وأما العالم الذي لا يعرف ما يقولون فغاية ما يجري بينه وبينهم خصام وسباب ومشاتمة، هو يرميهم بالاشتغال بالعلوم الكفرية ولا يدري ما هي تلك العلوم، وهم يرمونه بالبلادة وعدم الفهم، والجهل بعلم العقل ولا يدرون ما لديه من علم الشرع.

ولقد أهدت لنا هذه الأيام ما لم يكن لنا في حساب من زعانف هم سقط المتاع وفقعة القاع وأبناء الرعاع، لابسوا طلبة العلم بعض الملابسة وشاركوهم بجامع الخلطة والعشرة في مثل النظر في مختصرات النحو، حتى صاروا ممن

يتمكن من إعراب أواخر الكلم، ثم طاحت بهم الطوايح ورمت بهم الروامي إلى مطالعة تجريد الطوسي وبعض شروحه وفهموا بعض مباحثه، فظنوا أنهم قد ظفروا بما لم يظفر به أرسطاطاليس ولا جالينوس، دع عنك مثل الكندي والفارابي وابن سينا فإنهم عندهم في عداد المقصرين، وأمّا مثل الرازي وطبقته فليسوا من أهل العلم في ورد ولا صدر، وأمّا سائر العلماء المتبحرين في علم الشرع وغيره من أهل العصر وغيرهم فهم عند هؤلاء النوكاء الرقعاء، لا يفهمون شيئًا ولا يعقلون، فقبّح الله تلك الوجوه فإنها صارت عارًا وشنارًا على أهل العلم، وصار دخول مثل هؤلاء الذين دنسوا عرض العلم وجهموا وجهه وأهانوا شرفه من أعظم المصائب التي أصابت أهله، وأكبر المحن التي امتحن بها حملته، فإنه يسمعهم السامع يثلبون أعراض الأحياء والأموات من المشهورين بالعلم الذين قد اشتهرت مصنفاتهم وانتشرت معارفهم، فيزهد في العلم ويخاف من أن يعرّض نفسه للوقيعة من مثل هؤلاء الجهلة، على أنهم لا يعرفون شيئًا إلا ما ذكرت لك، ولا يفهمون علمًا من العلوم لا بالكنة ولا بالوجه، فما أحق هؤلاء بالمنع لهم عن مجالس العلم والأخذ على أيديهم من الدخول في مداخل أهله والتشبه بهم في شيء من الأمور، وإلزامهم بملازمة حرف آبائهم وصناعات أهلهم والوقوف في الأسواق لمباشرة الأعمال التي يباشرها سلفهم، فليس في مفارقتهم لها إلا ما جلبوه من الشر على العلم وأهله، ولكنهم قد تحذلقوا وجعلوا لأنفسهم حصنًا حصينًا وسورًا منيعًا، فتظهّروا بشيء من الرفض وتلبّسوا بثيابه، فإذا

أراد من له غيرة على العلم المعاقبة لهم وإعزاز دين الإسلام بإهانتهم، قالوا للعامة إنهم أصيبوا بسبب التشيع، وأهينوا بما اختاروه لأنفسهم من محبة أهل البيت ﷺ وقد علم الله و عَلِم كل من له فهم أنهم ليسوا من ذلك في قبيل ولا دبير، بل ليس عندهم إلا التهاون بالشريعة الإسلامية والتلاعب بالدين والطعن على الأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - فضلاً عن غيرهم من المتمسكين بالشرع، وكل عارف إذا سمع كلامهم وتدبر أبحاثهم يتضوع له منها روائح الزندقة، بل قد يقف على ما هو صريح الكفر الذي لا يبقى معه ريب.

ولقد كان القضاة من أهل المذاهب في البلاد الشامية والمصرية والرومية[1] والمغربية وغيرها يحكمون بإراقة دم من ظهر منه دون ما يظهر من هؤلاء حسبما تحكيه كتب التواريخ، وقد أصابوا أصاب الله بهم، فإعزاز دين الله هو في الانتقام من أعدائه المتنقصين به. وما يصنع العالم في مثل أرضنا هذه في مثل هؤلاء المخذولين فإنه إن قام عليهم وأفتى بما يستحقونه ويوجبه عليهم الشرع، حال بينه وبينهم حوائل، منها عدم اعتياد مثل هذه البلاد لمثل سفك دماء المتزندقين، ومنها عدم نفوذ أفهام المنفذين لأحكام الشرع حتى يعرفوا الدقايق الكفرية الموجبة للخروج من الإسلام القاضية بسفك دم من صدرت عنه، وكيف يفهم ذلك غالب القضاة وهم يعجزون عن فهم شروط الوضوء وفرائضه وسننه؟ بل

(١) الرومية: يقصد التركية (العثمانية). (م).

يقصرون عن فهم مباحث أبواب قضاء الحاجة، فهل تراهم يفهمون ما يقوله لهم المفتي بسفك دم المتزندق من أنه كفر بكذا استحق سفك دمه بكذا؟ هيهات هيهات فإنهم أبلد من ذاك وأسوأ فهمًا من البلوغ إليه.

ومنها وهو أعظمها ما عرّفناك به من تظهّرهم بالرفض وادعائهم أنهم لم يُصابوا بذنب سواه ولا نالهم ما نالهم إلا بسببه، فإن هذه الدعوى سريعة النفاق تدخل إلى أذهان غالب الناس وتقبلها عقولهم بأيسر عمل للاشتراك في الجنس، وإن لم يكن على التواطؤ بل على التشكيك، وكفاك من شر سماعه.

وبعد هذا فإني أرجو الله ﷻ أن يمكن منهم فتجري عليهم الأحكام الشرعية، وينفذ فيهم ما يقتضيه مر الحق ونص الدليل، وقد علم الله سبحانه أني أجد من الحسرة والتلهف ما لا يقادر قدره ولا يمكن التعبير عنه، لأنه ليس بتغاض عن مبتدع، ولا بمجرد سكوت عن انتهاك حرمة أو حُرَم من حرمات الشرع، بل هو سكوت عن الكفر وإغماض عن متظهر بالزندقة يتكلم فيها بملء فيه. ويبدي منها ما تبكي له عيون الإسلام وأهله، فتارة يتهاون بالقرآن، وتارة يتهاون بالأنبياء، وتارة يتهاون بحملة الدين، وحينًا يزري على علماء المسلمين، ولكن بعبارات لا يفهمها المقصرون، ورموز لا يهتدي إليها المتشغلون بأبواب الفقه، مع خلط تلك العبارات بشيء من الرفض يفهمه المقصر والكامل، فإذا نظره المقصرون في كلامهم لم يفهموا منه إلا ما فيه من الرفض، ولا يفهمون شيئًا مما عداه. وإذا أخبرهم العالم بما اشتمل عليه ذلك الكلام من الكفر والزندقة

لم تقبله أفهامهم لأمرين، أحدهما الجهل بالعلوم التي يتوصلون بها إلى فهم ذلك، والثاني اعتقادهم أن ذلك المتكلم شيعي، وأن هذا العالم الذي أنكره إنما قام عليه لأجل تشيعه، لكونهم يعتقدون في كل من اشتغل بعلوم الاجتهاد أنه يخالف الشيعة، طبيعة راسخة فيهم، وأمر ورثوه عن أسلافهم، وداء قبلوه من كل مخذول، ومحنة تعاظم بسببها البلاء على الشريعة وعلى أهلها.

فبهذه الأسباب علمت أن قيامي عليهم لا يجدي إلا ثوران فتنة وظهور محنة، وقد يكون سببًا لتظهرهم بزيادة على ما يتظهرون به من تلك الأمور الفظيعة، والكفريات الشنيعة، اللهم إني أُشهدك وأنت خير الشاهدين: أني أول حاكم بسفك دم من صدر منه ذلك، وأول مفتٍ بقتل من فعل شيئًا منه أو قال به، عند أول بارقة من بوارق العدل، وفي إخفاء رائحة من روائح الإنصاف، ولست أقول إن جميع من أشرت إليهم هم على الصفة التي ذكرتها الموجبة لإراقة الدم وإزهاق الروح، بل يتظهر بذلك بعض مخذوليهم، ويشتغل به أناس من شياطينهم، والبقية وإن كانوا بما يصدر منهم نقمة على العلم وأهله، فإنهم ينفرّون الناس عن علم الشرع، ويهونونه في صدورهم، ويستصغرون علوم الدين بأسرها، ويجذبون من يطمعون فيه إلى جهالاتهم وضلالاتهم، فهم مُستحقون للحيلولة بينهم وبين كل سبب يتوصلون به إلى العلم على كل تقدير كما أشرنا إليه سابقًا، مع إنزال بعض ما فيه إهانة لهم بهم ومسهم بسوط إذلال، ليكون في ذلك إعزاز للدين ورفع لمناره وغسل لما قد لوثوا به أهله من القذر الذي يلقونه

عليهم وينجسونهم به، والله المرجو فعنده الخير كله، وهو أغير على دينه، وهو أكرم عليه من أن يهان أو يضام أهله.

وفيهم أفراد قليلون يصلحون بتعلم العلم ويتشبهون بأهله ويجرون على نمط من يتعلمون منه ويأخذون عنه، إن خيرًا فخير وإن شرًّا فشر، ولكن ما أقل من يكون هكذا منهم.

فإن قلت: وما هذه الأهلية التي يكون صاحبها محلاً لوضع العلم فيه وتعليمه إياه؟

قلت: هي شرف المحتد وكرم النِّجار[1] وظهور الحسب، أو كون في سلف الطالب من له تعلق بالعلم والصلاح ومعالم الدين، أو بمعالي الأمور ورفيع الرتب، وقد أشار إلى هذا النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - في الحديث الثابت عنه في الصحيح فقال: (الناس معادن كمعادن الذهب والفضة، خيارهم في الجاهلية خيارهم في الإسلام إذا فقهوا). فاعتبر صلى الله عليه وآله وسلم الخيار في الجاهلية، وليس ذلك لأمر يتعلق بالدين، فإنه لا دين لأهل الجاهلية، بل المراد بخيار أهل الجاهلية من كان منهم من أهل الشرف وفي البيوت الرفيعة، فإن هذا أمر يجذب بطبع صاحبه إلى معالي الأمور، ويحول بينه وبين الرذائل، ويوجب عليه إذا دخل في أمر أن يكون منه في أعلى محل وأرفع رتبة، فمتعلم العلم منهم

---

(١) النِّجار: الأصل والحسب. (م).

يكون في أهله على أتم وصف وأحسن حال، غير شامخ بأنفه ولا متباه بما حصّله ولا مترفع على الناس بما نال منه.

وأما من كان من سقط المتاع وسفساف أهل المهن كأهل الحياكة و«العصارة» و «القضابة»[1] ونحو ذلك من المهن الدنية، والحرف الوضيعة، فإن نفسه لا تفارق الدناءة ولا تجانب السقوط ولا تأبى المهانة ولا تنفر عن الضيم، فإذا اشتغل مشتغل منهم بطلب العلم ونال منه بعض النيل وقع في أمور، منها العجب والزهو والخيلاء، لأنه يرى نفسه بعد أن كان في أوضع مكان وأخس رتبة قاعدًا في أعلى محل وأرفع موضع، فإن منزلة العلم وأهله هي المنزلة التي لا تساميها منزلة وإن علت، ولا تساويها رتبة وإن ارتفعت، فبينما ذلك الطالب قاعد بين أهل حرفته من أهل الحياكة أو الحجامة أو الجزارة أو نحوهم في أخس بقعة وأعظم مهانة، إذ صار بين العلماء المتعلمين الذين هم في أعلى منازل الدنيا والدين، فبمجرد ذلك يحصل له من العجب والتطاول على الناس والترفع عليهم ما يعظم به الضرر على أهل العلم فضلاً عن غيرهم ممن هو دونهم، مع ما ينضم إلى ذلك من السخف الذي نشأ عليه وتلقاه من سلفه وسقوط النفس وضعف العقل ونذالة الهمة، ومثل تأثّر الصبي لما ينشأ عليه من أخلاق آبائه لا ينكره أحد؛ ولهذا يقول صلى الله عليه وآله وسلم فيما صح عنه في الصحيح «كل مولود يولد على الفطرة، ولكن أبواه يهودانه وينصرانه ويمجسانه» فإذا كان الصغير

---

(١) القضابة: نسبة إلى الزراعة وبيع القضب، وهو البرسيم. (م).

ينطبع بطابع الكفر بسبب أبويه، فما بالك بسائر الأخلاق التي يجدهما عليها.

ومما يقع فيه هذا الطالب الناشئ بين أهل الوضاعة المرتضع من ثدي الرقاعة، أنه بحكم الطبع وإلف المنشأ لا يرى في الناس إلا أهل حرفته وبني مهنته، فيعود من حيث بدا ويرجع من الباب الذي خرج منه فيكون في ذلك من الإهانة للعلم والإزراء على أهله والوضع بجانبهم ما لا يقادر قدره، لأن هذا يراه الناس تارة في المدارس قاعدًا بين أيدي شيوخ العلم مشاركًا للمتعلمين، وتارة يرونه في دكاكين الحجامين وحوانيت العطارين ومن جرى هذا المجرى من المحترفين، ومما يقع فيه أنه بحكم الطبع الذي استفاده من المنشأ وتطبّع به من أبويه ومن يماثلهما وإن دخل في مداخل العلم وتزيّا بزي أهله، فهم أبغض الناس إليه وأحقرهم لديه، لا يقيم لهم وزنًا ولا يعترف لهم بفضيلة، بل يكون ديدنه وهجيراه ومعنى كلامه وفحواه هو التهاون بهم وتحقير ما عظمه الله من أمرهم، والإغراء بين أمثالهم والتعرض للمفاضلة بين فضائلهم، وإدخال الشحناء بينهم بكل ممكن، ومن أنكر هذا فعليه بالاستقراء والتتبع، فإنه سيجد ما وجدناه، ويقف على صحة ما حكيناه، ولا يخرج من هؤلاء إلا النادر القليل، ولا يكون ذلك إلا لعرق ينزعه إلى الشرف ويجذبه إلى الخير في سلفه القديم، وإن جهله من لم يعرفه.

وبالجملة فهذا ما تفيده التجربة وتشير إليه بعض الأدلة الشرعية، وإذا صح قوله صلى الله عليه وآله وسلم «واضع العلم في غير أهله كمقلد الخنازير

الجوهر» ففيه أعظم عبرة للمعتبرين، من الحاملين لعلوم الدين، وقد عزاه بعض أهل العلم إلى ابن ماجة، ولا استحضره حال الرقم فيما هو في حفظي من أحاديث سنن ابن ماجة فلينظر.

وأما من كان أهلاً للعلم وفي مكان من الشرف، فإنه يزداد بالعلم شرفًا إلى شرفه، ويكتسب به من حسن السَّمت وجميل التواضع ورائق الوقار وبديع الأخلاق ما يزيد علمه علوًّا وعرفانه تعظيمًا، فيتخلق بأخلاق الأنبياء ومن يمشي على طريقهم، من عاملي العلماء وصالحي الأمة، ويعرف للعلم حقه، ويعظمه بما ينبغي من تعظيمه، فلا يكدره بالمطامع، ولا يشوبه بالخضوع لأهل الدنيا، ولا يجهمه بالتوصل به إلى ما في يد الأغنياء، فيكون عنده مخدومًا لا خادمًا، ومقصودًا لا قاصدًا.

وبين هاتين الطائفتين طائفة ثالثة، ليست من هؤلاء ولا من هؤلاء، جعلوا العلم مكسبًا من مكاسب الدنيا، ومعيشة من معايش أهله لا غرض لهم فيه إلا إدراك منصب من مناصب أسلافهم، ونيل رئاسة من الرئاسات التي كانت لهم، كما نشاهده في غالب البيوت المعمورة بالقضاء أو الإفتاء أو الخطابة أو الكتابة، أو ما هو شبيه بهذه الأمور، فإن من كان طالبًا للوصول إلى شيء من هذه الأمور، ذهب إلى مدارس العلم يتعلم ما يتأهل به لما يطلبه، وهو لا يتصور البلوغ إلى الثمرة المستفادة من العلم، والغاية الحاصلة لطالبه فيكون ذهنه كليلاً، وفهمه

عليلاً، ونفسه خائرة، ونيته خاسرة، بل غاية تصوره ومعظم فكرته في اقتناص المنصب والوصول إليه، فيخدم في مدة طلبه واشتغاله أهل المناصب، ومن يرجو منهم الإعانة على بلوغ مراده أكثر مما يخدم العلم، ويتردد إلى أبوابهم ويتعثر في مجالسهم، ويذوق به من الإهانة ما فيه أعظم مرارة ويتجرع من الغصص ما يصغر قدر الدنيا بالنسبة إليه، فإذا نال ذلك المنصب ضرب بالدفاتر وجه الحائط، وألقاها خلف السور لعدم الباعث عليها من جهة نفسه، والمنشط على العلم والمرغب فيه. فهذا هو شبيه بمن يتعلم مهنة من المهن ويتدرب في حرفة من الحرف فيقصد أهلها حتى يدركها ويكون فيها أستاذًا ثم يذهب إلى دكان من الدكاكين فيعتاش بتلك الحرفة، وليس هو من أهل العلم في ورد ولا صدر، ولا ينبغي أن يكون معدودًا منهم.

وإن ارتسم في ذهنه منه رسوم فهو من أزهد الناس فيها، وأجفاهم لها وأقلهم احتفالاً بها، ولا فائدة في تعلمه راجعة إلى الدين قط، بل غاية ما استفاده منه العلم وأهله تعريضه وتعريضهم للإهانة عند أهل الدنيا، وإيقاعه وإيقاعهم في يد من لا يعرف للعلم قدرًا ولا يرفع له ذكرًا ولا يقيم له وزنًا، كما يشاهد من المتعلقين بالأعمال الدولية، فإنهم يتلاعبون بطلبة المناصب الدنيوية غاية التلاعب، ويعرِّضونهم للإهانة مرة بعد أخرى، ويتلذذون بذلك ويبتهجون، لأنهم يظنون أنها قد ارتفعت طبقتهم عن طبقات أهل العلم، وحكموا تارة فيهم بالولاية وتارة بالعزل، وتمرغوا على عتباتهم مرة بعد مرة، فبهذه الوسيلة دخل على أهل

العلم بما يصنعه هؤلاء من هذه الهنات الوضيعة والفعلات الشنيعة ما تبكي عيون العلم وأهله، وتقوم عليه النواعي، ويغضب له كل من له حمية دينية وهمة علية، ولو علم أولئك المغرورون لم يبتهجوا بمن قصدهم من هؤلاء النوكاء، فإنهم ليسوا من أهل العلم ولا بينه وبينهم علاقة، ولا فرق بينهم وبين من يطلب الأعمال الدولية التي لا تعلق بها بالعلم.

ومن هذه الحيثية تنازل منصب العلم وتهاون الناس به، لأنهم يرون رجلاً قد لبس لباس أهل العلم وتزيّا بزيهم وحضر مجالسهم، ثم ذهب إلى مجالس أهل الدنيا ومن لهم قدرة على إيصال أهل الأعمال الدنيوية إليها من وزير أو أمير، فتصاغر لهم وتذلل وتهاون وتحقّر، حتى يصير في عداد خدمهم ومن هو في أبوابهم، ثم أعطوه منصبًا من المناصب فعمل على ما يريدونه منه، وإن خالف الشرع، واعتمد ما يرسمونه له، وإن كان طاغوتًا بحتًا، فيظن من لا علم عنده بحقائق الأمور أن أهل العلم كلهم هكذا، وأنهم ينسلخون من العلم إذا ظفروا بمنصب من المناصب هذا الانسلاخ، ويمسخون هذا المسخ. ويعود أمرهم إلى هذا المعاد، فيزهد في العلم وأهله، وتنفر عنه نفسه، وتقل فيه رغبته، ويؤثر الحِرف الدنيوية عليه ليربح السلامة من المهانة التي رآها نازلة بهذا المشؤوم، الجالب على نفسه وعلى أهل العلم ما جلب من الذل والصغار.

وإذا كان ما جناه هؤلاء النوكى[1] على العلم وأهله بالغًا إلى هذا الحد عند سائر الناس، فما ظنك بما يعتقده فيهم من يطلبون منه المناصب، بعد أن شاهد منهم ما يشاهده من الخضوع والذلة والانسلاخ عن الشرع إلى ما يريدونه منه، وبذل الأموال لهم على ذلك، ومهاداتهم بأفخر الهدايا، والوقوف على ما يطلبونه منه على أي صفة تُرَاد منهم، وينضم إلى هذا خلوهم عن العلم وجهلهم لأهله الذين هم أهله، فيظنون أن أولئك الذين قصدوهم وتعثروا على أبوابهم هم رؤوس أهله، لما يشاهدونه عليهم من الهيئة واللباس الفاخر الذي لا يجدونه عند المشتغلين بالعلم. فهل تراهم بعد هذا يميلون إلى ما يقوله أهل العلم وينزجرون بما يوردونه عليهم من الزواجر الشرعية المتضمنة لإنكار ما هو منكر والأمر بما هو معروف والتخويف لهم عن مجاوزة حدود الله. هيهات أن يصغوا لهذا سمعًا أو يفتحوا له طرفًا، فإلى الله المشتكى، وعليه المعول، فهذا أمر وقع فيه من أهل العصور الأول فالأول. وما أحق أهل العلم الحاملين لحجج الله المرشدين لعباده إلى شرائعه أن يطردوا هؤلاء عن مجالسهم، ويبعدوهم عن مواطن تعليمهم، وأن لا يبذلوا العلم إلا لمن يقدره حق قدره، وينزله منزلته، ويطلبه لذاته ويرغب فيه لشرفه، ويعتقد أنه أشرف مطلب من مطالب الدين والدنيا وأنه يصغر عنده الملك فضلاً عما هو دونه.

---

(١) النَّوكَى: الحمقى. (م).

ولا أقول إن أهل العلم العارفين به المطلعين على أسراره يمنعون أنفسهم من المناصب الدينية، وكيف أقول بهذا وهذه المناصب إذا لم تربط بهم ضاعت، وإذا لم يدخل فيها الأخيار تتابع فيها الأشرار، وإذا لم يقم بها أهل العلم قام بها أهل الجهل، وإذا أدبر عنها أهل الورع أقبل إليها أهل الجور. وكيف أقول هذا وأهل العلم هم المأمورون بالحكم بين الناس بالحق والعدل والقسط، وما أنزل الله وما أراهم الله والقيام بين الناس بحججه والتبليغ لأحكامه وتذكيرهم بما أمر الله بالتذكير به، وإرشادهم إلى ما أرشدهم الله إليه، ولأهل القضاء والإفتاء ونحوهما من هذه الأمور أوفر نصيب وأكبر حظ. ولكني أقول إنه ينبغي لطالب العلم أن يطلبه كما ينبغي، ويتعلمه على الوجه الذي يريده الله منه، معتقدًا أنه أعلى أمور الدين والدنيا، راجيًا أن ينفع به عباد الله بعد الوصول إلى الفائدة منه. ومن جملة النفع إذا احتاج إليه الملوك وأهل الدنيا أن يلي منصبًا من المناصب، فطلبوا منه ذلك وعوّلوا عليه في الإجابة، معترفين بحق العلم منقادين إلى ما يوجبه الشرع، معظمين لما أوجب الله تعظيمه، وكان قد بلغ إلى منزلة في العلم تصلح لذلك المنصب، وشهد له أهل العلم بكمال التأهل وإحراز عدته، فهذا إذا كان الحال هكذا لا يحل له أن يمتنع من الإجابة أو يأبى من قبول ذلك، فإنه إذا فعل ذلك كان تاركًا لما أوجبه الله عليه من القيام بحجته ونشر أحكامه وإرشاد عباده إلى معالمه ونهيهم عن تجاوز حدوده، ولا شك أن ذلك من أوجب الواجبات على أهل العلم وأهم المهمات، ولو جاز ذلك لمن طُلب منهم وعول عليه لجاز لغيره من أهل العلم أن يصنع كصنعه ويسلك مسلكه، فتتعطل معاهد الشرع وتذهب

رسومه، ويتخذ الناس رؤساء جهالاً يقضون بغير علم فيَضلون ويُضلون، وذلك من علامات القيامة وأشراط الساعة كما ورد به الخبر الصحيح.

[الطبقة الثانية من حملة العلم]

وإذا عرفت ما ينبغي لأهل الطبقة الأولى من العلوم، فلنتكلم الآن في بيان ما ينبغي لأهل الطبقة الثانية من الطبقات المذكورة سابقًا، وهي طبقة من يريد أن يعرف ما طلبه منه الشارع من أحكام التكليف والوضع على وجه يستقل فيه بنفسه ولا يحتاج إلى غيره، من دون أن يتصور البلوغ إلى ما تصوره أهل الطبقة الأولى من تعدي فوائد معارفهم إلى غيرهم، والقيام في مقام أكابر الأئمة المرجوع إليهم، كما يتصوره أهل الطبقة الأولى.

فنقول: صاحب هذه الطبقة الثانية هو من يطلب ما يصدق عليه مسمى الاجتهاد ويسوغ به العمل بأدلة الشرع، وهو يكتفي بأن يأخذ من كل فن من فنون الاجتهاد بنصيب يعلم به ذلك الفن علمًا يستغني به عن الحاجة إليه، أو يهتدي به إلى المكان الذي فيه ذلك البحث على وجه يفهم به ما يقف عليه منه، فيشرع بتعلم علم النحو حتى تثبت له فيه ملكة يقتدر بها على معرفة أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناء، وأقل ما يحصل له ذلك بحفظ مختصر من المختصرات المشتملة على مهمات مسائل النحو والمتضمنة لتقرير مباحثه على الوجه المعتبر، كالكافية لابن الحاجب، وقراءة شرح من شروحها المختصرة، وأحسنها بالنسبة

إلى الشروح المختصرة شرح الجامي. فإنه ينتفع به الطالب انتفاعًا لا يجده في غيره من مختصرات الشروح، ثم يحفظ مختصرًا في الصرف كالشافية لابن الحاجب، وقراءة شرح من شروحها المختصرة، وأحسنها شرح الجاربردي. ثم يشتغل بحفظ مختصر من مختصرات علم المعاني والبيان كالتلخيص للقزويني، وقراءة شرح من شروحه المختصرة كشرح السعد المختصر.

ثم يشتغل بحفظ مختصر من مختصرات الأصول وقراءة شرح من شروحه. وأنفع ما ينتفع به الطالب، الغاية للحسين بن القاسم وشرحها له، فإنهما مع المبالغة في الاختصار قد اشتملا على ما حوته غالب المطولات الكبار.

ثم يشتغل بقراءة تفسير من التفاسير المختصرة كتفسير القاضي البيضاوي مع مراجعة ما يمكنه مراجعته من التفاسير. ثم يشتغل بسماع ما لا بد من سماعه من كتب الحديث، وهي الست الأمهات فإن عجز عن ذلك اشتغل بسماع ما هو مشتمل على ما فيها من المتون كجامع الأصول، ثم لا يدع البحث عن ما هو موجود من أحاديث الأحكام في غيرها بحسب ما تبلغ إليه طاقته، ويبحث عن الأحاديث الخارجة عن الصحيح في المواطن التي هي مظنة للكلام عليها من الشروح والتخريجات، ويكون مع هذا عند ممارسته لعلم اللغة على وجه يهتدي به في البحث عن الألفاظ العربية واستخراجها من مواطنها، وعنده من علم اصطلاح الحديث وعلم الجرح والتعديل ما يهتدي به إلى معرفة ما يتكلم به الحُفَّاظ على أسانيد الأحاديث ومتونها.

فمن عَلِم بهذه العلوم علمًا متوسطًا يوجب ثبوت مطلق المَلَكَة في كل واحد منها صار مجتهدًا مستغنيًا عن غيره، ممنوعًا من العمل بغير الدليل، وعليه أن يبحث عند كل حادثة يحتاج إليها في دينه عن أقوال أهل العلم وكيفية استدلالهم في تلك الحادثة، وما قالوه وما رُدَّ عليهم به، فإنه ينتفع بذلك انتفاعًا كاملاً، ويضم إلى علمه علومًا وإلى فهمه فهومًا، وهو وإن قصر عن أهل الطبقة الأولى فليس بمحتاج فيما يتعلق به من أمر الدين إلى زيادة على هذا المقدار، ويختلف الانتفاع بالعلوم، باختلاف القرايح والفهوم، فقد ينتفع من هو كامل الذكاء، صادق الفهم، قوي الإدراك بالقليل ما لا يقتدر على الانتفاع بما هو أكثر منه كثير من جامدي الفهم راكدي الفطنة.

[الطبقة الثالثة من حملة العلم]

وأما أهل الطبقة الثالثة وهم الذين يرغبون إلى إصلاح ألسنتهم وتقويم أفهامهم بما يقتدرون به على فهم معاني ما يحتاجون إليه من الشرع وعدم تحريفه وتصحيفه وتغيير إعرابه، من دون قصد منهم إلا الاستقلال، بل يعزمون على التعويل على السؤال عند عروض التعارض والاحتياج إلى الترجيح، فينبغي تعلم شيئًا من علم الإعراب حتى يعرف به إعراب أواخر الكلم، ويكفيه في مثل ذلك منظومة الحريري المسماة (الملحة)، وقراءة شروحها على أهل الفن، وتدربه في إعراب ما يطلع عليه من الكلام المنظوم والمنثور، ويحفي[1] السؤال عن إعراب

(١) يحفى: يلح. (م).

ما أشكل عليه، حتى تثبت له بمجموع ذلك ملكة يعرف بها أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً، وإن لم يعلم بوجوه العلل النحوية ولا عرف الحجج العربية.

ثم يتعلم اصطلاح علم الحديث ويكفيه في مثل ذلك مثل (النخبة) وشرحها، ثم بعد هذا يكب على سماع المختصرات في الحديث مثل (بلوغ المرام) و(العمدة) و(المنتقى). وإن تمكن من سماع (جامع الأصول) أو شيء من مختصراته فعل، فإذا أشكل عليه معنى حديث نظر في الشروح أو في كتب اللغة، وإن أشكل عليه الراجح من المتعارضات أو التبس عليه هل الحديث مما يجوز العمل به أو لا؟ سأل علماء هذا الشأن الموثوق بعرفانهم وإنصافهم، ويعمل على ما يرشدونه إليه، استفتاءً وعملاً بالدليل، لا تقليدًا وعملاً بالرأي، ويشتغل بسماع تفسير من التفاسير التي لا يحتاج إلى تحقيق وتدقيق كتفسير البغوي وتفسير السيوطي المسمى الدر المنثور، وإذا أشكل عليه بحث من المباحث أو تعارضت عليه التفاسير ولم يهتد إلى الراجح، أو التبس عليه أمر يرجع إلى تصحيح شيء مما يجده في كتب التفسير، رجع إلى أهل العلم بذلك الفن سائلاً لهم عن الرواية لا عن الرأي.

وقد كان من هذه الطبقة غالب الصحابة والتابعين وتابعيهم الذين يقول فيهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - (خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم). فإنهم كانوا يسألون أهل العلم منهم عن حكم ما يعرض لهم

مما يحتاجون إليه في معاشهم ومعادهم، فيروون لهم في ذلك ما جاء عن الله تعالى أو عن رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم- فيعملون بروايتهم لا برأيهم، من دون تقليد ولا التزام رأي، كما يعرف ذلك من يعرفه.

وقد أوضحت هذا إيضاحًا كثيرًا في كتابي الذي سميته (القول المفيد في حكم التقليد) فليرجع إليه.

[الطبقة الرابعة من حملة العلم]

وأما الطبقة الرابعة الذين يقصدون الوصول إلى علم من العلوم أو علمين أو أكثر لغرض من الأغراض الدينية أو الدنيوية من دون تصور الوصول إلى علم الشرع، كما يفعله من يريد أن يكون مدركًا لصناعة من الصناعات التي لها تعلق بالعلم، وذلك كمن يريد أن يكون شاعرًا أو منشئًا أو حاسبًا، فإنه ينبغي له أن يتعلم ما يتوصل به إلى ذلك المطلب.

فمن أراد أن يكون شاعرًا تعلم من علم النحو والمعاني والبيان ما يفهم به مقاصد أهل هذه العلوم، ويستكثر من الاطلاع على علم البديع والإحاطة بأنواعه، والبحث عن نكته وأسراره، وعلم العروض والقوافي، ويمارس أشعار العرب ويحفظ ما يمكنه حفظه منها. ثم أشعار أهل الطبقة الأولى من أهل الإسلام، كجرير (ت١١٠هـ) والفرزدق (ت١١٠هـ) وطبقتهما، ثم أشعار مثل بشار بن برد (ت١٦٧هـ) وأبي نواس (ت١٩٨هـ) ومسلم بن الوليد، وأعيان من جاء بعدهم

كأبي تمام (ت٢٣١هـ) والبحتري (ت٢٨٤هـ) والمتنبي (ت٣٥٤هـ)، ثم أشعار المشهورين بالجودة من أهل العصور المتأخرة، ويستعين على فهم ما استصعب عليه بكتب اللغة، ويكب على الكتب المشتملة على تراجم أهل الأدب كيتيمة الدهر وذيولها، وقلائد العقيان، وما هو على نمطه من مؤلفات أهل الأدب كالريحانة والنفحة. وكما يحتاج إلى ما ذكرناه من أراد أن يكون شاعرًا فهو يحتاج إليه أيضًا من أراد أن يكون منشئًا، مع احتياجه إلى الاطلاع على المثل السائر لابن الأثير، والكامل للمبرد، والأمالي للقالي، ومجاميع خطب البلغاء ورسائلهم، خصوصًا مثل ما هو مدوّن من بلاغات الجاحظ والفاضل والعماد وأمثالهم، فإنه ينتفع بذلك أتم انتفاع.

ومن أراد أن يكون حاسبًا اشتغل بعلم الحساب، ومؤلفاته معروفة، وهكذا من أراد أن يطلع على علم الفلسفة فإنه يحتاج إلى معرفة العلم الرياضي، وهو علم يعرف به أحوال الكمّ المتصل والمنفصل، والعلم الطبيعي، وهو العلم الباحث عن أحوال عالم الكون والفساد. والعلم الإلهي، وهو العلم الباحث عن أحوال الموجود بما هو موجود، مع ما يتعلق بذلك من أحوال المبدأ والمعاد. وهكذا علم الهندسة، وهو العلم الباحث عن مقادير الأشياء كمّا وكيفًا ومبادية الأشكال، فمن جمع هذه العلوم الأربعة - أعني الرياضي والطبيعي والإلهي والهندسة- صار فيلسوفًا. والعلم بالعلوم الفلسفية لا ينافي علم الشرع بل يزيد المتشرع الذي قد رسخت قدمه في علم الشرع غبطة بعلم الشرع ومحبة له، لأنه يعلم أنه لا

سبيل للوقوف على ما حاول الفلاسفة الوقوف عليه إلا من جهة الشرع، وإن كل باب غير هذا الباب لا ينتهي بمن دخل إليه إلى غاية وفائدة.

ومن كان مريدًا لعلم الطب فعليه بمطالعة كتب جالينوس، فإنها أنفع شيء في هذا الفن باتفاق من جاء بعده من المشتغلين بهذه الصناعة إلا النادر القليل. وقد انتقى منها جماعة من المتأخرين ستة عشر كتابًا وشروحها شروحًا مفيدة، فإن تعذر عليه ذلك فأكمل ما وقفت عليه من الكتب الجامعة بين المفردات والمركبات والعلاجات كتاب (القانون) لابن سينا، و (كامل الصناعة) المشهور (بالملكي) لعلي بن العباس. ومن أنفع المختصرات في هذا الفن (الذخيرة) لثابت بن قرة، فإنها قد تضمنت من العلاجات النافعة والأدوية المجربة مع اختصارها ما هو قائم مقام كثير من المطولات، ومن أنفع ما في هذا الفن باعتبار خواص الأدوية المفردة وبعض المركبات تذكرة الشيخ داود الأنطاكي. ولو كمل بالمعالجات لكان مغنيًا عن غيره، ولكنه انقطع بعد أن شرع في الكلام على معالجات العلل على حروف أبجد فوصل إلى حرف الطاء ثم انقطع الكتاب. ومن أنفع الكتب في هذا الفن «الموجز» وشروحه.

وبالجملة فمن كان قاصدًا إلى علم من العلوم، كان عليه أن يتوصل إليه بالمؤلفات المشهورة بنفع من اشتغل بها، المحررة أحسن تحرير، المهذبة أبلغ تهذيب، وقد قدمنا في كل فن ما فيه إرشاد إلى أحسن المؤلفات فيه، وكثيرًا ما يقصد الطالب الذي لم يتدرب بأخلاق المنصفين ويتهذب بإرشاد المحققين

الاطلاع على مذهب من المذاهب المشهورة، ولم تكن له في غيره رغبة، ولا عنده لما سواه نشاط، فأقرب الطرق إلى إدراك مقصده ونيل مأربه، أن يبتدئ بحفظ مختصر من مختصرات أهل ذلك المذهب كالكنز في مذهب الحنفية، والمنهاج في مذهب الشافعية، فإذا صار ذلك المختصر محفوظًا له متقنًا على وجه يستغني به عن حمل الكتاب، شرع في تفهم معانيه وتدبر مسائله على شيخ من شيوخ ذلك الفن، حتى يكون جامعًا بين حفظ ذلك المختصر وفهم معانيه، مع كونه مكررًا لدرسه، متدبرًا لمعانيه، الوقت بعد الوقت، حتى يرسخ حفظه رسوخًا يأمن معه من التفلّت، ثم يشتغل بدرس شرح مختصر من شروحه على شيخ من الشيوخ، ثم يترقى إلى ما هو أكثر منه فوائد وأكمل مسائل. ثم يكبّ على مطالعة مؤلفات المحققين من أهل ذلك الفن، فيضم ما وجده من المسائل خارجًا عن ذلك المختصر الذي قد صار محفوظًا له إليه على وجه يستحضره عند الحاجة إليه، ولكنه إذا لم يكن لديه من العلم إلا ما قد صار عنده من فقه ذلك المذهب، فلا ريب أنه يكون عاميّ الفهم سيِّئ الإدراك عظيم البلادة غليظ الطبع، فعليه أن يبتدئ بتهذيب فهمه وتلقيح فكره بشيء من مختصرات النحو ومجاميع الأدب، حتى تثبت له الفقاهة الصورية، وأما الفقاهة الحقيقية فلا يتصف بها إلا المجتهد بلا خلاف بين المحققين.



[الفصل الثالث]

[مباحث عامة تتضمن إرشاد الباحث إلى بعض القواعد الكلية ليستغني بها عن كثير من الجزئيات]

وإذا عرفت ما ينبغي لكل طبقة من تلك الطبقات من المعارف العلمية، فلنكمل لك الفائدة بذكر مباحث ينتفع بها طالب الحق ومريد الإنصاف انتفاعًا عامًّا، ويرتقي بها إلى مكان يستغني به عن كثير من الجزئيات.

[بناء الشريعة على جلب المصالح ودفع المفاسد]

فمنها: أن يعلم أن هذه الشريعة المطهرة السهلة السمحة، مبنية على جلب المصالح ودفع المفاسد، ومن تتبع الوقائع الكائنة من الأنبياء، والقصص المحكية في كتب الله المنزلة، علم ذلك علمًا لا يشوبه شك ولا تخالطه شبهة، وقد وقع ذلك من نبينا - صلى الله عليه وآله وسلم - وقوعًا لا ينكره من له أدنى علم بالشريعة المطهرة، فإنه صلى الله عليه وآله وسلم لما تبين له نفاق بعض المنافقين واستحقاقه للقتل بحكم الشرع، قال: «لا يتحدث الناس بأن محمدًا يقتل أصحابه». فترك قتله لجلب مصلحة هي أتم نفعًا للإسلام وأكثر عائدة على أهله، ودفع مفسدة هي أعظم من المفسدة الكائنة بترك قتله، وبيان ذلك أنه إذا تحدث

الناس بمثل هذا الحديث وشاع بينهم شيوعًا لا يتبين عنده السبب، كان ذلك من أعظم المنفرات لأهل الشرك عن الدخول في الدين، لأنه يَصُكّ أسماعهم ذلك الحديث فيظنون عنده أن ما يعتقدونه من السلامة من القتل بالدخول في الإسلام غير صحيح، فيهربون منه هربًا شديدًا ويبعدون عنه بعدًا عظيمًا.

وهكذا وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم التأثير لجماعة ممن لم تثبت قدمه في الإسلام بغنايم (حنين) كأبي سفيان والأقرع بن حابس وعيينه بن حصن، فكان يعطي الواحد من هؤلاء وأمثالهم المائة من الإبل، وما يقوم مقام ذلك. والمهاجرون والأنصار الذين هم المقاتلة المستحقون للغنيمة ينظرون إلى ذلك التأثير، ووقع في أنفسهم ما وقع، حتى قال قائلهم: «يرحم الله رسول الله، يعطي هؤلاء وسيوفنا تقطر من الدماء». فلما علموا بما أراده النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - من المصلحة العائدة على الإسلام وأهله بتأليف مثل هؤلاء وتأثيرهم بالغنيمة، قبلوه أتم قبول، وطابت أنفسهم أكمل طيبة. وهكذا وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم العزم على مصالحة الأحزاب بثلث ثمار المدينة، ظنًّا منه بأن في ذلك جلب مصلحة ودفع مفسدة، فلما تبين له أن الترك أجلب للمصلحة وأدفع للمفسدة صار إليه.

وهكذا وقع منه صلى الله عليه وآله وسلم النهي عن تلقيح النخل، فلما تبين له ما في ذلك من المصلحة لأهله أذن لهم به.

وهكذا وقع منه الإذن بالعرايا لما شكى عليه الفقراء ما يلحقهم من المفسدة بالمنع من شراء الرطب بالتمر، مع عظم الخطر فيما هو مظنة للرباء.

وكم يعد العاد من هذه الأمور!

وبالجملة: فكل ما وقع من النسخ والتخصيص والتقييد في هذه الشريعة المطهرة فسببه جلب المصالح أو دفع المفاسد، فإن كل عالم يعلم أن نسخ الحكم بحكم آخر يخالفه لم يكن إلا لما في الناسخ من جلب مصلحة أو دفع مفسدة زائدة على ما في الأول من النفع والدفع. وهكذا إخراج بعض ما يتناوله العام بالتخصيص أو ما يصح إطلاق المطلق عليه بالتقييد كما وقع في قوله تعالى ﴿غَيْرُ أُوْلِي ٱلضَّرَرِ﴾ [النساء/ ٩٥] وقوله عز وجل ﴿مِنَ ٱلْفَجْرِ﴾ [البقرة/ ١٨٧] ونحو ذلك كثير جدًّا، وقد كان دينه – صلى الله عليه وآله وسلم – وهجيراه، الإرشاد إلى التيسير دون التعسير، وإلى التبشير دون التنفير، فكان يقول: «يسروا ولا تعسروا وبشروا ولا تنفروا». وكان صلى الله عليه وآله وسلم يرشد إلى الإلفة واجتماع الأمر وينفر عن الفرقة والاختلاف؛ لما في الإلفة والاجتماع من الجلب للمصالح والدفع للمفاسد وفي الفرقة والاختلاف من عكس ذلك.

فالعالم المرتاض بما جاءنا عن الشارع، الذي بعثه الله تعالى متممًا لمكارم الأخلاق، إذا أخذ نفسه في تعليم العباد وإرشادهم إلى الحق، وجذبهم عن الباطل ودفعهم عن البدع، والأخذ بحجزهم عن كل مزلقة من المزالق ومدحضة

من المداحض، بالأخلاق النبوية والشمائل المصطفوية الواردة في الكتاب العزيز والسنة المطهرة، فيَسَّر ولم يعسّر وبشر ولم ينفِّر، وأرشد إلى ائتلاف القلوب واجتماعها، ونهى عن التفرق والاختلاف، وجعل غاية همه وأقصى رغبته جلب المصالح الدينية للعباد ودفع المفاسد عنهم، كان من أنفع دعاة المسلمين، وأنجع الحاملين لحجج رب العالمين، وانجذبت له القلوب، ومالت إليه الأنفس، وتذلَّلَ له الصعب، وتسهَّل عليه الوعر، وانقلب له المتعصب منصفًا، والمبتدع متسننًا، ورغَّب في الخير من لم يكن يرغب فيه، ومال إلى الكتاب والسنة من كان يميل عنهما، وتردّى بأثواب الرواية من كان متجلببًا بالرأي، ومشى في رياض الاجتهاد واقتطف من طيب ثمراته واستنشق من عابق رياحينه من كان معتقلاً في سجن التقليد، مكبلاً بالقيل والقال، مكتوفًا بآراء الرجال.

فإن قلت: ما ذكرته من إنبناء الشريعة المطهرة على جلب المصالح ودفع المفاسد ماذا تريد به؟ هل يلاحظ ذلك النفع والدفع مطلقًا أو في حالة من الحالات؟

قلت: لا أريد بما قدمته إلا أن ما لم يرد فيه نص يخصه، ولا اشتمل عليه عموم، ولا تناوله إطلاق، فحق على العالم المرشد للعباد الطالب للحق أن يستحضر ذلك ويرشد إليه، ويهتم به ويدعو إليه.

وأما مواقع النصوص وموارد أدلة الكتاب والسنة، ومواطن قيام الحجج، فلا جلب نفع ولا دفع ضر أولى من ذلك، وأقرب منه إلى الخير، وأولى منه بالبركة، فهو في الحقيقة مصالح مجلوبة ومفاسد مدفوعة، وإن قصرت بعض العقول عن إدراك ذلك، والإحاطة بكنهه، والوقوف على حقيقته، فمن قصورها أُتيت ومن ضعف إدراكها دُهيت، ومن تدبر ذلك كل التدبر وتأمله بحق التأمل لم يخف عليه، فإن كل جزئي من جزئيات الشريعة التي قام الدليل على طلبها والتعبد بها للكل أو البعض مطلقًا أو مقيدًا، لا بد أن يشتمل على جلب مصلحة أو مصالح عرفها من عرفها وجهلها من جهلها، وكل جزئي من جزئيات الشريعة الواردة بالنهي عن أمر أو أمور لا بد أن يكون المنهي عنه مشتملاً على مفسدة أو مفاسد تندفع بالنهي عنها، ولمزيد التتبع وكثرة التدبر في ذلك مدخلية جليلة، لا سيما مع استحضار الاستعانة بالله والتوكل عليه والتفويض إليه.

[وجوب تدبر ومعرفة الكليات الشرعية وإلحاق الجزئيات بها]

ومما يستعين به طالب الحق ومريد الإنصاف على ما يريده من ربط المسائل بالدلائل والخروج من آراء الرجال المتلاعبة بأهلها من يمين إلى شمال، أن يتدبر الدلائل العامة ويتفكر فيما يندرج تحتها من المسائل بوجه من وجوه الدلالة المعتبرة، فإنه إذا تمرن في ذلك وتدرب صار مستحضرًا لدليل كل ما يُسأل عنه من الأحكام الشرعية، كائنًا ما كان، وعرف معنى قوله عز وجل ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِن شَيْءٍ﴾ [الأنعام/ ٣٨]. ومن أمعن النظر فيما وقع منه صلى

الله عليه وآله وسلم من استخراج الأحكام الشرعية من كتاب الله تعالى، زاده ذلك بصيرة. كما ثبت عنه أنه لما سُئل عن [زكاة][1] الحُمُر الأهلية فقال: لم أجد فيها إلا هذه الآية الفاذة ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ . وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة/ ٧-٨]. فإن في هذا وأمثاله أعظم عبرة للمعتبرين، وأجل بصيرة للمتبصرين، وأوضح قدوة للمقتدين من العلماء المجتهدين، وثبت أنه صلى الله عليه وآله وسلم قال لعمرو بن العاص: صليت بأصحابك وأنت جُنُب يا عمرو، فقال: سمعت الله يقول ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ﴾[النساء/ ٢٩] فأقره النبي صلى الله عليه وآله وسلم وضحك، ولم يقل شيئًا، وهذا باب واسع يطول تعداده.

وهكذا التفكر في الكليات الصادرة عمن أُعطي جوامع الكلم، وأفصح من نطق بالضاد، كقوله صلى الله عليه وآله وسلم «إنما الأعمال بالنيات»، فإن هذا اللفظ الموجز والعبارة المختصرة صالحة للاستدلال بها على كل جزئي من جزئيات الشرع، فتدخل ما حصلت فيه النية في عداد الأعمال المقبولة، ويخرج ما لم تحصل فيه النية إلى حيِّز الأعمال المردودة، وتصير بها المباحات قربات وعبادات، أقل أحوالها الاندراج تحت حقائق المندوبات، ويبطل كثير من الصور الحاكية لما هو من العبادات بفقد النية وعدم وجودها، أو وجودها لا على الوجه المعتبر. وكقوله صلى الله عليه وآله وسلم «كل بدعة ضلالة» و«من غشنا فليس

(١) زيادة يقتضيها السياق. (م).

منا» و«الحلال بيّن والحرام بيّن» و«كل أمر ليس عليه أمرنا فهو رد». فإن كل فرد من أفراد هذه العبارات وأمثالها صالح لجعله قضية كبرى للشكل الأول، فلا يبقى فرد من الأفراد إلا وأمكن إدراجه تحت هذه الكلية باجتلاب قضية صغرى سهلة الحصول. تقول مثلاً هذا أمر ليس عليه أمر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- وكل أمر ليس عليه أمره رد، فهذا رد، فلا يبقى فعل ولا قول ولا اعتقاد لم يأتِ به الشرع إلا وأمكن الاستدلال على رده بهذا الحديث الصحيح.

وهكذا العمل في سائر الكليات، والمتحلي بالمعارف العلمية يستغني بمجرد الإشارة والإيقاظ لأن المواد قد حصلت له بما حصّله من العلوم ومارسه من المعارف، فربما يغفل عن إخراج ما في القوة إلى الفعل، فإذا نُبه على ذلك تنبه، وكان العمل عليه سهلاً والانتفاع بالعلوم يسيرًا.

[وجوب الالتزام بالمدلول الحقيقي للألفاظ، وعدم الانتقال عنه إلى المجاز إلا بمسوغ شرعي وعقلي].

ومن جملة ما ينبغي له تصوره ويعينه استحضاره، أن يعلم أن هذه الشريعة المباركة هي ما اشتمل عليه الكتاب والسنة من الأوامر والنواهي والترغيبات والتنفيرات وسائر ما له مدخل في التكليف، من غير قصد إلى التعمية والإلغاز ولا إرادة لغير ما يفيده الظاهر، ويدل عليه التركيب ويفهمه أهل اللسان العربي، فمن زعم أن حرفًا من حروف الكتاب والسنة لا يُراد به المعنى

الحقيقي والمدلول الواضح، فقد زعم على الله ورسوله زعمًا يخالف اللفظ الذي جاءنا عنهما، فإن كان ذلك لمسوّغ شرعي تتوقف عليه الصحة الشرعية أو العقلية التي يتفق العقلاء عليها، لا مجرد ما يدعيه أهل المذاهب والنِّحل على العقل مطابقًا لما قد حببه إليهم التعصب، وأدناه من عقولهم البُعد عن الإنصاف فلا بأس بذلك، وإلا فدعوى التجوز مردودة مضروب بها في وجه صاحبها، فاحرص على هذا فإنه وإن وقع الاتفاق على أصالة المعنى الحقيقي وعدم جواز الانتقال عنه إلا لعلاقة وقرينة كما صُرِّح به في الأصول وغيرها، فالعمل في كتب التفسير والحديث والفقه يخالف هذا لمن تدبره وأعمل فكره، ولم يغتر بالظواهر ولا جمد على قبول ما يُقال من دون بحث عن موارده ومصادره.

وكثيرًا ما تجد المتعصبين يحامون عن مذاهبهم ويؤثرونها على نصوص الكتاب والسنة. فإذا جاءهم نص لا يجدون عنه متحولاً وأعياهم رده وأعجزهم دفعه. ادّعوا أنه مجاز، وذكروا للتجوز علاقة هي من البعد بمكان، وقرينة ليس لها في ذلك المقام وجود ولا تدعو إليها حاجة. وأعانهم على هذه التُّرّهات استكثارهم من تعداد أنواع القرائن والعلاقات، حتى جعلوا من جملة ما هو من العلاقات المسوّغة للتجوز التضاد، فانظر هذا التلاعب، وتدبر هذه الأبواب التي فتحوها على أدلة الكتاب والسنة. وقَبِلَها عنهم من لم يمعن النظر ويطيل التدبر فجعلها علمًا وقبلها على كتاب الله وسنة رسوله، وأصلها دعوى افتراها على أهل اللغة متعصب قد آثر مذهبه على الكتاب والسنة، ولم يستطع التصريح بترجيح

المذهب على الدليل، فدقّق الفكر وأعمق النظر عنادًا لله تعالى وبغيًا على شريعته وخداعًا لعباده، فقال: هذا الدليل وإن كان معناه الحقيقي يخالف ما نذهب إليه، فهو ههنا مجاز والعلاقة كذا، والقرينة كذا، ولا علاقة ولا قرينة. فيأتي بعد عصر هذا المتعصب من لا يبحث عن المقاصد ولا يتدبر المسالك كما ينبغي فيجعل تلك العلاقة التي افتراها ذلك المتعصب من جملة العلائق المسوّغة للتجوز. ولهذا صارت العلاقات قريبًا من ثلاثين علاقة، ثم لما كان من جملة أنواع القرائن، القرائن العرفية والعقلية افترى كل متعصب على العقل والعرف ما شاء، وصنع في مواطن الخلاف ما أراد والله المستعان.

[ضرورة تيقظ الباحث لحيل الفقهاء فلا يغتر بها]

ومن جملة ما يستعين به على الحق، ويأمن معه من الدخول في الباطل، وهو لا يشعر أن يقرر عند نفسه أن هذه الشريعة لما كانت من عند عالم الغيب والشهادة، الذي لا يغادر صغيرة ولا كبيرة إلا أحصاها. ويعلم ما تكنّ الصدور وتخفيه الضمائر، ويحول بين المرء وقلبه، كانت المخادعة بالحيل الباطلة، والتخلص مما طلبه بالوسائل الفاسدة، من أعظم المعاصي له، وأقبح التجاري عليه، وجميع هذه الحيل التي دوّنها أهل الرأي هي ضد لما شرعه وعناد له، ومراوغة لأحكامه ومجادلة باطلة لما جاء في كتابه وسنة رسوله.

ومن تفكّر في الأمر كما ينبغي وتدبره كما يجب، اقشعر له جلده، ووقفَّ عنده شعره، فإن هذا الذي وضع للعباد هذه الحيل كأنه يقول لهم هذا الحكم الذي أوجبه الله عليكم أو حرمه قد وجدت لكم عنه مخلصًا ومنه متحولاً، بذهني الدقيق وفكري العميق، هو كذا وكذا، فهذا المخذول قد بلغ من التجري على الله تعالى مبلغًا يتقاصر عنه الوصف؛ لأنه ذهب يعانده ويضاد ما تعبّدنا به بمجرد رأيه الفايل، وتخيّله الباطل. مقرًّا على نفسه بقبيح صنعه، وأنه جاء بما يريح العباد من الحكم الشرعي، فإن كان مع هذا معتقدًا أن ذلك التحيل الذي جاء به يحلل الحرام ويحرم الحلال، فهو مع كذبه على الله وافترائه على شريعته قد ضم إلى ذلك ما يستلزم أنه يدعي لنفسه أن يشرع للعباد من عند نفسه غير ما شرعه لهم، وذلك لا يكون إلا لله سبحانه، فإن كان هذا المخذول يدعي لنفسه الألوهية مع الله سبحانه، فحسبك من شر سماعه، وإن كان لا يدعي لنفسه ذلك فيقال له ما بالك تصنع هذا الصنع، وأي أمر ألجأك إليه وأوقعك فيه. فإن قال: رأيت الله ﷻ قد صنع مثل هذا في مثل قصة أيوب، وصنعه رسول الله — صلى الله عليه وآله وسلم — في المريض الذي زنى. فيقال له: ما أنت وهذا - لا كثر الله في أهل العلم من أمثالك - ومن أنت حتى تجعل لنفسك ما جعله الله لنفسه؟! فلو كان هذا الأمر الفظيع سائغًا لأحد من عباد الله لكان لهم أن يشرعوا كما شرع، وينسخوا من أحكام الدين ما شاءوا كما نسخ. ثم أي جامع بين هذه أو بين ما شرعه الله من ذلك؟! فإنه مجرد خروج من مأثم وتحلل من يمين قد شرع الله تعالى فيها إتيان الذي هو خير كما تواترت بذلك الأحاديث الصحيحة، حتى ثبت في

الصحيح أن رسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم – حلف على ذلك، فقال: «والله لا أحلف على شيء، فأرى غيره خيرًا منه، إلا أتيت الذي هو خير وكفّرت عن يميني». فأين هذا مما يصنعه أسراء التقليد من الكذب على الله تعالى وعلى شريعته وعلى عباده.

أما الكذب على الله فلكونهم زعموا عليه أنه أذن لهم به وسوّغه لهم، وهو كذب بحت وزور محض، وإن كانوا لا يعتقدون ذلك، بل جعلوه من عند أنفسهم جُرأة وعنادًا ومكرًا وخداعًا، فالأمر أشد والقضية أعظم. وأما كذبهم على الشريعة فلكونهم جعلوا ما نصبوه من الحيل الملعونة والذرائع الشيطانية والوسائل الطاغوتية من جملة الشريعة ومن مسائلها ودوّنوه في كتب العبادات والمعاملات. وأما الكذب على عباده فلكونهم ذهبوا إليهم، فخدعوهم وماكروهم بأن ما أوجبه الله من كذا ليس بواجب، وما حرّمه من كذا ليس بمحرم إذا فعلوا كذا أو قالوا كذا. وما أشبه هذا بما كان يصنعه رؤساء الجاهلية لأهلها من التلاعب بهم كما يتلاعب الصبيان والمجانين، وكما يصنعه المجان وأهل الدعاية. فإن تحريم البَحِيْرة والسائبة والوصيلة والحام، وكذلك ما كان يفعلونه من النسيء وما كانوا عليه من الميسر والأنصاب والأزلام، وما كانوا يعتمدونه مع من يطوف بالبيت الحرام من تلك الأفعال التي هي أشبه بأفعال المجانين كالتعري وما يشاكله، لا مقصد لرؤساء الجاهلية بهذه الأمور التي كانوا يفعلونها ويأمرون العباد بها إلا مجرد ارتفاع الذِّكر وإظهار اقتدارهم على تنفيذ ما يريدونه وقبول الناس لما يأمرونهم به،

وإن كانت أمورًا متكررة وبلايا متعددة وأعمالاً شاقة. فتدبر هذا وتأمله لتكون على حذر من نفاق ما جاءوا به من الحيل الباطلة عندك، وإلا كنت كالبهيمة التي لا تمنع ظهرها من راكب، ولا تستعصي على مستعمل.

وقد دلت أدلة الكتاب والسنة على هذا، وكفاك بما قصه الله سبحانه علينا من حيلة أهل السبت. وقد أورد البخاري في كتاب الحيل من صحيحه ما يشفي ويكفي، ولبعض المتأخرين في هذا مصنّف حافل استوعب فيه جميع الأدلة، وهي معلومة لعلماء الكتاب والسنة، ولكننا اقتصرنا ههنا على بيان الأسباب التي تنشأ عنها الحيل والمفاسد التي تتأثر عنها ليكون ذلك أوقع للمنصف، وأوقع في نفسه كما هو دأبنا في هذا المختصر. فإنا نشير إلى القضية التي ينبغي اجتنابها بكلمات لا تنبو عنها مسامع المنصفين ولا تنكرها قلوبهم، ولا تبعد عنها أفهامهم، وإذا حصل المقصود بالاختصار لم تبق للتطويل حاجة، وقد ينفع القليل نفعًا لا يبلغه الكثير، على أنّا لم نكن بصدد نشر الأدلة وإيراد ألفاظها، فإنها معروفة مدونة، بل نحن بصدد الإرشاد إلى الإنصاف بعبارات تشتمل على معانٍ قد تحتجب عن كثير من الأذهان، وتبعد عن غالب الأفهام.

ومن جملة ما ينبغي له استحضاره: أن لا يغتر بمجرد الاسم دون النظر في معاني المسمَّيات وحقائقها؛ فقد يسمَّى الشيء باسم شرعي وهو ليس من الشرع في شيء، بل هو طاغوت بحت، وذلك كما يقع من بعض من نزعه عرق إلى ما كانت عليه الجاهلية من عدم توريث الإناث، فإنهم يخرجون أموالهم

أو أكثرها أو أحسنها إلى الذكور من أولادهم بصورة الهبة والنذر والوصية أو الوقف، فيأتي من لا يبحث عن الحقائق فينزل ذلك منزلة التصرفات الشرعية، اغترارًا منه بأن الشارع سوّغ للناس الهبة والنذر والوصية. غير ملتفت إلى أن هذا لم يكن له من ذلك إلا مجرد الاسم الذي أحدثه فاعله، ولا اعتبار بالأسماء بل الاعتبار بالمسميات، فالهبة الشرعية هي التي أرشد إليها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - لما سأله بشير والد النعمان عن تخصيص ولده النعمان بشيء من ماله، وطلب منه أن يشهد على ذلك، فقال: «لا أشهد على جور». ووقع منه الأمر بالتسوية بين الأولاد، وهو حديث صحيح له طرق متعددة. فالهبة المشتملة على التفصيل المخالف لفرائض الله ليست بهبة شرعية، بل هي جور مضاد لما شرعه الله، فإطلاق اسم الهبة عليها مخادعة لله ولعباده، فلا ينفذ من ذلك شيء، بل هو باطل رده لكونه ليس على أمر النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - وهكذا من خصص بعض ورثته بنذر يخالف ما شرعه الله من الفرائض، فهذا ليس هو النذر الذي شرعه الله، بل هو نذر طاغوتي. فإن النذر الذي شرعه الله سبحانه هو الذي يقول فيه النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- «النذر ما ابْتُغي به وجه الله» ويقول: «لا نذر في معصية الله»، كما هو ثابت في الصحيح. وهذا الذي أخرج بعض ماله إلى بعض ورثته مخالفة لما فرضه الله تعالى من المواريث، ثم سَمّى ذلك البعض نذرًا لم يبتغ به وجه الله ولا أطاعه به، بل ابتغى به وجه الشيطان الذي وسوس له بأن يخالف الشرع، وأطاعه بمعصية الله.

وهكذا من أخرج بعض ماله على تلك الصفة بالوصية، فإن هذه الوصية المتضمنة للمفاضلة بين الورثة، ليست الوصية التي شرعها الله تعالى لعباده، بل وصية طاغوتية، فإن الوصية الشرعية هي التي يقول فيها النبي- صلى الله عليه وآله وسلم - «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه ولا وصية لوارث» ويقول فيها الرب تبارك وتعالى: ﴿مِنۢ بَعۡدِ وَصِيَّةٖ يُوصَىٰ بِهَآ أَوۡ دَيۡنٍ غَيۡرَ مُضَآرّٖۚ﴾ [النساء/ ١٢]. ويقول فيها ﴿فَمَنۡ خَافَ مِن مُّوصٖ جَنَفًا أَوۡ إِثۡمٗا فَأَصۡلَحَ بَيۡنَهُمۡ فَلَآ إِثۡمَ عَلَيۡهِۚ﴾ [البقرة/ ١٨٢]. والمراد بالإصلاح إبطال ما جاء به من الفساد في وصيته. وقد ورد عن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- «أن الضرار في الوصية من أسباب النار، وأنه يحبط عبادة العمر». كما أخرج ذلك جماعة وصححه من صححه، فمن جاءته من هذه الوصايا المشتملة على الضرار بوجه من الوجوه فأنفذها من الثلث مستدلاً على ذلك بمثل حديث: «الثلث والثلث كثير»، وبمثل ما ورد من سائر الآيات والأحاديث القاضية بالوصية على الإطلاق، فقد غلط غلطًا بيّنًا. فإن هذه الوصية التي قال فيها النبي -صلى الله عليه وآله وسلم - الثلث والثلث كثير هي وصية قربة. كما في القصة المشهورة الثابتة في الأمهات «أن سعد بن أبي وقاص استأذن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن يتصدق بجميع ماله، فما زال يُنازله حتى قال له: «الثلث والثلث كثير».

وهكذا ما ورد من قوله - صلى الله عليه وآله وسلم - «إن الله جعل لكم ثلث أموالكم في آخر أعماركم». فإنه قيده بقوله في آخره: «زيادة في حسناتكم». ولا يزيد في الحسنات إلا ما كان قربة. وأما وصايا الضرار المتضمنة لمخالفته ما شرعه الله فهي زيادة في السيئات لا زيادة في الحسنات، فتبين لك أن هذه الوصية التي أذن بها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - ليست وصية الضرار، فإن تلك قد أخرجها الله من عموم مشروعية الوصية بقوله ﴿غَيْرَ مُضَآرٍّ وَصِيَّةً﴾ [النساء/ ١٢٠]. وأخرجها النبي - صلى الله عليه وآله وسلم- بما تقدم من الوعيد الشديد لمن يضار في وصيته ويمنع الوصية للوارث حتى ثبت في بعض الروايات بلفظ: «لا تجوز وصيته لوارث». وقد أوضحته في أبحاث متعددة من مصنفاتي. وليس المراد ههنا إلا إرشاد طالب الإنصاف إلى عدم الاغترار بما يفعله المتلاعبون بأحكام الشرع من تسمية أمور تصدر عنهم من الطاغوت بأسماء شرعية مخادعة لأنفسهم، واستدراجًا لمن لا فهم عنده ولا بحث عن الحقائق. وهذه الذريعة الشيطانية قد عمت وطمّت خصوصًا أهل البادية؛ فإنه بقي في أنفسهم ما كانت عليه الجاهلية الأولى من عدم توريث الإناث، ومن لا حظّ له عندهم من الورثة وإن كانوا ذكورًا، فأرادوا الاقتداء بهم، ولكنهم لما كانوا مخبوطين بسوط الشرع، مقهورين بسيفه، نصبوا هذه الوسائل الملعونة، فقالوا: نذرنا، وهبنا، أوصينا، وساعدهم على ذلك طائفة من المقصرين الذين لا يعقلون الصواب، ولا يفهمون ربط المسببات بأسبابها، فحرروا لهم تحريرات على

أبلغ ما يفيد النفوذ والصحة، طمعًا فيما يتعجلونه من الحطام الذي هو من أقبح أنواع السحت. فإن ما يأخذونه على ذاك هو حرام، كما ثبت عن الشارع من «تحريم حلوان الكاهن وأجر البغي»، وما يأخذه من يُعلِّم كتاب الله ونحو ذلك من الأمور. ولا يشك من يفهم الحجج الشرعية أن سبب تحريم ذلك هو كونه على تحليل حرام أو تحريم حلال.

وهذا الذي يكتب هذه المكاتيب الطاغوتية المتضمنة لمخالفة ما شرعه الله لعباده من المواريث، وقدره لهم في كتابه وقيّده بعدم الضرار، هو أولى بتحريم ما يأخذه من أولئك. وقد يقوم شيطان من شياطين المقلدة ومخذول من مخذولي المشتغلين بالرأي، فيجادل عن هذه الوصايا والنذور والهبات ونحوها، وينزلها منزلة الوصايا والنذور والهبات الشرعية. ويورد ما قاله من يقلده ممن يستعظم الناس كلامه ويعتدون بمذهبه، ويحكي لهم ما صرّح به في هذه الأبواب ونحوها من مصنفاته غير متعقل للفرق بين هذه الطواغيت وبين تلك الأمور الشرعية. ولا فاهم للمغايرة الكلية، ولا متأمل للأسباب التي تصدر عنها تلك الأمور، وإن أهل العلم بأسرهم إنما تكلموا في مصنفاتهم على الأمور الشرعية لا الأمور الجاهلية، وإن مجرد الاسم لا يحلل الحرام ولا يحرم الحلال. كما لو سميت الخمر ماء، أو الماء خمرًا، فإنه لو كان الحكم يدور على التسمية لكان الخمر المسمى ماء حلالاً. وكان الماء المسمى خمرًا حرامًا. وهذا خرق للشرع وهتك للدين، ومن اغتر به فليس من النوع الإنساني، بل من النوع البهيميّ، ولا ينبغي الكلام معه،

بل يقال له هذا الذي فيه النزاع ليس هو ما تكلم عليه من تقلده وتقتدي به، بل هو شيء آخر يضاده ويخالفه، لأن أهل الشرع إنما يتكلمون على الأمور الشرعية، وهذا ليس شرعي بل طاغوتي، فإن فهم هذا استراح منه، وإن لم يفهمه ففي السكوت راحة من تحمل كرب مخاطبة السفهاء.

ولقد وقعنا مع جماعة من مقصري القضاة والمفتين في هذه المسألة في أمور عظيمة، وخطوب جسيمة، وفتن كبيرة، لا يتسع المقام لبسطها. والحق منصور والباطل مخذول ولله الحمد.

وأعظم ما يتمسكون به من التغرير على العوام والتزوير على الملوك ومن يقدر على القيام بنصرهم، استكثارهم من قولهم هذا خالف المذهب، فعل كذا قال كذا، ولم يخالف في الواقع إلا الطاغوت، ولا نصر إلا الشرع. فليحذر طالب العلم من الاغترار بمثل ذلك أو الروعة منه. فإن العاقبة للمتقين، والله ناصر المحقين والأعمال بالنيات. ولقد تلطف المحبون لهذه الطواغيت والمساعدون لهم على كتبها لما صممت على إبطالها، وأبطلها كل من ترد عليه من قاض أو غيره، بعد أن وقع بيني وبينهم ما أشرت إليه سابقًا، فكان من جملة ما عدلوا إليه من الذرائع والوسائل، الإقرار للذكور أو لمن يحبون بديون ونفقات ومكتسبات. ولم ينفق ذلك علي ولا التفت إليه، بل كشفت عن أصل كل إقرار، فما كان صادرًا عن هذه المقاصد الفاسدة أبطلته.

ومن جملة ما تلطف به من له أولاد ذكورًا وإناثًا: أن يعمدوا إلى أولاد أولادهم الذكور فينذرون عليهم ويوصون لهم، ويقولون إنهم فعلوا ذلك لغير وارث، ولم يفعلوا ذلك إلا لقصد تقليل نصيب بناتهم وتوفير نصيب الذكور. وقد تتبعت هذا فما وجدت أحدًا يوصي لأولاد أولاده أو ينذر عليهم إلا ومعه بنات، أو له ميل إلى بعض الأولاد دون بعض، ولا يفعلون ذلك لمقصد صالح إلا في أندر الحالات وأقلها.

ومن جملة هذه الوصايا الطاغوتية والنذور الشيطانية: ما يفعله كثير من الناس من النذور والوصايا على قبور الأموات، فإنه لا مقصد لهم بذلك إلا استجلاب الخير واستدفاع الشر من صاحب القبر. وهو قد صار بين أطباق الثرى يعجز عن نفع نفسه فضلاً عن نفع غيره؛ فلا يصح شيء من ذلك، بل يتوجب على أهل الولايات صرفه في مصالح المسلمين، ويعرّفون الناس بقبح ما يصنعونه من ذلك، وأنه من الأمور التي لا يحل اعتقادها، وأن الضر والنفع واستجلاب الخير واستدفاع الشر بيد الله - عَزَّ وَجَلَّ - ليس لغيره فيه حكم ولا له عليه اقتدار، فإن رجعوا عن ذلك وتابوا وإلا انتقل صاحب الولاية معهم إلى ما هو أشد من ذلك، ولا يدعهم حتى يتوبوا. وهكذا ما يقع من الأوقاف على القبور فإنها من الحُبَس الشيطانية، والدلس الطاغوتية، ولا يحل تقرير شيء منها ولا السكوت عنه، بل صرفها في مصالح المسلمين من أهم الأمور وأوجبها. فإن في عدم إنكارها

وإبطالها مفسدة عظيمة تنشأ عنها الاعتقادات الباطلة المفضية بصاحبها إلى نوع من أنواع الشرك وهو لا يشعر.

[تشكيك المؤلف في حجية الإجماع والقياس والاستحسان]

ومن جملة ما ينبغي لطالب الحق أن يتصوره ويحذر من قبوله بدون كشف عنه: ما يجعله كثير من أهل العلم دليلاً يستدلون به على إثبات الأحكام الشرعية على العباد، وهو الإجماع، والقياس، والاجتهاد، والاستحسان.

فأما الإجماع: فقد أوضحت في كثير من مؤلفاتي أنه ليس بدليل شرعي على فرض إمكانه؛ لعدم ورود دليل يدل على حجيته، وأوضحت أنه ليس بممكن لاتساع البلاد الإسلامية، وكثرة الحاملين للعلم، وخمول كثير منهم في كل عصر من الأعصار منذ قام الإسلام إلى هذه الغاية، وتعذر الاستقراء التام لما عند كل واحد منهم، وأن الأعمار الطويلة لا تتسع لذلك فضلاً عن الأعمار القصيرة، فإن المدينة الواسعة قد يعجز من هو من أهلها أن يعرف ما عند كل فرد من أفراد علمائها، بل قد يعجز عن معرفة كل عالم فيها كما هو مشاهد محسوس معلوم لكل فرد، فكيف بالمدائن المتباينة؟! فكيف بجميع الأقطار الإسلامية بدوها، وحضرها ومداينها وقراها. فقد يوجد في زاوية من الزوايا التي لا يؤبه لها، ولا يرفع الرأس إليها من يقل نظيره من المشاهير في الأمصار الواسعة.

ومع هذا فهذه المذاهب قد طبقت الأقطار وصارت عند المنتمين إلى الإسلام قدوة يقتدون بها، لا يخرج عنها ويجتهد رأيه ويعمل بما قام عليه الدليل إلا الفرد بعد الفرد، والواحد بعد الواحد، وهم على غاية الكتم لما عندهم والتستر بما لديهم، خوفًا من المتمذهبين، لأنهم قد جعلوا المذهب الذي هم عليه حجة شرعية على كل فرد من أفراد العباد، لا يخرج عنه خارج، ولا يخالفه مخالف، إلا مزقوا عرضه وأهانوه وأخافوه، والدولة في كل أرض معهم وفي أيديهم، والملوك معهم لأنهم من جنسهم في القصور والبعد عن الحقائق، وإذا وجد النادر من الملوك، والشاذ من السلاطين، له من الإدراك والفهم للحقائق ما يعرف به الحق والمحقين، فهو تحت حكم المقلدة وطوع أمرهم لأنهم جُنده ورعيته، فإذا خالفهم خالفوه، فيظن عند ذلك ذهاب ملكه، وخروج الأمر من يده، وإذا كان الحال هكذا فكيف يمكن الوقوف على ما عند كل عالم من علماء الإسلام، هذا باعتبار الأحياء، وهو في أهل العصور المنقرضة من الأموات أشد بعدًا وأعظم تعذرًا، فإنه لا سبيل إلى ذلك إلا ما يوجد في المصنفات، وما كل من يعتد به في الإجماع يشتغل بالتصنيف، بل المشتغلون بذلك منهم هم القليل النادر. ومع هذا فمن اشتغل منهم بالتصنيف لا يحظى بانتشار مؤلفاته منهم إلا أقلهم، وهذا معلوم لكل أحد لا يكاد يلتبس، ولا شك أن من الملوك من يصر على أمر مخالف للشرع فلا يستطيع أحد من أهل العلم أن ينكر عليه أو يظهر مخالفته؛ تَقِيّةً ومحاذرة ورغبة في السلامة، وفرارًا من المحنة. وبالجملة فالدنيا مؤثرة في كل عصر، وإذا عجز الملك عن إظهار مذهبه على فرض أنه من أهل الإدراك، والحال

أن بيده السيف والسوط، فما ظنك بعالم مستضعف لم يكن بيده إلا أقلامه ومحبرته.

ومما أحكيه لك مما أدركته في أيام الحداثة ومن الصبا: أن الإمام المهدي العباس بن الحسين -رحمه الله تعالى - أحد ملوك اليمن ووالد إمامنا الإمام المنصور - حفظه الله - كان له إدراك تام، وفهم ثاقب، واتصل بمقامه من أكابر العلماء المنصفين العالمين بالأدلة جماعة فأظهر في الصلاة سننًا كانت متروكة بترك المتمذهبين لها، فقامت قيامة جماعة من المتفيهقين المقلدين، وأثاروا حفائظ جماعة من شياطين البدوان الذين لا يعرفون من الإسلام إلا اسمه، ولا يدرون من الدين إلا رسمه، فتجمعوا في بواديهم وقالوا قد خرج الإمام من مذهب الشيعة إلى مذهب السنّة، ومن الاقتداء بعلي بن أبي طالب، إلى الاقتداء بمعاوية، كما لقنهم هذه المقالة شياطين المقلدة، ثم خرجوا عليه في جند يعجز عن مقاومتهم، فما وسعه إلا مصانعتهم بالمال والإعلان بترك تلك السنن التي هي أوضح من شمس النهار.

وأحكي لك أيضًا حادثة أشنع من هذه كائنة في عام تحرير هذه الأحرف، هي أني لم أزل منذ اتصلت بخليفة عصرنا - حفظه الله - مرغبًا له في العدل في الرعية على الوجه الذي ورد الشرع به، ورفع المظالم المخالفة لقطعيات الشريعة كالمكس[1] ونحوه، والاقتصار على ما ورد به الشرع وعدم مجاوزته في شيء، فألهمه الله سبحانه إلى الإجابة إلى ذلك بعد طول مداراة وترغيب، فجعلت

---

(١) هو ما يشبه الآن نظام الجمرك. (م).

مكتوبًا محكيًّا عنه، مضمونه أنه قد أمر عماله بالعدل في الرعية ورفع كل مظلمة والاقتصار على ما ورد به الشرع في كل شيء، وأن من لم يمتثل هذا الأمر كان على القاضي في ذلك القطر أن ينهي أمره إلى حضرة الإمام، حتى يحل به من العقوبة ما يردعه ويردع أمثاله. وفي هذا المكتوب التشديد في الربا والسياسة الشيطانية والأخذ على قضاة الأقطار أن يبعثوا من يُعلِّم الناس أمر دينهم، من الصلاة والصيام والحج والزكاة والتوحيد على الوجه المطابق لمراد الله عز وجل. وقرر الإمام ذلك وأنفذه وأظهره في الناس، فقامت شياطين المقلدة وفراعين البُدوان وخونة الوزراء في وجه هذا الأمر قيامًا يبكي له الإسلام، ويموت كمدًا عنده الأعلام، فجعلوا هذا المعروف منكرًا، وما كان الأمر السابق عليه من المنكر معروفًا.

وليس العجب ممن له حظ في المظالم ونصيب من المكس وقسط من السحت، فقد يفعل ذلك من يؤثر الدنيا على الدين ويبيع الآجل بالعاجل. ولكن العجب من جماعة لا حظ لهم في شيء من ذلك، ولهم حظ من العلم ونصيب من الورع متكئين على آرائكهم عاكفين على دفاترهم، صاروا ينكرون من الأمر ما يعلمون أنه منهم مخالفة لقطعيات الشريعة، مع علمهم بحكم من خالفها، واعترافهم بأن هذا هو الحق الذي اتفقت عليه الكتب المنزلة والرسل المرسلة، لكنهم يتركون تدبير الشرع، ويعودون لتدبير الدولة وما يصلحهم ويصلح لهم، حتى كأنهم من أهل الولايات، ومن القابضين للجبايات وظهر ما عندهم

وتكلموا به للناس، حتى اعتقد من لا حقيقة لديه من العامة، ومن يلتحق بهم ومن أصحاب الدولة ومن شابههم، أني أرشدت إلى خطأ وأمرت بمنكر، فاجتمع من جميع ما قدمت ذكره تشوش خاطر الإمام، ومن له رغبة في شرائع الإسلام، فتوقف الأمر ولم ينفذه من يقدر على التنفيذ ممن له رغبة فيه، ووجد أعداء الله من الظلمة المجال فبالغوا في المخالفة والمدافعة والمحاولة والمصاولة، فاسمع هذه الأعجوبة واعتبر بها، وإني لا أشك أن الله سبحانه منفذ شرعه، وناصر من نصره، وخاذل من خذله، ومتم نوره على رغم أنف من أباه، ولكن للباطل صولة وللشيطان جولة، حتى يقر الحق في قراره ويتم من العدل ورفع الظلم ما أمر الله به، ومن رام أن ينصر باطلاً أو يدفع حقًّا فهو مَرْكُوس من غير فرق بين رئيس ومرؤوس، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل، وعند عزائم الرحمن يندفع كيد الشيطان.

وأما القياس: فاعلم أنه قد رسمه أهل الأصول بأنه مساواة أصل للفرع في علة حكمه، ثم شرطوه بشروط وقيدوه بقيود هي معلومة عند من يعرف الفن لكنهم توسعوا في هذه المساواة وأثبتوها بأمور، هي مجرد خيال، ليس على ثبوته أثارة من علم.

وبيانه أنهم جعلوا مسالك العلة أنواعًا فأكثر ما قيل إنها عشرة، ثم جميع هذه المسالك إلا القليل هي بحت الرأي ومحض الدعاوى المجردة، فعليك أن تضع قدمك موضع المنع، وتقوم في مقام الإنكار، حتى يوجب عليك المصير إلى

شيء منها ما لا يقدر على دفعه ولا يشك في صحته كمسلك النص على العلة، ومسلك القطع بانتفاء الفارق، ومثل هذا فحوى الخطاب، وما شابه هذه الأمور، وإياك أن تثبت أحكام الله بخيالات تقع لك أو لعالم مثلك من سابق الأمة أو لاحقها، فإن عليك من الوزر والوبال ما قدمنا ذكره في هذا الكتاب.

وبالجملة فالقياس الذي يذكره أهل الأصول ليس بدليل شرعي تقوم به الحجة على أحد من عباد الله، ولا جاء دليل شرعي يدل على حجيته، وإن زعم ذلك من لا خبرة له بالأدلة الشرعية، ولا بكيفية الاستدلال بها، يعرف هذا من يعرفه، وينكره من ينكره، وأما ما كانت العلة فيه منصوصة، فالدليل هو ذلك النص على العلة، لأن الشارع كأنه صرح باعتبارها إذا وجدت في شيء من المسائل من غير فرق بين كونه أصلاً أو فرعًا. وهكذا ما وقع القطع فيه بنفي الفارق فإنه بهذا القدر قد صار الأمران اللذان لا فارق بينهما شيئًا واحدًا، ما دل على أحدهما دل على الآخر من دون تعدية ولا اعتبار أصلية ولا فرعية[1]، وأما فحوى الخطاب ولحنه فهذان هما راجعان إلى المفهوم والمنطوق، وإن سمّاهما بعض أهل العلم بقياس الفحوى، وبحث العمل بالمفهوم خارج عما نحن بصدده، وقد جاءت لغة العرب الحاكية لما كانوا يفهمونه ويتحاورون به ويعملون عليه، أن مثل هذا المفهوم كان معتبرًا لديهم مأخوذًا به عندهم، ولهذا قال من قال من العلماء: إنه منطوق لا مفهوم.

(١) لعله يقصد: ولا اعتبار بأن تلك العلة أصلية ولا فرعية. (م).

ولقد تلاعب كثير من أهل الرأي بالكتاب والسنة تلاعبًا لا يخفى إلا على من لا يعرف الإنصاف بهذه الذريعة القياسية، وعولوا على ما هو منه أوهن من بيت العنكبوت، وقدموه على آيات قرآنية، وأحاديث نبوية. وما هذه بأول فاقرة جاء بها الشيطان، وحسنها لنوع الإنسان، وذاد بها عباد الله عن شرائعه، ومن أنكر هذا فلينظر المصنفات في الفقه، ويتتبع مسائلها المبنية على مجرد القياس المبني على غير أساس مع وجود أدلة نيرة وبراهين مرضية. ومن هذا الباب دخل أهل الرأي وإليه خرجوا من أبواب الأدلة الثابتة في كتاب الله وسنة رسوله - صلى الله عليه وآله وسلم.

فكُنْ رَجُلاً رِجلُه في الثَّرَى وهَامَةُ هِمَّتِـــه في الثُّرَيَّا

وكل من له فهم لا يَعْزُب عنه أن الله تعالى لم يتعبد عباده بمجرد قول عالم من العلماء، أنه قد أفاده مسلك تخريج المناط، أو تنقيح المناط، أو الشبه، أو الدوران، أو نحو هذا الهذيان. هذا على فرض أنه لم يوجد في الكتاب والسنة ما يخالف هذا المسلك الذي لا يسلكه المتورعون، ولا يمشي عليه المتدينون، فكيف إذا كان الدليل المخالف له واضح المنار ظاهر الاشتهار قريب الديار لمن سافر إليه من أهل الاعتبار. والكلام في هذا البحث طويل الذيول، وقد أفرده جماعة من أهل العلم بالتصنيف وليس المراد هنا إلا مجرّد التنبيه لطالب العلم. وإني وإن حذرته عن العمل بهذا القياس، فلا أحذره عن العلم به، وتطويل الباع في معرفته، والإحاطة بما جاء به المصنفون من أهل الأصول في مباحثه، فإنه لا

يعرف صحة ما قلته إلا من عرفه حق معرفته، وقد يعرف الشيء ليُجتنب ويُحذر. ويعرف الشر لا للشر.

وأما الاستحسان: فاعلم أنهم رسموه بأنه دليل ينقدح في نفس المجتهد ويعسر عليه التعبير عنه، وأنت لا يخفى عليك إن بقي لك نصيب من فهم، وحظ من إنصاف، أن الله تبارك وتعالى لم يتعبد أحدًا من عباده بدليل يستدل به أحد من علماء الأمة ويمكنه التعبير عنه وإبرازه من القوة إلى الفعل إلا إذا كان صحيحًا تقوم به الحجة، فكيف يتعبدهم بما انقدح في نفس فرد من أفرادهم على وجه لا يمكنه التعبير عنه ولا إبرازه إلى الخارج. فإن هذا الذي انقدح في نفسه لا ندري ما هو ولا كيف هو، فكيف يكون حجة على أحد من الناس وقد عجز صاحبه عن بيانه وعسرت عليه ترجمته. فيا لله العجب من هذا الهذيان، وكيف استجاز قائله أن يحكم عليه بأنه دليل شرعي، ويفتري على الشرع ما ليس منه، وعلى الله سبحانه ما لم يقله. وبالجملة فبيان فساد هذا لا يحتاج إلى إيضاح، وأفهام البشر وإن بلغت في الضعف أي مبلغ وقاربت أفهام الدواب، فهي لا تطلب البرهان على بطلان هذا الهذيان، ولو احتاج محتاج إلى الاستدلال على بطلان هذا الباطل لزمه أن يدفع فرية كل مفترٍ على الله، ولله درّ الإمام الشافعي حيث يقول (من استحسن فقد شرّع).

وأما الاجتهاد: فقد رسموه بأنه استفراغ الفقيه الوسع لتحصيل ظن بحكم شرعي، ولا شك أن هذا الظن الكائن بعد الاستفراغ وإن تعبد الله به ذلك

المستفرغ، لكونه فرضه عند فقد الدليل كما تقدم البحث عن هذا والاستدلال عليه. لكن الشأن في كون هذا الظن حجة على أحد من عباد الله ممن لم يقع له هذا الظن ولا تقدم له استفراغ الوسع، فإن الحجة الشرعية ليست ظنون بعض المكلفين بالشرع المتعبدين به على البعض الآخر، ولا جاء في الشريعة حرف واحد مما يفيد هذا ويدل عليه، بل صرح الكتاب العزيز بالنهي عن اتباع الظن وأنه لا يغني من الحق شيئًا وأن بعضه إثم، وهذه الأدلة الكلية توجب على الإنسان أن لا يعمل بظنه في شيء كائنًا ما كان إلا ما خصصه الشرع، فكيف بظن غيره.

فيا معشر المقلدة، اسمعوا وعُوا، فإنكم إنما تتبعون ظنونًا خطرت لقوم، الحجة من الله بما في كتابه وسنة نبيه قائمة عليهم كما هي قائمة عليكم، وهم متعبَّدون بها كتعبدكم بها، فما لكم ولهم، وماذا عليكم من ظنونهم، «فقد أسفر الصبح لذي عينين»، وارتفع ما على قلوب قوم من الرَّين، إن بقي للهداية مجال، ولاستماع الصواب احتمال. وقد كررت الكلام في هذا المقام بما لا يحتاج معه إلى التطويل هنا.

[ابتلاء الإسلام بالمذاهب وتقديس الأموات]

واعلم أن المفاسد الماحقة لبركة العلم، والمفرقة لكلمة المسلمين، كثيرة جدًّا، والإحاطة بها تتعسر، وقد ذكرنا هنا ما حضر عند التحرير، وأعظم ما أصيب

به دين الإسلام من الدواهي الكبار، والمفاسد التي لا يوقف لها في الضرر على مقدار، أمران، أحدهما: هذه المذاهب التي ذهبت ببهجة الإسلام وغيرت رونقه وجهمت وجهه، وقد قدمنا في هذا ما يستغني عن الزيادة إن بقي له فهم يرجع به إلى الحق ويخرج به من الباطل.

والأمر الثاني: هذه الاعتقادات التي حدثت لهذه الأمة في صالحي الأموات حتى صار الرجل يقرن من يعتقده من الأموات بمن يقلده منهم، فيقول إمامه في المذهب فلان، وشيخه في الاعتقاد والمحبة فلان، وهذا يقوله ظاهرًا، وهو لو كوشف ونطق بما في ضميره لقال وشيخه الذي يعوّل عليه في زعمه عند الشدائد في قضاء حاجاته ونيل مطالبه فلان، فصمِّي صَمَام[1] من خلف وأمام، فإن هذه الداهية الدهياء والمصيبة الصماء العمياء، فقد كان أوائل المقلدة يعتمدون على أئمتهم في المسائل الشرعية ويُعوّلون على آرائهم، ويقفون عند اختياراتهم، ويدعون نصوص الكتاب والسنة، ولكنهم لا ينزلون حوائجهم بغير الله ﷻ، ولا يناجون سواه ولا يرجون غيره، ولا يعوّلون إلا عليه، ولا يطلبون إلا منه، فهم وإن خلطوا صومهم وصلاتهم وحجهم وزكاتهم وسائر عباداتهم ومعاملاتهم بآراء الرجال، وقلدوا في كثير من تفاصيلها ما لم يأذن الله بتقليده، وأخذوا دينهم على الوجه الذي لم يأمر الله به ولا ارتضاه لهم، لكنهم لم يخلطوا في معنى لا إله إلا

(١) صَمِّي صَمَام: أي زيدي يا داهية، الصمُّ: الداهية الشديدة، صَمَام كقطام علم للداهية الشديدة. (م).

الله، ولا تلاعبوا بالتوحيد، ولا دخلوا في أبواب الشرك ومضايق الجحود وبلايا الجاهلية وما كانوا عليه.

وأما هؤلاء فعمدوا إلى جماعة من الأموات الذين لا يستطيعون توصية ولا إلى أهلهم يرجعون فقصدوهم في المهمات، وعكفوا على قبورهم، ونذروا لهم النذور ونحروا لهم النحاير وفزعوا إليهم عند المهمات، فتارة يطلبون منهم من الحاجات ما لا يقدر عليه إلا الله ﷻ، وخصوهم بالنداء وأفردوهم بالطلب. وتارة ينادونهم مع الله ﷻ ويصرخون بأسمائهم مع اسم الله سبحانه، فيأتون بكلمات تقشعر لها جلود من يعلم معنى لا إله إلا الله، ويعرف مدلول «قل هو الله أحد»، وتلاعب بهم الشيطان في ذلك ونقلهم من مرتبة إلى مرتبة، ومن منزلة إلى منزلة، حتى استعظموا من جانب هؤلاء الأموات الذين خلقهم الله ورزقهم وأحياهم وأماتهم ما لا يستعظمونه من جانب باري البرية وخالق الخلق، جل اسمه وتعالى قدره ولا إله غيره، وأفضى ذلك إلى أن أحدهم يحلف بالله تعالى فاجرًا ولا يحلف بمن يعتقده من الأموات، ويقدم على المعصية في المساجد التي هي بيوت الله، ولا يقدم عليها عند قبر من يعتقده، وتزايد الشر وعظمت المحنة وتفاقمت المصيبة، حتى صار كثير منهم ينسبون ما أصابهم من الخير في الأنفس والأموال والأهل إلى ذلك الميت. وما أصابهم من الشر في ذلك إليه، وقد صار تحت أطباق الثرى وغُيّب عن أعين البشر وصار مشغولاً بنفسه عاجزًا عن جر نفع إليه، أو دفع ضر

عنه، منتظرًا لما ينتظر له مثله من الأموات، لا يدري بما نزل به من هؤلاء النوكاء، ولا يشعر بما ألصقوه به، ولو علم بذلك لجالدهم بالسيف، ودفعهم بما يقدر عليه.

ومن أعظم الذرائع الشيطانية والوسائل الطاغوتية أنهم بالغوا في التأنق في عمارة قبور من يعتقدونه من الصالحين، ونصبوا عليهم القباب، وجعلوا على أبوابها الحجاب، ووضعوا عليها من الستور العالية، والآلات الرائعة، ما يبهر الناظر إليه، ويدخل الروعة في قلبه، ويدعوه إلى التعظيم كما جُبلت عليه طبائع العوام من دخول المهابة في قلوبهم والروعة في عقولهم بما يتعاطاه المريدون لذلك، كما يفعله غالب ملوك الدنيا من المبالغة في تزيين منازلهم وتعظيمها، والتأنق في بنائها، والاستكثار من الحجاب والخدم والصياح والجلبة وارتباط الأسود ونحوها من الحيوانات، ولبس فاخر الثياب، قاصدين بذلك تربية المهابة لهم والمخافة منهم، وصنع هؤلاء القبوريون كصنعهم، ففعلوا في الأموات من جوالب التعظيم وأسباب الهيبة ما يكون له من التأثير في قلوب من يزورهم من العامة ما لا يُقادر قدره، ثم يزيد ذلك قليلاً قليلاً حتى يحصل لهم من الاعتقاد في أولئك الأموات ما يقدح في إسلامهم ويخدش في توحيدهم.

ولو اتبع الناس ما أرشد إليه الشارع من تسوية القبور، كما ثبت في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي الهياج، قال: قال لي علي بن أبي طالب: «ألا أبعثك على ما بعثني عليه رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - أن لا تدع قبرًا مشرفًا إلا سويته، ولا تمثالاً إلا طمسته»، فانظر كيف بعث رسول الله -

صلى الله عليه وآله وسلم - أميرًا لهدم القبور المشرفة، وطمس التماثيل، هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ثم بعث علي أيام خلافته أميرًا على ذلك هو أبو الهيّاج. وأخرج أبو داود وابن ماجة وابن حبان والحاكم من حديث جابر، أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - «نهى أن يُجَصص القبر[1] وأن يُبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يُوَطأ» وأخرجه مسلم في صحيحه بدون ذكر الكتابة. قال الحاكم: النهي عن الكتابة على شرط مسلم وهي صحيحة غريبة. قال: والعمل من أئمة المسلمين من المشرق إلى المغرب على خلاف ذلك، يعني يقررون كتابة الاسم من دون إنكار، انتهى. وأقول: لا حجة في أحد خالف السنة الثابتة عن رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - كائنًا من كان، قل عددهم أو كثر، فليس لهم أن يشرعوا للناس غير ما شرعه الله، بل يُحملون على الخطأ وعدم العناية بأمر الشرع والتساهل في أمر الدين.

وما هذا بأول باب من أبواب الشرع أهمله الناس وخالفوا فيه السنن الواضحة والشرائع الثابتة، ولا سيما بعد أن استعلى الجهل على العلم، وغلبت آراء الرجال ما جاء في الكتاب والسنة، وصار التقليد والتمذهب هو المعروف عند الجمهور، وغيره المنكر، ولا اعتبار بسكوت أهل العلم الذين هم أهله، فإنهم مغلوبون مكثورون مخبوطون بسوط العامة الذين منهم السلاطين وجنودهم كما قدمنا الإشارة إلى هذا، وإطباق أهل المشرق والمغرب على الكتابة هو كإطباقهم

---

(١) يُجَصص القبر: يُطْلَى. (م).

على رفع القبور وتجصيصها ووضع القباب عليها وجعلها مساجد، فخالفوا ما تقدم عنه صلى الله عليه وآله وسلم مع مخالفتهم لما ثبت في الصحيح عنه ثبوتًا لا يخالفه فيه مخالف، من أن النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - قال: «لا تجعلوا قبري مسجدًا، لا تجعلوا قبري وثنًا، لعن الله اليهود اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد». وكان هذا القول من آخر ما قاله في مرض موته، كما ثبت أن آخر ما قاله صلى الله عليه وآله وسلم «الأمر بإخراج اليهود من جزيرة العرب، والنهي عن اتخاذ قبره مسجدًا، وتنفيذ جيش أسامة». ثم كان الواقع من أمته بعد هذا التأكيد أنهم بنوا على قبره الشريف قبة، وما زال ملوك الإسلام يبالغون في تحسينها وتزيينها ورفع سمكها، ووضعوا القباب، ورفعوا القبور، وكانوا يفعلون هذا بأهل الصلاح، ثم تزايد الشر وصاروا يفعلون ذلك لمن له رئاسة دنيوية، وإن كان من أفجر الفجرة، وقد يوصي الميت في وصيته بذلك.

وأعجب من هذا كله تصريح جماعة من أهل الفقه بأنه لا بأس بذلك إذا كان الميت فاضلاً، ودونوه في مصنفاتهم التي هي مدارس الطلبة، وضربوا بما ذكرناه من الأدلة في وجه من جاء به ورموا بها خلف الحائط، ولم يردعهم دين ولا وزعهم حياء، وقابلوا بما أسلفنا بقولهم أنه قد استحسن رفع هذه القباب وتزيين هذه القبور بعض السلف، فلا كثّر الله في أهل العلم من أمثالكم، ولا من أمثال من استحسن مخالفة الشرع من السلف الذين صرتم تقوّلون عليهم بما لم يقولوه، فإنه إذا صح ما تزعمونه من أنه استحسن ذلك بعض السلف فلا حجة في

استحسان من استحسن مخالفة الشرع كائنًا من كان، فإنه أول مبتدع ومخالف للشرع، وعاصٍ لله ولرسوله وللشريعة المطهرة.

ولقد تزلزل بهذا السبب أقدام كثير من العباد عن الإسلام، وذهب بهذه الذريعة إيمان جماهير من الأنام، فإنا لله وإنا إليه راجعون. فإنها لو كانت القبور على الصفة التي شرعها الله وعلمها الأمة رسولُ الله؛ لم يحدث من هذه الاعتقادات الفاسدة شيء. ولا يشك عاقل أن أعظم ما أدخل فاسد الاعتقاد في صدور كثير من العباد هو هذا الأمر، مع سكوت العلماء عن البيان الذي أمرهم الله به، ومجاملتهم للعامة، إما مع علمهم بما في هذا الأمر من الخطر، أو مع غلبة العادات الطارئة عليهم لما عندهم من العلم، حتى ذهب ذلك بما يعلمونه ومحق بركته وأبطل ثمرته.

ومما أحكيه لك: أنه كان يبلغني وأنا في الطلب للعلم والاشتغال به، ما يصنعه أهل القطر التهامي في الاجتماع لزيارة جماعة من المعتقدين لديهم، وما يحدث منهم عند ذلك من النهيق الذي لا يعود صاحبه إلى الإسلام سالمًا، مع عدم إنكار من بتلك الديار من العلماء، بل كان الكثير منهم يحضرون تلك المجامع ويشهدون تلك الزيارات، فتكون المنكرات وما يحدث من أنواع الشرك بمرأى منهم ومسمع، فكتبت رسالة إلى العلماء من أهل تلك الديار على يد رجل من أهل العلم الراحلين إلى هنالك، فلما عاد أخبرني بما حصل من الاستنكار منهم لما كتبته إليهم وعدم الاعتداد به والالتفات إليه، فقضيت من ذلك العجب.

ثم لما ولي القضاء ببعض البنادر التهامية بعض علماء صنعاء الأكابر، وشاهد من هذه المنكرات ما حمله على أن يحرر إليّ سؤالاً فأجبته برسالة مطولة سميتها: «الدر النضيد في إخلاص التوحيد»، وأمرته أن يكتب منها نسخًا ويرسلها إلى القضاة في تلك الديار ففعل، ولم يؤثر ذلك شيئًا، بل كتب كبير علماء تلك الديار على رسالتي مناقشات واعتراضات، فلم تمض إلا أيام قلائل حتى نزل بهم السيف، وهدم الله تلك الطواغيت، وذهب بتلك الاعتقادات الفاسدة، فهي الآن صافية عن تلك الأمور التي كان يتلوث بها أهلها، فلا يقدر أحد منهم أن يستغيث بغير الله سبحانه، أو ينادي ميتًا من الأموات، أو يجري ذكره على لسانه، ولكنه لم يغسل أدرانهم ويذهب بالكدورات التي كانت تشوب صافي إسلامهم إلا السيف، وهو الحكم العدل، في من استحكمت عليه نزعات الشيطان الرجيم، ولم تردعه قوارع آيات الرحمن الرحيم.

ويلتحق بالأمرين المذكورين أمر ثالث، وإن لم تكن مفسدته كمفسدتهما، ولا شموله كشمولهما، وهو ما صارت عليه هذه الطائفة المدعوة بالمتصوفة، فقد كان أول هذا الأمر يطلق هذا الاسم على من بلغ في الزهد والعبادة إلى أعلى مبلغ، ومشى على هدي الشريعة المطهرة، وأعرض عن الدنيا وصد عن زينتها، ولم يغتر ببهجتها، ثم حدث أقوام جعلوا هذا الأمر طريقًا إلى الدنيا، ومدرجًا إلى التلاعب بأحكام الشرع، ومسلكًا إلى أبواب اللهو والخلاعة، ثم جعلوا لهم شيخًا يعلمهم كيفية السلوك، فمنهم من يكون مقصده صالحًا وطريقته حسنة، فيلقن

أتباعه كلمات تباعدهم من الدنيا وتقربهم من الآخرة، وينقلهم من رتبة إلى رتبة على أعراف يتعارفوها، ولكنه لا يخلو غالب ذلك من مخالفة للشرع وخروج عن كثير من آدابه. والخير كل الخير في الكتاب والسنة، فما خرج عن ذلك فلا خير فيه، وإن جاءنا أزهد الناس في الدنيا وأرغبهم في الآخرة، وأتقاهم لله تعالى وأخشاهم له في الظاهر، فإنه لا زهد لمن لم يمش على الهدى النبوي، ولا تقوى ولا خشية لمن لم يسلك الصراط المستقيم، فإن الأمور لا تكون طاعات بالتعب فيها والنصب وإيقاعها على أبلغ الوجوه، بل إنما تكون طاعات خالصة محضة مباركة نافعة لموافقة الشرع، والمشي على الطريقة المحمدية.

واعتبر بالخوارج فقد وصفهم النبي - صلى الله عليه وآله وسلم - بما وصف من تلك العبادات والمجاهدات التي لا تبلغ عبادتنا ولا مجاهدتنا إلى شيء منها، ولا تعتبر بالنسبة إليها، ومع هذا فقال: «إنها لا تجاوز تراقيهم». وقال: «إنهم يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية». وقال: «إنهم كلاب النار»، فانظر كيف كانت مجاهداتهم وعباداتهم وقيامهم الليل وصيامهم النهار نقمة عليهم وبلية ومحنة لهم، لم تعد عليهم بنفع قط إلا ما أصيبوا به من الخسار والنكال والوبال، فكانت تلك الطاعات الصورية من صلاة وصيام وتهجد وقيام هي نفس المعاصي الموجبة للنار.

وهكذا كل من رام أن يطيع الله على غير الوجه الذي شرعه لعباده وارتضاه لهم فإنه ربما يلحق بالخوارج بجامع وقوع ما أطاعوا الله به على غير ما

شرعه لهم في كتابه وعلى لسان رسوله، وإني أخشى أن يكون من هذا القبيل ما يقع من كثير من المتصوفة من تلك الأقوال والأفعال التي ظاهرها التنفير عن الدنيا والبعد عن أهلها والفرار عن زينتها، مع تلك الوظائف التي يلازمونها من التخشع والانكسار والتلهب والتأسف والصراخ تارة والهدوء تارة أخرى، والرياضات والمجاهدات وملازمة أذكار يذكرون بها لم ترد في الشرع على صفات لم يأذن الله بها، مع ملازمة تلك الثياب الخشنة الدرنة، والقعود في تلك المساطب القذرة، وما ينضم إلى ذلك من ذلك الهيام والشطح والأحوال التي لو كان فيها خير لكانت لرسول الله – صلى الله عليه وآله وسلم –وأصحابه الذين هم خير القرون.

ولا أنكر أن في هذه الطائفة من قد بلغ في تهذيب نفسه وغسلها من الطواغيت الباطنة والأصنام المستورة عن الناس كالحسد والكبر والعجب والرياء ومحبة الثناء والشرف والمال والجاه مبلغًا عظيمًا، وارتقى مرتقًا جسيمًا، ولكني أكره له أن يتداوى بغير الكتاب والسنة، وأن يتطبب بغير الطب الذي اختاره الله لعباده، فإن في القوارع القرآنية، والزواجر المصطفوية، ما يغسل كل قذر، ويدحض كل درن، ويدمغ كل شهبة، ويدفع كل عارض من عوارض السوء. فأنا أحب لكل عليل في الدين أن يتداوى بهذا الدواء، فيعكف على تلاوة كتاب الله متدبرًا له متفهمًا لمعانيه، باحثًا عن مشكلاته، سائلاً عن معضلاته، ويديم النظر في كتب السنة المعتبرة عند أهل الإسلام كالأمهات الست وما يلحق بها،

ويستكثر من مطالعة السيرة النبوية، ويتدبر ما كان يفعله رسول الله - صلى الله عليه وآله وسلم - في ليله ونهاره، ويتفكر في أخلاقه وشمائله، وهديه وسمته، وما كان عليه أصحابه، وكيف كان هديهم في عباداتهم ومعاملاتهم. فإنه إذا تداوى بهذا الدواء ولاحظته العناية الربانية، وجذبته الهداية الإلهية، فاز بكل خير مع ما له من الأجر الكثير، والثواب الكبير، في مباشرة هذه الأسباب، وإذا حال بينه وبين الانتفاع بهذه الأمور حائل، ومنعه من الظفر بما يترتب عليها مانع، فقد نال بتلك الأسباب التي باشرها أجرًا عظيمًا، لأنه طلب الخير من معدنه، ورام نيل الرشد من موطنه، فكان له في تلك الأشغال من الأجر ما لطلبة علم الشرع، لأنه قد جهد نفسه في الأسباب، ولم يفتح له الباب.

فانظر كم بين هذين الأمرين من المسافة الطويلة، فإن طالب الرشد بغير الأسباب الشرعية لا يأمن على نفسه بعد الوصول إلى مطلوبه من أن يكون صنعه كصنع الخوارج في خسرانهم بما ظنوه ربحًا، ووقوعهم في الظلمة وقد كانوا يظنون أنهم يلاقون صبحًا، لأنهم خالفوا الطريقة التي أرشد الله إليها عباده وأمرهم بسلوكها. وإذا كان هذا الأمر مجوزًا في طلبة الخير من غير طريق الشرع كصلحاء الصوفية الذين لا رغبة لهم في غير تهذيب أخلاقهم على وجه يوجب زهدهم فيما ترغب النفوس إليه، وتتهالك الطبائع البشرية عليه، فما ظنك بمن كان من متصوفة الفلاسفة الذين يدورون بمرقعاتهم وأبدانهم القشفة وثيابهم الخشنة ووجوههم المصفرة حول ما يقوله الفلاسفة من تلك المقالات التي هي

ضد الشرع وخلاف له، وينهقون عند إدراك شيء من تلك المعارف الشيطانية نهيقًا منكرًا ويسمون ذلك حالاً، وهو عند التحقيق حالٌ حائل عن طريق الدين، وخيالٌ مائل عن سبيل المؤمنين، وللرد على هؤلاء جمعت الرسالة التي سميتها الصوارم الحداد هي من المجموعات التي جمعتها في أيام الحداثة وأوائل الشباب.

وبعد هذا كله فلست أجهل أن في رجال هذه الطائفة المسماة بالصوفية من جمع الله له بين الملازمة لهذه الشريعة المطهرة والمشي على الطريقة المحمدية والصراط الإسلامي، مع كونه قد صار من تصفية باطنه من كدورات الكبر والعجب والحسد والرياء ونحوها بمحل يتقاصر عنه غيره، ويعجز عنه سواه، ولكني في هذا المصنف بسبب الإرشاد إلى العمل بالكتاب والسنة، والتنفير عما عداهما كائنًا ما كان. فلست أحب لمن أراد القرب إلى الله والفوز بما لديه والظفر بما عنده أن يتسبب إلى ذلك بسبب خارج عنهما من رياضة أو مجاهدة أو خلوة أو مراقبة، أو يأخذ عن شيخ من شيوخ الطريقة الصوفية شيئًا من الاصطلاحات الموصلة إلى الله عندهم، بل يطلب علم الكتاب والسنة ويأخذهما عن العلماء المتقنين لهما المؤثرين لهما على غيرهما المتجنبين لعلم الرأي وما يوصل إليه، النافرين عن التقليد وما يحمل عليه، فإنه إذا فعل ذلك سلك مسلك النبوة، وظفر بهدي الصحابة، وسلم من البدع كائنة ما كانت، فعند ذلك يحمد مسراه، ويشكر مسعاه، ويفوز بخير أولاه وأخراه.

إلى هنا انتهى الكتاب

بقلم مؤلفه

محمد بن علي الشوكاني

غفر الله لهما

مُعِدّ التقديم في سطور

سعيد إسماعيل علي

- خبير وكاتب في المجال النفسي والتربوي، ولد بالقاهرة ١٩٣٧م.
- رأس وأشرف على أقسام أصول التربية والتربية الإسلامية بجامعات عين شمس والأزهر وقناة السويس والزقازيق.
- تخرج في قسم الفلسفة بأداب القاهرة ١٩٥٩.
- عضو المجلس القومي للتعليم والبحث العلمي بالقاهرة.
- خبير بمجمع اللغة العربية.
- رئيس تحرير مجلة دراسات تربوية.
- رئيس رابطة التربية الحديثة.

من مؤلفاته

- دراسات في اجتماعيات التربية.
- محنة التعليم في مصر.
- أصول التربية الإسلامية.
- دراسات في التربية والفلسفة.
- الفكر التربوي العربي الحديث.

اللجنة الاستشارية للمشروع

(١٤٣٤ - ١٤٣٥ هـ/ ٢٠١٢ - ٢٠١٣ م)

إسماعيل سراج الدين (مكتبة الإسكندرية)، مصر - رئيس اللجنة.

إبراهيم البيومي غانم (جامعة زايد، دبي)، الإمارات العربية المتحدة.
إبراهيم زين (الجامعة الإسلامية العالمية، كوالالمبور)، ماليزيا.
أبو يعرب المرزوقي (عضو المجلس التأسيسي، وزير مستشار لدى رئيس الحكومة التونسية في مجالي التربية والثقافة)، تونس.
جاسر عودة (مركز دراسات التشريع والأخلاق، كلية الدراسات الإسلامية)، قطر.
حسن مكي (جامعة إفريقيا العالمية)، السودان.
رضوان السيد (الجامعة اللبنانية، بيروت)، لبنان.
زاهر عبد الرحمن عثمان (مؤسسة إعمار بالرياض)، السعودية.
زكي الميلاد (رئيس تحرير مجلة الكلمة)، السعودية.
سعيد بنسعيد العلوي (جامعة الرباط)، المغرب.
صلاح الدين الجوهري (مكتبة الإسكندرية)، مصر - أمين اللجنة.
ظفر إسحق أنصاري (الجامعة الإسلامية العالمية، إسلام آباد)، باكستان.
عبد الرحمن السالمي (وزارة الأوقاف والشؤون الدينية)، عُمان.
عمار الطالبي (جامعة الجزائر)، الجزائر.
مجدي عاشور (دار الإفتاء)، مصر.
محمد زاهد جول (كاتب وباحث)، تركيا.
محمد عمارة (هيئة كبار العلماء، الأزهر الشريف، القاهرة)، مصر.
محمد كمال الدين إمام (جامعة الإسكندرية)، مصر.
محمد موفق الأرناؤوط (جامعة العلوم الإسلامية العالمية)، الأردن.
مصباح الله عبد الباقي (جامعة كابول)، أفغانستان.
منى أحمد أبو زيد (جامعة حلوان، القاهرة)، مصر.
نور الدين الخادمي (وزير الشؤون الدينية)، تونس.
نوزاد صواش (مؤسسة البحوث الأكاديمية والإنترنت، إسطنبول)، تركيا.

سلسلة «في الفكر النهضوي الإسلامي»

صدر في هذه السلسلة

(١) **العـودة إلـى الـذات**، تأليف علي شريعتي.
(٢) **الحياة الروحية في الإسلام**، تأليف محمد مصطفى حلمي.
(٣) **امرأتنا في الشريعة والمجتمع**، تأليف الطاهر الحداد.
(٤) **الإسلام دين الفطرة والحرية**، تأليف عبد العزيز جاويش.
(٥) **المـرأة والعمـل**، تأليف نبوية موسى.
(٦) **تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية**، تأليف مصطفى عبد الرازق.
(٧) **دفـاع عـن الشريعـة**، تأليف علال الفاسي.
(٨) **مقاصد الشريعة الإسلامية**، تأليف الطاهر ابن عاشور.
(٩) **تجديد الفكر الديني في الإسلام**، تأليف محمد إقبال، ترجمة محمد يوسف عدس.
(١٠) **طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد**، تأليف عبد الرحمن الكواكبي.
(١١) **المدرسـة الإسلامية**، تأليف محمد باقر الصدر.
(١٢) **الإسلام وأصول الحكم**، تأليف علي عبد الرازق.
(١٣) **أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك**، تأليف خير الدين التونسيّ.
(١٤) **الحرية الدينية في الإسلام**، تأليف عبد المتعال الصعيديّ.
(١٥) **الرسالة الحميدية في حقيقة الديانة الإسلامية وحقية الشريعة المحمدية**، تأليف حسين الجسر.
(١٦) **السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث**، تأليف محمد الغزالي.
(١٧) **القرآن والفلسفة**، تأليف محمد يوسف مُوسى.
(١٨) **كشف المخبّا عن فنون أوربا**، تأليف أحمد فارس الشدياق.
(١٩) **المرشد الأمين للبنات والبنين**، تأليف رفاعة الطهطاوي.
(٢٠) **شروط النهضة**، تأليف مالك بن نبيّ.
(٢١) **مناهج الألباب المصرية في مباهج الآداب العصرية**، تأليف رفاعة الطهطاويّ.
(٢٢) **نهضة الأمة وحياتها**، تأليف طنطاويّ جوهريّ.
(٢٣) **البيان في التمدن وأسباب العمران**، تأليف رفيق العظم.
(٢٤)-(٢٥) **تحـرير المـرأة**، تأليف قاسم أمين، **وتربية المرأة والحجاب**، تأليف طلعت حرب.
(٢٦) **تنبيه الأمة وتنزيه الملة**، تأليف محمد حسين النائيني، تعريب عبد المحسن آل نجف، تحقيق عبد الكريم آل نجف.
(٢٧) **خاطرات جمال الدين الأفغاني الحسيني**، تأليف محمد باشا المخزومي.
(٢٨)-(٢٩) **السفور والحجاب**، تأليف نظيرة زين الدين، **ونظرات في كتاب السفور والحجاب**، تأليف مصطفى الغلاييني.
(٣٠) **في الاجتماع السياسي الإسلامي**، تأليف محمد مهدي شمس الدين.
(٣١) **لماذا تأخر المسلمون؟ ولماذا تقدم غيرهم؟**، تأليف الأمير شكيب أرسلان.
(٣٢) **المدنية الإسلامية**، تأليف شمس الدين سامي فراشري، ترجمة محمد م الأرناؤوط.
(٣٣) **المدنيـة والإسلام**، تأليف محمد فريد وجدي.
(٣٤) **المسـئلة الشرقية**، تأليف مصطفى كامل.
(٣٥) **وجهة العالم الإسلامي**، تأليف مالك بن نبي، ترجمة عبد الصبور شاهين.
(٣٦) **طلعة الشمس شرح شمس الأصول**، تأليف نور الدين عبد الله بن حميد السالمي.
(٣٧) **أدب الطلب ومنتهى الأرب**، تأليف محمد بن علي الشوكاني.
(٣٨) **الإسلام في نيجيريا والشيخ عثمان بن فوديو الفلاني**؛ تأليف آدم عبد الله الإلوري.
(٣٩) **أم القرى**، تأليف السيد الفراتي (عبد الرحمن الكواكبي).
(٤٠) **تجديد الفقه ونصوص أخرى**، تأليف محمد بن الحسن الحَجْوي.
(٤١) **الحضارة الإسلامية**، تأليف أحمد زكي.
(٤٢) **الرسالة الخالدة**، تأليف عبد الرحمن عزام.
(٤٣) **مسألة الخلافة وجزيرة العرب**، تأليف أبي الكلام آزاد، ترجمة مصباح الله عبد الباقي.
(٤٤) **النبأ العظيم .. نظرات جديدة في القرآن**، تأليف محمد عبد الله دراز.



’ADAB ’AL-ṬALAB WA MUNTAHĀ ’AL-’ARAB

Muḥammad bin-‘Alī ’al-Šawkānī

DAR AL-KITAB
AL-MASRI

DAR AL-KITAB
AL-LUBNANI

دار الكتاب المصري
القاهرة

لا يهدف المشروع فقط إلى إعادة إصدار آخر طبعة أصلية صدرت في حياة المؤلف - حتى نتجنب ما تم من تحريف مقصود أو غير مقصود على يد بعض الناشرين للكتب بعد رحيل المؤلف - وإنما يتم أيضا إعداد دراسة تقديمية موسعة لكل كتاب، يقوم بها باحثون متخصصون، في محاولة لعرض فكرة الكتاب وقضيته المحورية في ضوء القضايا المطروحة في سياق ذلك العصر، وفي ضوء المشروع الفكري للمؤلف. وتقوم اللجنة العلمية للمشروع بمراجعة هذه الدراسات التقديمية وعقد مناقشات مفتوحة لأصحابها مع نظرائهم من الباحثين وذلك قبل إقرارها للنشر.



'ADAB 'AL-ṬALAB WA MUNTAHĀ 'AL-'ARAB

Muḥammad bin-'Alī 'al-Šawkānī

(37)

هذا الكتاب

انتهى الشوكاني من تأليف هذا الكتاب منذ نحو مائتي عام، وطُبع لأول مرة عام (١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، وهو واحد من أهم وأشهر المؤلفات التي حفل بها التراث الإسلامي في مجال التعليم والمتعلمين.

يتناول بالتفصيل الركنين الأساسيين لطلب العلم: الركن الأول أدب النفس وتربيتها، ويشتمل على أمهات الأخلاق التي يجب أن يتحلى بها طالب العلم، والأخلاق التي يجب أن يتخلى عنها، مثل: التعصب أو التقليد غير المستند إلى الأدلة والأسباب. أما الركن الثاني فهو أدب الدرس والتحصيل العلمي، ويخضع لمنهج متكامل يبدأ بعلوم الآلة كالنحو والصرف والبلاغة والمنطق ومصطلح الحديث وأصول الفقه، وينتهي بالمقاصد كأصول الدين والتفسير وعلم الحديث والفقه. كما يتضمن الكتاب كثيرًا من الخبرات العملية والتجارب الواقعية التي مر بها المؤلف في رحلته مع العلم، طالبًا متعلمًا، وعالمًا معلمًا.

يقول الإمام الأكبر أحمد الطيب عن المشروع:



إن هذا المشروع الذي تقوم به مكتبة الإسكندرية - وهي تستهدف إعادة نشر الإنتاج العلمي والثقافي لأعلام نهضتنا في العصر الحديث - ليُعدُّ فيما أرى - من أهم المشاريع العلمية نحو تأصيل المفاهيم الثقافية في العالم الإسلامي وإعادة تأسيس عقل إسلامي معاصر يستوعب أصوله، ويعيش عصره. وإني أدعو إلى ترجمة هذه الأعمال إلى اللغات الحية، وتعميم نشرها، بكل الوسائل الورقية والإلكترونية.

شيخ الأزهر

أ.د/ أحمد محمد الطيب



ISBN: 978-977-452-249-5

DAR AL-KITAB AL-MASRI
CAIRO



DAR AL-KITAB AL-LUBNANI
BEIRUT